ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

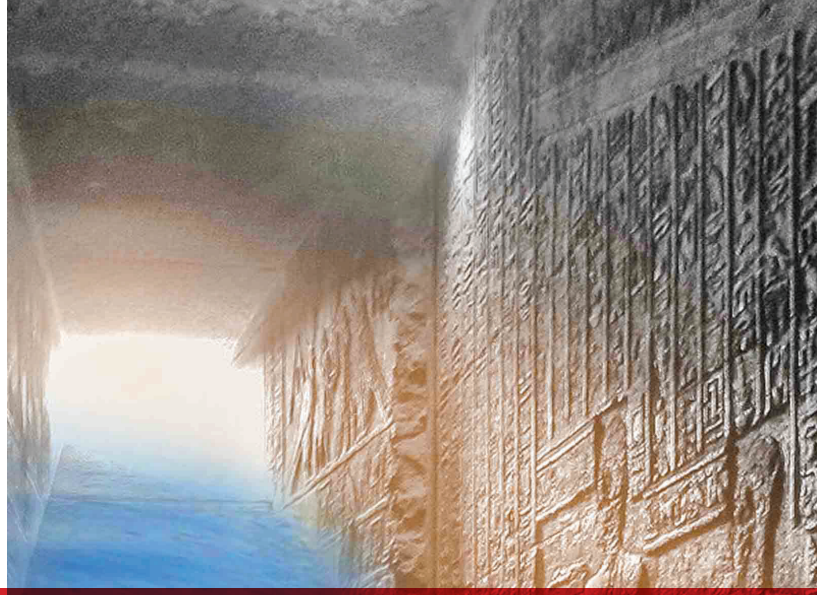

تقديرات مصرية

مصر.. تهديدات إقليمية وتحديات داخلية

- مغالطات إثيوبية وأسانيد مصرية حول نهر النيل
- لماذا تُهدّد تركيا الأمن القوميّ المصريّ؟ حالة ليبيا
- استراتيجية "ترامب" إزاء العنصرية وكورونا والانتخابات
- عودة السياحة الدولية إلى مصر.. ضوابط وتحديات
- فرص مصرية في أزمة سلاسل الإمداد العالمية

/ecsstudies

يوليو 2020
العدد (5)

تقديرات مصرية

مصر.. تهديدات إقليمية وتحديات داخلية

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

المستشارون والخبراء

(بترتيب الإصدار)

د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
د. نهى بكر
أ. مجدي صبحي
د. رغدة البهي

خبراء من الخارج

د. هالة أحمد الرشيدي

باحثون من الداخل

د. محمد شادي - بسنت جمال
نوران عوضين - نرمين سعيد
فردوس عبدالباقي - مها علام
حسين عبدالراضي - د. إسراء علي
آلاء نصار - مصطفى عبداللاه - هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

المحتويات

الافتتاحية:	كيف يحاول العالم تخطي أزمة كورونا؟	6
قضايا دولية	استراتيجية «ترامب» إزاء العنصرية وكورونا والانتخابات	10
	توتر صيني-هندي يكشف منافسات عالم ما بعد كورونا	14
قضايا الأمن والدفاع	لماذا تُهدّد تركيا الأمن القوميّ المصريّ؟ : حالة ليبيا	22
	وكلاء طهران في الإقليم.. تحركات ذاتية أم موجّهة؟	26
	تأثيرات أزمة كورونا على «الأمن النفسي» للأفراد	30
قضايا السياسات العامة	عودة السياحة الدولية إلى مصر.. ضوابط وتحديات	38
	جدوى الإجراءات الصحية المصرية لمواجهة كورونا	42
	حلول ذكية مصرية ضد كورونا: روبوتات وتطبيقات	48
قضايا نوعية	مغالطات إثيوبية وأسانيد مصرية حول نهر النيل	54
	فرص مصرية في أزمة سلاسل الإمداد العالمية	58
	تراجع الجنيه وعوامل انخفاض الاحتياطي النقدي	62
كيف يفكر العالم؟	مخاطر متصاعدة لتفاقم الهجرة غير الشرعية في ليبيا	72
	الصناديق السيادية وتعافي الاقتصادات من كورونا	76
	تداعيات محتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد التركي	80
بيانات وإحصائيات	المياه بمصر .. مسألة حياة وقضية وجود	86

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

إفتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

كيف يحاول العالم تخطي أزمة كورونا؟

المؤكد أن وباء كورونا لم ينتهِ من العالم بعد، وأنه لم تصل الإنسانية إلى لقاح أو علاج ناجح حتى الآن، وما هو متوقع أن تكون هناك تجارب على عينات كبيرة خلال أشهر الصيف القادم تنتهي مع الخريف، حيث يبدأ التصنيع على نطاق واسع. والنتيجة هي أن الحل الدوائي لأزمة الفيروس التاجي التي بدأت مع أول العام الجاري ربما لن يكون متاحًا قبل نهاية العام، وبالنسبة للعالم كله في الربع الأول من العام المقبل.

هناك خطر آخر من الفيروس ناجم عن معاودة موجات هجوم جديدة منه على الدول، كما حدث مع الصين وكوريا الجنوبية ودول أخرى. والحقيقة أن المرض أصبح مستعرًا في الدول التي جاءت متأخرة إلى الوباء، مثل: البرازيل، والدول الإفريقية.

ورغم ذلك كله، فإن العالم توصل إلى ثلاث نتائج أساسية: أولها، أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يمكنها أن تستمر -فضلًا عن أن تنمو- في ظل العزل والغلق الكامل للمجتمعات. وثانيها، أنه لا بد من التعايش مع الفيروس في ظل مضيّ العمليات الإنتاجية قدمًا. وثالثها، أن الجغرافيا السياسية للنظام العالمي والنظم الإقليمية والسياسات الخارجية للدول لا تتوقف ولا تنتظر نهاية الصراع مع فيروس معدٍ نظرًا لما لديها من آلياتها الخاصة وأعماقها التاريخية التي لا يعوقها فيروس.

هذا العدد من «تقديرات مصرية» يعكس هذه النتائج مجتمعة، فمصر ودول العالم بدأت بالفعل في عمليات الفتح التدريجي واستئناف حياتها الطبيعية مع مواكبتها بإجراءات احترازية يتفاوت مدى الصرامة فيها بين الدول. في مصر، فإن العودة إلى السياحة بدأت وينتظر تحفيزها بفتح المطارات مع مطلع شهر يوليو، وهناك مراجعة للأحوال الصحية والاستفادة من استخدامات التكنولوجيا أثناء الأزمة. وفي الشرق الأوسط، فإن أزماته ما قبل كورونا لم تنقطع ولا أثناءها، ولا ينتظر لها أن تتوقف الآن، فهي تعود إلى صدارة الاهتمام في سوريا والعراق وليبيا واليمن، والنزاع المصري الإثيوبي حول نهر النيل، والهجرة غير الشرعية في ليبيا.

وفي العالم، فإن الولايات المتحدة تعود إلى الحالة الانتخابية ومواجهة العنصرية التي لا تعوقها عودة الفيروس إلى عدد من الولايات، ويزداد التوتر بينها وبين الصين، وبين هذه الأخيرة والهند في يقظة جديدة لصراعات قديمة.

«تقديرات مصرية» شاملة في تحليلها لمستويات الفحص المصرية والإقليمية والدولية، وتنقل صورة لعالم يحاول تخطي أزمة كورونا حتى قبل انتهائها!

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

قضايا دولية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- استراتيجية «ترامب» إزاء العنصرية وكورونا والانتخابات
- توتر صيني – هندي يكشف منافسات عالم ما بعد كورونا

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 استراتيجية «ترامب» إزاء العنصرية وكورونا والانتخابات

اجتاحت احتجاجات عارمة الولايات المتحدة على خلفية مقتل الأمريكي ذي الأصول الإفريقية «جورج فلويد» خنقًا تحت قدم شرطي أثناء توقيفه في ٢٥ مايو ٢٠٢٠ بمينابوليس. وبرغم الطبيعة المتجذرة لأزمة العنصرية، إلا أن التداخل الحرج بينها وبين تداعيات فيروس كورونا المستجد جعل المشهد أكثر تعقيدًا، لا سيما وأن الأزمتين قد تؤثران على الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة هذا العام.

أزمة العنصرية الممتدة

- تبرز حادثة فلويد على الساحة الأمريكية ضمن سلسلة طويلة لحوادث العنصرية التي يعانيها ذوو الأصول الإفريقية، إذ فجرت الحادثة موجة من الاحتجاجات اعتبرها المراقبون الأكبر على الإطلاق منذ ستينيات القرن الماضي، حيث امتدت إلى ما يقرب من ٧٥ مدينة أمريكية، مما دفع بعض الولايات إلى فرض حظر للتجول، بما في ذلك لوس أنجلوس وشيكاجو وأتلانتا، في حين طلبت ولايات أخرى مساعدة الحرس الوطني في وجه المحتجين.

- ثمة تاريخ ممتد للولايات المتحدة مع أزمة العنصرية، إذ أعلنت تحرير العبيد في عام ١٨٦٥، وفي أعقاب ذلك برز في المجتمع الأمريكي نظام الفصل العنصري، الذي أسس له البيض بعزل أنفسهم وأماكنهم عن المواطنين ذوي البشرة السوداء. وتجلت مظاهر هذا الفصل في التقسيم بين البيض والسود في المطاعم والمقاهي والمراحيض العامة، وكذا المدارس والجامعات والحافلات ووسائل النقل.

- في الثلاثينيات من القرن الماضي، حظرت الحكومة الأمريكية على ذوي البشرة السوداء السكن في مناطق وأحياء معينة في البلاد، سميت بمناطق «الخط الأحمر»، الأمر الذي مهد لظهور أحياء ومناطق للسود وأخرى للبيض، واستمر هذا الفصل حتى الستينيات.

- بعد أكثر من عشرة أعوام من النضال تحت قيادة «مارتن لوثر كينج»، اتجهت الولايات المتحدة إلى حظر التمييز العنصري، وأصبح يُنظر إليه على أنه غير مقبول اجتماعيًّا وأخلاقيًّا؛ إلا أن العنصرية استمرت كظاهرة كبرى، تنعكس في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تطال أغلب -إن لم يكن كل- المجالات، مثل: التوظيف، والإسكان، والتعليم، والإقراض، وغيرها.

- يمتلئ تاريخ الولايات المتحدة بالعديد من الحوادث العنصرية ضد السود والملونين التي تسفر في الغالب عن اندلاع حالة من الغضب والعنف ضد هيمنة البيض، أبرزها مقتل الشاب «مارتن ترايفون» في عام ٢٠١٠ الذي شهد أيضًا مقتل «أوسكار جرانت» على يد رجال الشرطة الذين واجهوا حكمًا بالسجن لمدة عامين فقط، الأمر الذي أدى إلى اندلاع موجة من الاحتجاجات. أما في عام ٢٠١٢، فقُتل «إريك جارنر» في مشهد مشابه -إلى حدٍّ كبيرٍ- لمشهد «فلويد».

- تتجه بعض التحليلات إلى أن انتشار ثقافة العنصرية هي السبب في اتجاه جهاز الشرطة الأمريكية للتعامل بطريقة أكثر عنفًا وقسوة ضد السود والملونين. فوفقًا لتقرير صادر في ٢٠١٨ عن مركز بيو للأبحاث، يُمثل الأمريكيون السود ما نسبته ٣٣٪ من السجناء، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف نسبتهم (١٢٪) من عدد السكان البالغين في الولايات المتحدة. بينما يُشكل البيض ما نسبته ٣٠٪ من السجناء، أي حوالي نصف حصتهم من مجموع السكان البالغين ٦٣٪. في حين يُشكل اللاتينيون ٢٣٪ من السجناء، رغم أن نسبتهم من السكان البالغين تصل إلى ١٦٪.

كورونا تكشف العنصرية

- فرضت جائحة كورونا العديد من التحديات على الساحة الأمريكية، وكذا بدت كدوامة سريعة لابتلاع النجاحات الاقتصادية التي استطاع الرئيس «ترامب» أن يحققها خلال فترة رئاسته الأولى؛ إلا أن التداخل الحالي بين أزمة متجذرة كالعنصرية وبين التداعيات الواسعة لأزمة كورونا التي طالت المجتمع الأمريكي بشكل عام، وتجمعات السود والملونين على وجه الخصوص، تؤشر إلى اتجاه الولايات المتحدة إلى وضع أكثر حرجًا.

- توصّلت دراسة أجرتها جامعة ييل إلى أن الأمريكيين السود أكثر عرضة للوفاة بفيروس كورونا بمقدار ٣,٥ مرات من الأمريكيين البيض، كما أن اللاتينيين أكثر عرضة للموت بالمرض مرتين تقريبًا مقارنة بالأشخاص البيض. يُضاف إلى ذلك ما ذكره البروفيسور «ديفيد ر. ويليامز» (رئيس قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة هارفارد) حول حالة العنصرية المتجذرة في المجتمع الأمريكي، والتي ساهمت في تزايد تأثير تداعيات كورونا على السود والملونين، حيث أوضح «ويليامز» أن التباينات الاقتصادية من حيث الثروة ومستوى الدخل تمثل عاملًا مؤثرًا في التعامل مع فيروس كورونا.

- تكشف البيانات الأمريكية في عام ٢٠١٥ أنه مقابل كل دولار تحصل عليه الأسر البيضاء، تحصل

الأسر السوداء على ٥٩ سنتًا، والأسر اللاتينية ٧٩ سنتًا. ووفقًا لبيانات مجلس الاحتياطي الفيدرالي لعام ٢٠١٦، لكل دولار من الثروة التي تمتلكها الأسر البيضاء، تملك الأسر السوداء ١٠ بنسات والعائلات اللاتينية ١٢ بنسًا.

- أشار «ويليامز» إلى أن القضايا المحيطة بالفقر والإسكان تزيد من خطر انتشار الفيروس، «في الأحياء الفقيرة، يصبح الابتعاد الجسدي خيارًا غير قابل للتطبيق». كما أن الأوضاع التي يعيش فيها هؤلاء من حيث المستويات المرتفعة من الإجهاد والضغوط تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بأمراض كارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب، وهي أمراض معززة للتأثير السلبي لفيروس كورونا.

- لفت أيضًا «ويليامز» والدكتورة «ليزا كوبر» (عالمة الأوبئة والأستاذ في كلية الطب بجامعة جونز هوبكنز) إلى النتيجة الصادمة المستخلصة عن التقرير الصادر عن الأكاديمية الوطنية للطب: «في جميع أنواع التدخلات العلاجية تقريبًا، بدءًا من الإجراءات ذات التقنية العالية إلى الأشكال الأساسية للتدخلات التشخيصية والعلاجية، يتلقى السود والأقليات الأخرى إجراءات أقل ورعاية طبية أقل جودة من البيض».

أوراق انتخابية

- في خضمّ أزمتي العنصرية وكورونا، اتجه الرئيس «ترامب» ومنافسه الديمقراطي «جو بايدن» إلى محاولة الاستفادة سياسيًّا من الأزمتين. فمن جهته، عمد «ترامب» إلى التعامل مع الاحتجاجات بشكل حاسم من أجل العمل على إنهائها سريعًا، مع العمل على إبراز بعض التعاطف، حيث أعرب عن صدمته إزاء وفاة «فلويد» واتصل بأسرته، كما وعد بتطبيق العدالة. وقال في تغريدة له نُشرت في ٢٨ مايو ٢٠٢٠: «مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل يجريان بالفعل، بطلب مني، تحقيقًا في وفاة جورج فلويد المؤسفة جدًّا والمأساوية في مينابوليس».
- في أعقاب ذلك، شدد «ترامب» على ضرورة مواجهة تلك الاحتجاجات بصرامة، وأدلى ببيان أكد فيه اتخاذ «إجراءات فورية» لتعبئة «جميع الموارد الفيدرالية المتاحة» لوقف أعمال الشغب والنهب. كما هدد بنشر الجيش إذا لم ترسل الولايات الأمريكية الحرس الوطني لتفريق الاحتجاجات. كما عمد إلى التنديد بما وصفه «الإرهاب الداخلي»، معتبرًا أن من يقود الاحتجاجات إرهابيون محليون. ووصف حكام الولايات بـ «الضعف» لعدم تضييق الخناق بصورة أكبر على الفوضى. ومن المفارقات، اتجاه «ترامب» إلى رفع الكتاب المقدس بعد زيارته مترجلًا إلى كنيسة «القديس يوحنا»، الأمر الذي يُعد بمثابة استغلال واضح للدين واستدعاء له في المشهد السياسي.

- **في المقابل،** استغل الحزب الديمقراطي حادثة مقتل «فلويد» وموجة الاحتجاجات التي أعقبتها للنيل من الإدارة الحالية، من أجل تمهيد الطريق أمام مرشحه الديمقراطي «بايدن». فقد عمد الحزب الديمقراطي إلى تأييد ودعم الاحتجاجات عبر صيغة يمكن وصفها بـ«الدعم المتأرجح»، وتعني دعم الاحتجاجات مع رفض العنف والتخريب ضمانًا لأصوات القطاعات الواسعة لـ«الأغلبية الصامتة». إذ أصدر زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ «تشاك شومر» بيانًا مشتركًا مع رئيسة مجلس النواب الديمقراطية «نانسي بيلوسي» أكدا فيه أن الأمة الأمريكية بحاجة إلى «زعامة حقيقية» في هذه الظروف الدقيقة، واتهما «ترامب» بمواصلة «تعميق الفرقة والانقسام والكراهية والعنف».

- اتهم «بايدن» «ترامب» بـ»استخدام الجيش الأمريكي ضد الشعب الأمريكي»، ودعا في خطاب عبر الإنترنت إلى الوحدة الوطنية والإصلاح الجاد للشرطة، قائلًا: «هذا ليس وقتًا للتغريدات المحرِّضة، هذا ليس الوقت المناسب لتشجيع العنف. هذه أزمة وطنية، ونحن بحاجة إلى قيادة حقيقية الآن». وعلى الرغم من أن «استغلال الخطاب العنصري» هي التهمة التي لطالما تغنى بها الديمقراطيون في وجه «ترامب»؛ إلا أن «بايدن» حاول أن يعزف على اللحن ذاته كنوعٍ من توظيف الحادثة. فقد اعتبر «بايدن» -خلال مقابلة معه- أن أي أسود لا يمكن أن يدعم «ترامب». ويعمد «بايدن» إلى استغلال ميراثه السياسي كنائب لأول رئيس «أسود» في تاريخ الولايات المتحدة. كما قد يتجه إلى اختيار نائب أسود خلال الانتخابات الحالية كورقة لضمان أصوات الأمريكيين السود.

استراتيجية «ترامب»

وفقًا لمحللين أمريكيين، فإن الاستراتيجية الانتخابية للرئيس «ترامب» سوف تعتمد في المرحلة القادمة على ثلاثة عناصر أساسية، هي:

- **تعافي الاقتصاد:** سيركز خطاب «ترامب» على اتجاه الاقتصاد وليس حالته، بمعنى أن الاقتصاد وصل إلى القاع بعد جائحة كورونا، لكنه يزعم أنه بدأ التعافي الآن بعض الشيء رغم استمرار التحدي الاقتصادي، وسيدعي «ترامب» أنه قاد البلاد نحو اقتصاد قوي، وأنه ليس مسئولًا عن انهياره، بل يقود عملية صعود وإنعاش للاقتصاد. ويستفيد «ترامب» هنا من بعض استطلاعات الرأي التي تشير إلى أن الناخبين يفضلونه على «بايدن» للتعامل مع الاقتصاد، وهي القضية الوحيدة الواضحة التي يتمتع فيها بتفوق في تصورات الناخبين مقارنة بخصمه «بايدن».

- **انتقاد الصين:** بالرغم من أن الاتفاقية الأولية التي وقّعها «ترامب» مع الصين جعلت بكين تشتري المزيد من السلع الأمريكية، مما دفع الصين إلى العودة إلى قمة قائمة الشركاء التجاريين مع الولايات المتحدة؛ إلا أن «ترامب» سيستمر في تبني خطاب متشدد تجاه الصين، وهو أمر له صدى متزايد لدى الناخبين، حيث يُلقي الأمريكيون باللوم على بكين بشكل متزايد في الفشل في فعل المزيد لوقف فيروس كورونا قبل أن ينتقل إلى العالم. ولا يحصل «ترامب» على تقييم جيد لكيفية تعامله مع الوباء، ولكن بالنسبة للعديد من الناخبين، فإن الصين هي «الشرير الأكبر، ولا يستطيع بايدن تجاوز ترامب عندما يتعلق الأمر بمواجهة الصين».

- **مرشح «القانون والنظام»:** فيما يتعلق بالقلق من الأزمة العنصرية بعد مقتل «فلويد»، فإن استراتيجية «ترامب» التي عبر عنها في أكثر من تغريدة هي تصوير نفسه على أنه مرشح «القانون والنظام»، حيث يعتمد على الناخبين الذين يعتقدون أنه الرجل القوي، والشخص الذي يمكنه إعادة السيطرة على الأمور. ويذكر مستشارو ترامب أن هناك ما يربط هذه الأجزاء المتباينة مع بعضها بعضًا، وهو أن المؤسسات القديمة قد أفشلت أمريكا، وأن «ترامب» هو عامل التغيير الذي لا يستطيع «بايدن» أن يماثله بسبب تشابكه مع تلك المؤسسات باعتباره كان نائبًا لمدة ثماني سنوات للرئيس السابق «أوباما». وكما نقلت صحيفة أمريكية عن أحد مستشاري حملة «ترامب»: «من المستحيل على «جو بايدن» أن يطرح نفسه كمرشح للتغيير».

2 توتر صيني-هندي يكشف منافسات عالم ما بعد كورونا

شهدت الحدود الصينية الهندية عدة مناوشات بين البلدين، وهو ما أرجعها البعض إلى مطالب تاريخية للصين بأراضٍ في شمال شرق الهند. في حين تقول الهند إن الصين تحتل جزءًا من أراضيها في منطقة جبال الهيمالايا الغربية، لكن هنالك تفسيرات أخرى مختلفة لهذا التوتر بين البلدين قد ترتبط بتداعيات كورونا على احتمال التنافس العالمي بين البلدين على سلاسل الإمداد.

أسباب التوترات

خلافات تاريخية:

- رغم وجود روابط حضارية، فقد خاضت الدولتان حروبًا دموية، وأدت الإمبريالية في القرن العشرين إلى نشوء الشيوعية في الصين في مقابل تطور الديمقراطية البرلمانية في الهند، وقد أصبحت الصين منذ منتصف السبعينيات مركز التصنيع في العالم، بينما باتت الهند منذ منتصف التسعينيات الوجهة المفضلة للتعاون الخارجي لتطوير البرمجيات ومراكز الاتصال لتكوين قوة معرفية ذات مكانة.

- تتخذ الصين منحى تصاعديًّا في التأثير على النظام الدولي، مدعومًا بقوتها العسكرية والاقتصادية، لكن تعمل الهند على ممارسة سلطتها من خلال الهيئات الدولية، وكسب الدعم في الأمم المتحدة بشأن موقفها من تغير المناخ والطاقة المتجددة والإرهاب.

نزاعات حدودية:

- يشهد النزاع بين الصين والهند منذ شهر مايو ٢٠٢٠ اشتعالًا وصل إلى حد المناوشات المتبادلة في مناطق على خط السيطرة الفعلية (LAC) الذي يمتد على ارتفاع ١٥ ألف قدم فوق مستوى سطح البحر على طول حدود تمتد لآلاف الكيلومترات من كشمير من جهة، وميانمار من جهة أخرى.

- تُعد منطقتا لاداخ وسيكيم من أهم نقاط النزاع الحدودي بين الصين والهند، رغم وجود اتفاق حدودي حول بعض المناطق، لكن لم يتم تطبيقه رسميًّا، إذ عُقدت حوالي عشرين جولة مفاوضات حتى أواخر عام ٢٠١٩، لكن لم تنجح في الوصول لحل، مما يجعل الاتفاق والمفاوضات ما هي إلا وسيلة لتجميد النزاع.

- قبل المواجهات التي حدثت مؤخرًا، دخلت قوات الهند في يونيو ٢٠١٧ هضبة دوكلام الواقعة بين الصين وبوتان، لكن تم سحب القوات عقب مباحثات دبلوماسية قبيل قمة مجموعة بريكس التي عُقدت في مقاطعة فوجيان الصينية في سبتمبر من العام نفسه.

- تسيطر بكين على ١٠٪ (منطقة أكساي تشين) من إقليم كشمير الذي من المفترض أنه يتمتع بالحكم الذاتي، وفقًا للمادة ٣٧٠ من الدستور الهندي. كما حصلت بكين على هذه المنطقة بعد الانتصار في حرب ١٩٦٢ مع نيودلهي، وتُعد ذات أهمية استراتيجية لربطها منطقتي شينجيانغ والتبت.

- اتسمت المواجهات الحدودية بالاستخدام المحدود للعنف، لكن لا يعني ذلك عدم إمكانية تحوله لصدام عسكري مثلما حدث في عام ١٩٦٢. وفي الوقت نفسه، قد لا يخرج عن كونه اشتعالًا يظهر بين حين وآخر، ولن يؤدي إلى شيء محوري في ظل نزاع دام لما يقرب من سبعين عامًا.

تهديدات أمنية:

- تتعامل الهند مع الصين على أنها أحد التهديدات الرئيسية لأمنها، فهي المعارض الأبرز لانضمامها إلى عضوية مجلس الأمن، ومجموعة مورّدي المواد النووية. وتعمل نيودلهي على تطوير توظيف هذا التهديد لبناء نظام تسليحي جديد وقوي، وذلك لأن الصين النووية يمكنها الوصول لكافة أرجاء الهند، لذا فهي لا تستطيع الرد عليها إلا بالموازنة النووية، كما تتصادم تطلعات البلدين في المحيط الهندي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل غير مسبوق، مما يجعل الهند تتنبه لتفاعلها استراتيجيًّا مع الصين باستمرار.

- عندما يتعلق الأمر بالصين، يمكن للهند التوجه للحصول على دعم المنافس الأمريكي، إذ تُعد العلاقات الأمريكية-الهندية محفزًا للأزمة الصينية-الهندية، بسبب الحوار الأمني الرباعي الذي يشمل -بجانب الولايات المتحدة- كلًّا من الهند وأستراليا واليابان، بهدف احتواء السلوك الصيني في منطقة المحيط الهادئ-الهندي.

- ترى الولايات المتحدة إمكانية الاستعانة بالهند لموازنة تطلعات الصين واحتوائها، مما يجعل من الصعب على الصين تحدي القوة الأمريكية في آسيا. كما تحاول الصين من خلال نزاعها مع الهند أن تبعث رسالة مفادها أنها لن تتوانى عن استهداف حلفاء الولايات المتحدة، وأنها لن تتغاضى عن توسيع الهند لدورها الأمني في منطقة المصالح الصينية، إذ تعمل الهند على تطوير البنية الأساسية والعسكرية في مناطق النزاع، مما يعزز سيطرتها على هذه المناطق.

تنافس اقتصادي:

- تتزايد رغبة الهند في تعديل الميزان التجاري الذي يميل لصالح بكين، حيث صعدت الصادرات الصينية للأسواق الهندية من ١,٩٪ إلى ٢,٦٪ ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦، خاصة على الجانب التكنولوجي الذي يتنافس فيه البلدان.

- يعد قيام بكين بتطوير الموانئ المحيطة بالهند أحد دوافع تخوفاتها الأمنية، منها أحد موانئ مدينة كياوكبيو التي تقع على ساحل راخين في خليج البنغال، واستئجار ميناء هامبانتوتا من سريلانكا لمدة ٩٩ عامًا مقابل قرض بقيمة ١,٨ مليار دولار، وميناء بحري في شيتاغونغ ببنجلاديش.

- تخشى الهند زيادة الاعتماد الصيني على النفط الذي تحصل عليه من المحيط الهندي، بما سيهدد القوة البحرية الهندية، خاصة في ظل المشاحنات المتبادلة بين حين وآخر، أو في حالة تعزيز العلاقات الصينية-الباكستانية في إطار مبادرة «الحزام والطريق».

- ترى الهند أن الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني يتضمن مواقع من إقليم كشمير التي تسيطر عليها باكستان في إقليم كشمير الذي تتنازع عليه مع الهند، وسيسهم هذا الممر في خلق واقع سياسي واقتصادي ترفضه الهند، مما يدفع الأخيرة للإصرار على أن تمويل المشروعات من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في المناطق المتنازع عليها يجب أن يحصل على موافقة طرفي النزاع.

- تسعى الصين من خلال المبادرة لتطويق الهند، التي ترفض المبادرة، كي يمكنها إملاء شروطها فيما بعد، ولا يكون هناك طريق أمام نيودلهي سوى أن تحذو حذو الدول المشاركة في المبادرة. يضاف إلى ذلك، ما توفره المبادرة من إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة في مجال النفط والغاز، مما يعني عزل الهند عن إيران التي سبق الإعلان عن استثمار هندي فيها بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لبناء ميناء تشابهار، الذي سيسمح للهند بتجاوز باكستان والوصول إلى أفغانستان غير الساحلية وآسيا الوسطى.

الاتجاهات الهندية حول مبادرة الحزام والطريق

مؤيّد	مشكّك	محذّر
يرى أنه من الحكمة الانضمام للمبادرة لأنها فرصة لاستكشاف قدرات الهند، وأنها ستحصل على فوائد اقتصادية كبيرة على المدى الطويل، انطلاقًا من أن الهند لن تستطيع التغلب على الصين	يرى المبادرة محاولة صينية للهيمنة على المحيط الهندي، ووسيلة للتعبير عن طموح الصين كقائد اقتصادي في المنطقة	يجمع بين المشاركة في المبادرة لكسب مزايا اقتصادية، مع وجود شراكات هندية مع دول أخرى للتحوط من صعود الصين

المصدر: المركز المصري للفكر والدرسات الاستراتيجية

كورونا وأزمة سلاسل الإمداد

- ألقى عددٌ من السياسيين ووسائل الإعلام الهندية اللوم على الصين فيما يتعلق بوباء كورونا، إذ كتب أحد المحللين الهنود أنه لو تصرفت الصين في الوقت المناسب وأوقفت الرحلات المتجهة إلى الخارج في ديسمبر الماضي فلربما لم ينتشر الفيروس المميت بهذا الشكل الكبير. ويرى هؤلاء أن توتر الحدود بين البلدين قد يرتبط بالرغبة في الضغط على الهند حتى لا تنضم لدول أخرى في المطالبة بمساءلة الصين عن إدارتها للوباء.

- ثمة قضية أخرى يطرحها محللون هنود، حيث تتعلق بزيادة التنافس الاقتصادي بين الصين والهند، حيث ساهمت أزمة كورونا في سعي عددٍ من الشركات العالمية إلى الخروج من الصين، ونقل سلاسل التوريد الخاصة بها إلى دول أخرى. وتطرح الهند نفسها كمقر بديل لهذه الاستثمارات. ويشير أولئك المحللون إلى أن التوترات الحدودية تستهدف خلق أجواء من عدم اليقين، مما يبعد هذه الاستثمارات الأجنبية التي تنشد الاستقرار، كما أن هذه المناوشات سوف تشتت انتباه الهند عن هدفها المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وقد يجبرها على زيادة تحويل مواردها لتعزيز دفاعاتها مما يؤثر على اقتصادها، مع أملهم في حل الخلاف الحدودي بالطرق السلمية.

- حذرت اتجاهات صينية من استفادة الهند من التوترات الحالية بين الصين والولايات المتحدة، إذ أشار أحد المحلّلين إلى أن الاستثمارات الصينية خلقت فرصًا هائلة للصناعة والتوظيف بالهند، بينما ذكر آخر أن الصين لا تشعر بالقلق فيما يتعلق بانتقال سلاسل التوريد، وأن الهند لا يمكنها استبدال صناعة الصادرات الصينية من حيث الحجم والكفاءة، لا سيما وأن مستويات التعليم والبحث والتطوير وقواعد التصنيع في الهند هي الأضعف مقارنة بالصين. فبرغم الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، فإن حصة بكين من الصادرات العالمية لم تنخفض في عام ٢٠١٩، في حين أن حصة الهند من الصادرات الصناعية العالمية في ٢٠١٨ كانت ٣,١٪ فقط، مقابل ٣٠,٤٪ للصين.

- من منظور الاقتصاد الكلي، قد تكون لدى الهند فرصة للارتقاء واستبدال الصين في سلاسل التوريد العالمية، فهي تمتلك تركيبة سكانية جيدة للاستهلاك، وتوجهات كبيرة لريادة الأعمال أدت لخلق العديد من الشركات. إذ تتميز تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في الهند بالقوة مقارنةً بالعديد من الدول الآسيوية، لكن البيروقراطية تسهم في عرقلة تطوير وجذب الشركات متعددة الجنسيات.

- أن هناك العديد من الأصول الأجنبية الاستراتيجية التي تعمل على تصفية أعمالها في بكين، أو أن ما يحدث هو عبارة عن إعادة تخصيص أصول المستثمرين. وقد يكون لدى بعض المستثمرين نهج متدرج يركز على تقييم الأوضاع والأسعار، لكن هناك من يُفضّل النظر للمدى البعيد، أو التوجه لبدائل مثل عمليات الشراء طويلة الأجل أو السندات القابلة للتحويل.

- تحتاج الهند لخلق بيئة مواتية للتصنيع العالمي، كي تنظر لها المنظمات الدولية كشريك موثوق به للتوريد يحمي الملكية الفكرية ويتيح سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وعليها إقامة بنية تحتية على مستوى عالمي، وتقديم خدمات لوجستية. ولعل الحكومة الهندية قد ركزت على خلق فرص عمل لملايين الهنود عبر مبادرات مثل « Make in India » و«Skill in India» لتعزيز الموارد البشرية الماهرة.

- تمتلك الهند خبرات واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والناطقين بالإنجليزية الذين يمكن الاستفادة بهم لجعل البلاد مركزًا للخدمات. كما أشارت بلومبيرج لاستعداد الهند بمجموعة من الأراضي تبلغ ضعف مساحة لوكسمبورج لتقديم الشركات التي ترغب في نقل التصنيع خارج الصين، التي وصل عددها إلى ألف شركة أمريكية متعددة الجنسيات، لكنها قد لا تكون محفزًا كافيًا للشركات الكبرى لنقل أعمالها لمجرد توافر الأرض.

عوائق أمام الهند لتصبح بديلًا للصين في سلاسل التوريد العالمية

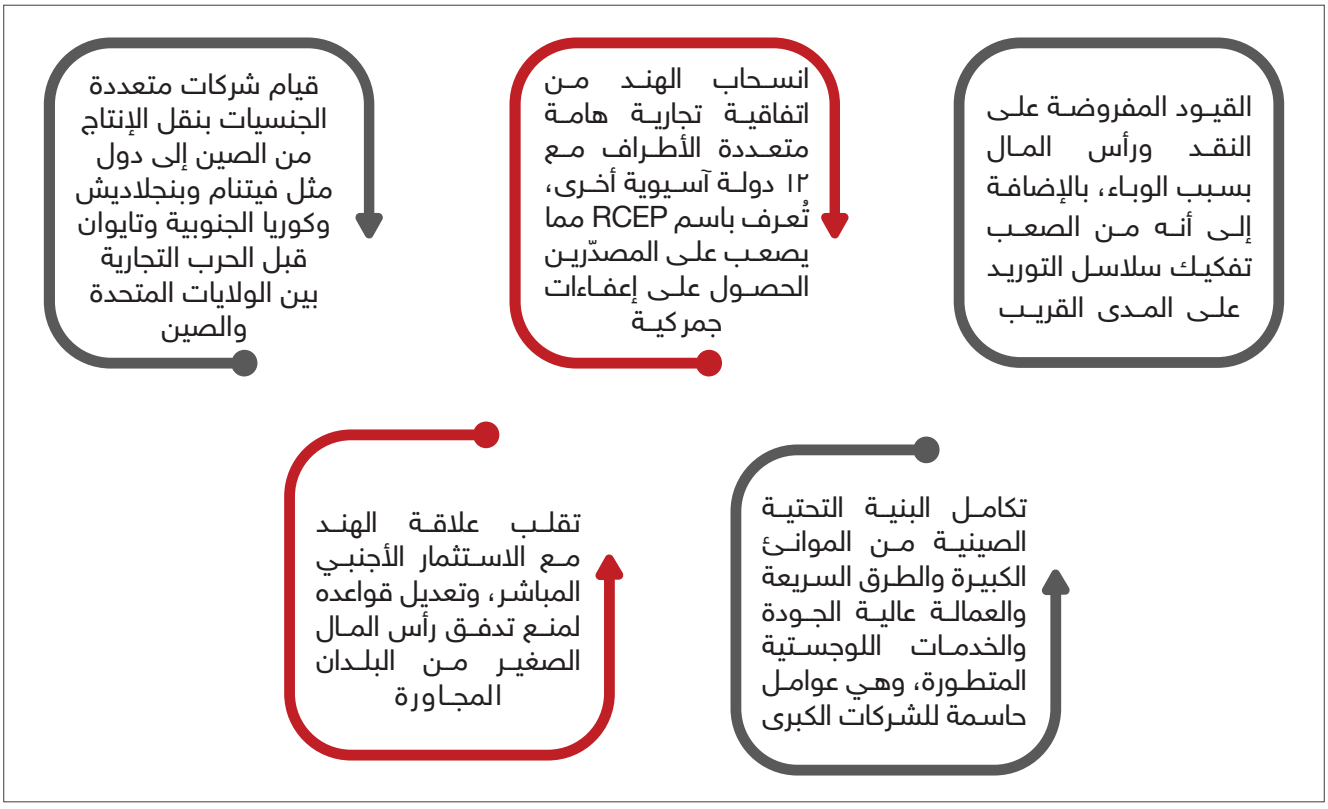

المصدر: المركز المصري للفكر والدرسات الاستراتيجية

ختامًا، برغم التنافس الواضح بين الصين والهند، لكن من المتوقع أن يظل محدودًا على المدى القريب؛ إلا أن هذا لا ينفي أهمية وخطورة الأسباب المؤدية له. أضف إلى ذلك، أن التنافس الاستراتيجي في منطقة المحيط الهندي والهادئ، والحرب التجارية الأمريكية الصينية؛ يسهمان في تأجيج مستويات النزاع في ظل ما يشهده البلدان من مرحلة هامة اقتصاديًّا وعسكريًّا. لكن على جانب آخر، فإن من مصلحة البلدين السعي إلى التهدئة ومواءمة مصالح كلٍّ منهما.

قضايا الأمن والدفاع

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- لماذا تُهدّد تركيا الأمن القوميّ المصريّ؟: حالة ليبيا
- وكلاء طهران في الإقليم.. تحركات ذاتية أم موجّهة؟
- تداعيات أزمة كورونا على «الأمن النفسي» للأفراد

1 لماذا تُهدّد تركيا الأمن القوميّ المصريّ؟: حالة ليبيا

تتعارض السياسة الخارجية لكلٍّ من مصر وتركيا منذ ثورة يونيو ٢٠١٣، ولا يقتصر هذا التعارض على الاختلاف الأيديولوجي بين النظامين الحاكمين، لكنه يمتد إلى مشروع تركيا تجاه المنطقة العربية، حيث يظهر في قضايا وأزمات عدة، لكنّ أكثرها بروزًا الصراع في ليبيا، إذ يُمثّل دور تركيا في هذا الصراع تهديدًا لمصالح الأمن القومي المصري، وتأثيرًا على مكانة مصر في التوازن الإقليمي في المستقبل المنظور.

عوامل الاستهداف

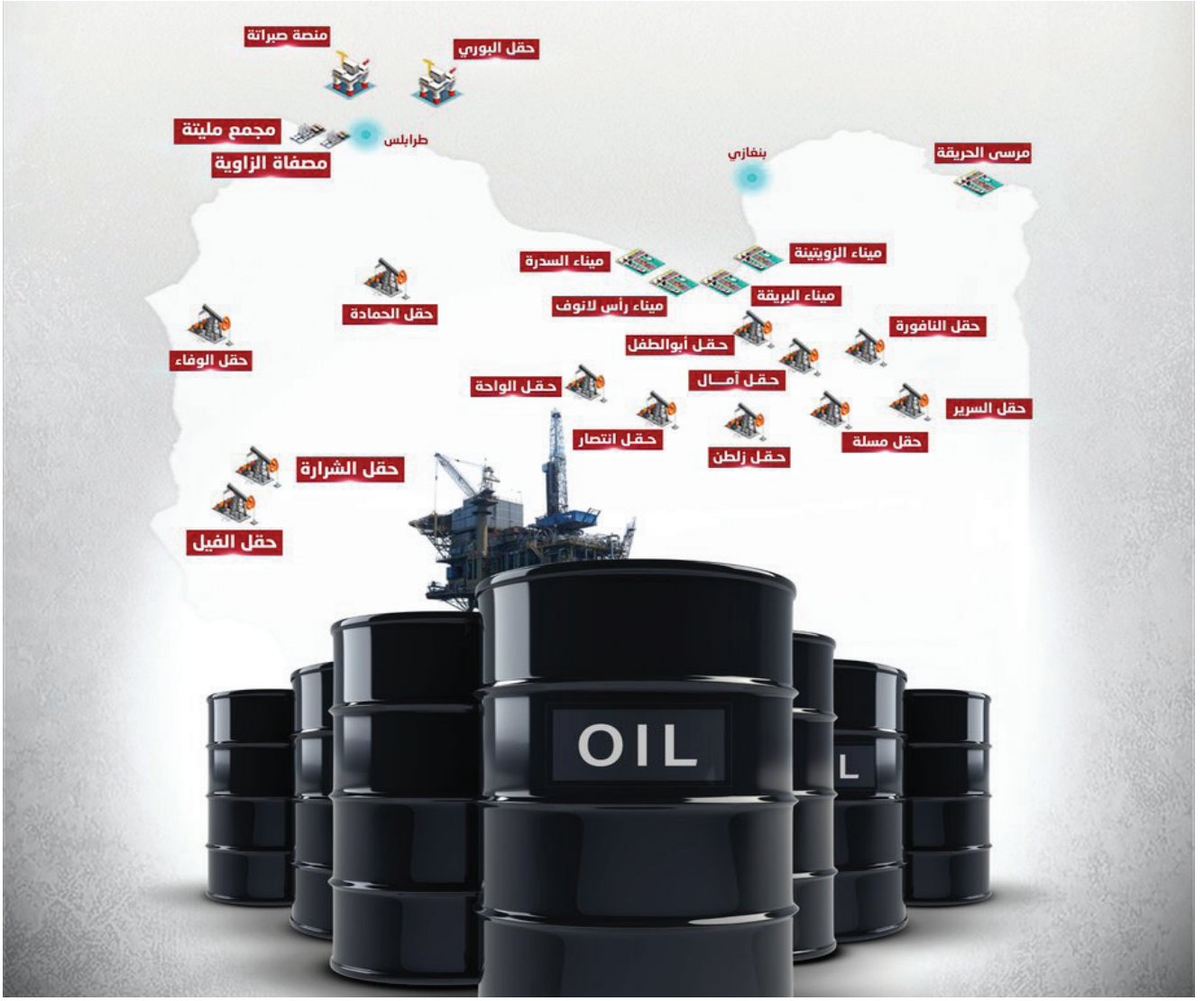

- يتطلب فهم الاستهداف التركي لمصر العودة إلى عام ٢٠٠٢ حينما تولّى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، وقت أن كانت نظامًا برلمانيًّا ليترأس «أردوغان» الحكومة. هذه الحكومة كان لديها مشروع إقليمي لمد نفوذ تركيا في المنطقة العربية، استثمارًا لمرحلة فراغ القيادة الإقليمية وانغماس الدول العربية في قضاياها الداخلية وصراعاتها البينية. وهدف هذا المشروع التركي إلى تعزيز مكانة تركيا لدى الولايات المتحدة والدول الأوروبية باستثمار نفوذها المتسع في المنطقة من جانب، كما تمثل المنطقة سوقًا متسعة ومفتوحة ومحدودة التنافسية أمام تركيا باقتصادها المتنوع والقوي في ذلك الحين، من جانب آخر.

- ارتكز المشروع التركي على ثلاث ركائز، هي: **القوة الاقتصادية،** اعتمادًا على قوة الاقتصاد التركي وعلى محورية دور أنقرة في مشروعات الطاقة التي تُديرها الدول الكبرى لنقل الغاز من المنطقة العربية أو من منطقة بحر قزوين عبر تركيا، بما يعني أن تركيا كانت تُخطط لأن تكون المركز الإقليمي لنقل الغاز إلى أوروبا. هذا إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية إقليميًّا ودوليًّا. **وجعلت العلاقات التاريخية** تركيا (الدولة العثمانية سابقًا) تحمل بعض ملامح الهوية العربية وإن كانت أكثر استعلائية، ثم **الإطار الأيديولوجي** المرتكز على حكم الإسلام السياسي، رغم أن هذا الإطار لم يظهر بوضوح في السنوات الأولى من حكم «أردوغان»، وتأكد بعد ثورة يونيو ٢٠١٣.

- مرّ المشروع التركي بمرحلتين مختلفتين اختلفتا من حيث سياسات تنفيذه، هما: **المرحلة الأولى (٢٠٠٢-٢٠١٣):** إذ اتّبعت تركيا في هذه المرحلة سياسة جديدة داخليًّا وخارجيًّا، فأطلقت سياسة داخلية جديدة إصلاحية تنعش الأوضاع الاقتصادية التركية، وتعيد تنظيم المحليات والاتحادات النقابية والطلابية، بخلاف إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة إلى أن انتهى بالمؤسسة العسكرية، وخارجيًّا كان مبدأ السياسة التركية «تصفير النزاعات» مع دول المنطقة، وبدء مرحلة جديدة مع كافة دولها قائمة على التعاون والسلمية، مع الاتجاه الجاد للانضمام للاتحاد الأوروبي. وتزامن مع ذلك تغلغل الدراما التركية في المنطقة العربية كإحدى وسائل القوة الناعمة للترويج للنموذج التركي، برغم أن مضامينها لا تتفق جميعها مع القيم والتقاليد العربية.

- **المرحلة الثانية للمشروع التركي (منذ يونيو ٢٠١٣ وحتى الآن):** حيث إن تداعيات ثورة ٣٠ يونيو في مصر التي امتدت إلى جهود إعادة بناء الدولة الوطنية وزيادة قدراتها لم تكن موضع قبول أو ترحيب من تركيا، فهذه التداعيات لم تكن على مستوى الداخل المصري فقط في كونها أزاحت نظامًا حليفًا لها؛ بل امتدت لتشكل حجر عثرة أمام تقدم المشروع التركي، وذلك لأن هذه الثورة قد أصابت ركائز المشروع التركي الثلاث، مما اضطر النظام التركي إلى كشف نواياه الحقيقية وطبيعته الأيديولوجية المتشددة، وبالتالي غيّر سياساته التي يعتمد عليها لتحقيق المشروع التركي في المنطقة، مما انعكس سلبًا على كافة طموحات «أردوغان» وتطلعاته الغربية والعربية أيضًا، وأصبح هدف النظام التركي إضعاف مصر وهدم المشروع الوطني بها، لكي تتاح الفرصة مرة أخرى لتنفيذ مشروع تركيا.

تناقضات إقليمية: حالة ليبيا

- منذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، تقف أنقرة والقاهرة على طرفي نقيض فيما يخصّ سياستهما الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالصراع في ليبيا؛ إذ يُظهر المشهد الليبي انقسامًا داخليًّا بين معسكرين، الأول المؤسسات الوطنية الليبية (مجلس النواب والجيش الوطني) الذي يسيطر على المنطقة الشرقية وأغلب مناطق الجنوب، وتدعم مصر والإمارات هذا المعسكر على المستوى الإقليمي، يقابله المعسكر الثاني الذي تمثّله حكومة الوفاق حيث يمثلها «فائز السراج» ويجمع بين مكوناته جماعة الإخوان، ويلقى دعم تركيا وقطر وتونس على المستوى الإقليمي.

- تنخرط تركيا -في المرحلة الحالية- في ليبيا بشكل مباشر عسكريًّا وسياسيًّا، وتهدف للسيطرة على ليبيا من خلال حكومة الوفاق، وتعتبر ليبيا نقطة محورية لمشروعها السابق ذكره، وهذا يتضح من أهدافها هناك، ومن أهمها:

- **المكاسب الاقتصادية خاصة النفط الليبي:** يسمح الاتفاق الأمني بين «أردوغان – السراج» لأنقرة بالتنقيب على النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، كما أنه يسعى للاستحواذ على النفط الليبي إذا سيطر على سرت، ويسعى كذلك للحصول على حصة من عمليات إعادة الإعمار بليبيا حال بدأت، كما يطالب حكومة «السراج» بدفع تعويضات عن إلغاء عشرات عقود العمل والصفقات التجارية التي عُقدت خلال فترة حكم «القذافي» وتم إلغاؤها بعد سقوط الأخير وتقدر بنحو ٢٠ مليار دولار. كما سيسعى «أردوغان» لتعزيز الصادرات التركية لليبيا التي تعد سوقًا واعدة للسلع الاقتصادية والأسلحة التركية ذات التقنية التكنولوجية المتوسطة والتي تستخدمها الميليشيات والجماعات المسلحة.

- **تكرار السيناريو السوري بليبيا:** نقل «أردوغان» العناصر الإرهابية من إدلب السورية لمدن غرب ليبيا، والملاحظ أن اهتمام «أردوغان» بالشأن الليبي تزامن مع استعادة السيطرة السورية على «خان شيخون» أهم مدن إدلب في صيف عام ٢٠١٩، وبعد ذلك تم توثيق بدء إرسال عناصر المقاتلين من إدلب لطرابلس، وأكد المرصد السوري نقل ١٣٠٠٠ من المرتزقة والتنظيمات الإرهابية لدعم الميليشيات بطرابلس، في مواجهة قوات الجيش الوطني الليبي. حيث يسعى «أردوغان» لتكرار تدخله العسكري السوري بليبيا عبر السيطرة على مدن استراتيجية تصبح بؤرة للتنظيمات الإرهابية التي يدعمها لتحقيق أهدافه فيما بعد.

- **دعم التنظيمات الإرهابية وجماعات الإسلام السياسي بإفريقيا:** سيعمل تواجد تركيا في ليبيا على تعزيز نفوذها مع جماعات الإسلام السياسي في إفريقيا، ليس فقط في شمالها، وإنما قد تمتد الرعاية التركية للتنظيمات الموجودة بمنطقة الساحل والصحراء أيضًا.

- **تعزيز النفوذ التركي في شرق المتوسط:** تعول تركيا في مشروعها على كونها مركزًا إقليميًّا للطاقة، ومعبرًا أساسيًّا لنقل الغاز إلى الدول الأوروبية. ومع ظهور اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، تغيرت خريطة الطاقة في المنطقة نسبيًّا. وإزاء استبعاد تركيا من ترتيبات الانتفاع والاستثمار في هذه الاكتشافات بين دول شرق المتوسط، اتبعت سياسة عدائية تشتمل على كثير من التحركات الاستفزازية لهذه الدول، وكان من هذه السياسات توقيع بروتوكول لترسيم الحدود البحرية بينها وبين ليبيا (حكومة الوفاق) في نوفمبر الماضي، ليكون لها موطئ أكثر استقرارًا في المنطقة، وعدم الاكتفاء بالمنطقة الاقتصادية لقبرص التركية.

- يسعى «أردوغان» لتحقيق إنجاز في ليبيا وتحقيق أهداف تدخله فيها لمواجهة تيارات المعارضة الداخلية المتصاعدة ضده، واسترداد شعبيته لحشد الأصوات في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

تداعيات على مصر

- قد يؤدي وجود نفوذ تركي في ليبيا من خلال حكومة حليفة -وبالأحرى تابعة لها- إلى قاعدة ارتكاز لمقاتلين إسلاميين متطرفين يمكنها استخدامهم لإعادة إحياء مشروع الإسلام السياسي مُنتهي الصلاحية، وتكون هذه القاعدة منطلقًا لتهديد دول الجوار الليبي -ولا سيما مصر- للضغط عليها وفرض أمر واقع عليها.

- قد يشكّل سيطرة تركيا في غربي ليبيا مدخلًا لإكسابها قوة مضافة لموقفها التفاوضي في الملفين العراقي والسوري أمام القوى الدولية والإقليمية، كما يُعزز من قدرتها الاستراتيجية على تهديد منتدى غاز شرق المتوسط، وتحقيق سيطرة جيوستراتيجية في هذه المنطقة.

- إذا تمكّنت تركيا من تحقيق مشروعها الإقليمي الذي يواجه التحدي الأكبر في مدى قدرتها على فرضه في ليبيا، فإن ذلك يُخلّ بالتوازن الإقليمي لصالحها على حساب مصر التي تعمل على استرداد مكانتها الإقليمية كقوة فاعلة مؤثرة في المنطقة وليس جزءًا من المشروع التركي الإخواني للهيمنة الإقليمية.

خلاصة القول، ترتكز السياسة المصرية في مواجهة التهديد الذي تمثله سياسات تركيا في المنطقة على كشف هذه السياسات العدائية، وإظهار انتهاكها للقواعد والأعراف الدولية، كما تهدف لتشكيل حشد دولي رافض ومعارض للسياسات التركية المذكورة، مع الاستعداد لتطوير المواجهة لهذه التهديدات بإجراءات أكثر حدة وتصعيدية إذا لزم الأمر وزاد التهديد المحتمل للسياسات التركية في المنطقة.

2 وكلاء طهران في الإقليم.. تحركات ذاتية أم موجّهة؟

تعتمد إيران على وكلائها المنتشرين بالمنطقة العربية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وقد تزايد ذلك الاعتماد في الفترة الأخيرة لمواجهة تصاعد العقوبات الأمريكية على طهران. وفي ضوء جائحة (كوفيد-١٩)، نشط هؤلاء الوكلاء سواء «حزب الله» في لبنان، أو الحشد الشعبي في العراق، أو الحوثيون في اليمن، رغم تضرر الاقتصاد الإيراني من الجائحة. فما هي دوافع نشاط وكلاء إيران واتجاهات تحركهم؟.

شبكة الوكلاء

المصدر: المركز المصري للفكر والدرسات الاستراتيجية

- نجحت إيران في نسج شبكة متعددة الأبعاد والأطراف من الوكلاء الإقليميين، ما مكّنها من التأثير والتدخل بالتحولات والصراعات الجارية بالشرق الأوسط. ومع بروز العديد من المتغيرات في الداخل الإيراني والمنطقة، أصبح الاعتماد على الوكلاء في التحرك –داخل فلك سياساتها- محدِّدًا رئيسيًّا في التعاطي الإيراني إقليميًّا. وفي ظل الانشغال الدولي والإقليمي بمواجهة تداعيات كورونا تراجعت -نسبيًّا- أولوية مواجهة التحركات الإيرانية بالشرق الأوسط، والتي بطبيعة الحال انخفضت بشكل ملحوظ؛ لانشغال طهران بمواجهة الوباء، والصعوبات الاقتصادية المتزايدة على النظام، والتنافس الشديد بين التيارات السياسية الراغبة في إحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة، فضلًا عن عودة الاهتمام الأمريكي لتطويق طهران مجددًا.

- يستند التوظيف الإيراني للوكلاء على تحقيق مجموعة أهداف مباشرة وغير مباشرة بالداخل والخارج، ومن أبرزها النفاذ إلى مياه المتوسط عبر مسار بغداد-دمشق-بيروت، وكذلك تخفيف حدة الضغوط الدولية عليها عبر تشتيت الانتباه عن أنشطتها وسياساتها، والاستحواذ على أوراق للرد على أي استهداف مُحتمل لمصالحها وقواتها، إلى جانب تصدير النموذج الإيراني إلى الدول الإقليمية التي تشهد أوضاعًا مواتية، ومناكفة الدول التي تتصدى لنشر نموذجها إقليميًّا أو تُمثل تهديدًا لسلامة وكلائها. كما تستثمر طهران وكلاءها لتحقيق استقرارها الداخلي، عبر تصدير صورة لمواطنيها بأن أذرعها هم دليل على سيطرتها على العديد من العواصم العربية، بل إنها تلجأ لهم للتصدي للاحتجاجات أو تقديم مساعدات بعمليات الإغاثة ومواجهة الكوارث.

- تتنوع أبعاد توظيف طهران لأذرعها وفقًا لمعطيات كل مرحلة، ففي البداية كان التركيز على دعم «حزب الله» كي تصبح إسرائيل في مرمى قوة نيرانية تضمن ردع تل أبيب وواشنطن من التصعيد عسكريًّا ضدها، ثم أدخلت مجموعات من الفصائل الفلسطينية في دائرة وكلائها، بشكل أقل اعتماديةً عليها، عبر ربطها بقيادات «حزب الله». واستمر «حزب الله» الوكيل الأقرب إلى طهران، ليكون أول الوكلاء دخولًا كذراع لها بالساحة السورية، وتولى عناصره عمليات تدريب وتجهيز جماعة الحوثي باليمن قبيل انقلابها على الحكومة الشرعية.

- اتّجهت إيران إلى مرحلة الربط المتصاعد لمجموعات الحشد الشعبي العراقي لتصبح ظهيرًا يحقق تأمين طريقها للبحر المتوسط، ويضمن موازنة النفوذ والوجود الأمريكي بالعراق، وقد مكّنها الحشد من استحواذ ورقة الرد على استهداف مصالحها بشكل مباشر على الأصول الأمريكية هناك. وفي الوقت الحاضر، تشابكت أحجية الوكلاء لتصبح أكثر اعتماديةً على بعضها بعضًا، وهو ما تجلّى في حملات التبرعات التي قادتها جماعة الحوثي في ظل الأزمة المالية التي يمر بها «حزب الله» في لبنان.

اتجاه تحرّك الوكلاء

- عكست تحركات وكلاء إيران حالة من التماهي مع محدِّدات المشروع الإيراني المذهبي في الإقليم، وإن خرج بعضها عن هذا النسق في بعض الحوادث لسبب أو لآخر، وظل هؤلاء الوكلاء ملتزمين بخط سيرها على النهج المحدد لها، ولكن تخللت سلوكياتهم في الفترة الماضية أنماط متنوعة تثير التساؤلات حول مدى الالتزام بأهداف النظام الإيراني خلال تلك المرحلة.

- **لبنان:** تزايدت تأثيرات الأزمة الاقتصادية الطاحنة في هذا البلد، حيث تصاعدت المخاوف من الانزلاق إلى أزمة أكبر إذا ما اشتمل تطبيق قانون «قيصر» الأمريكي على «حزب الله». ومع تحرك الشارع ضد سياسات الحزب الداخلية وأنشطته بالخارج، لا سيما الكشف عن عمليات تهريب المازوت إلى سوريا في ظل شحه بالأسواق اللبنانية، وانخراط عناصر الحزب في الأزمة السورية بشكل واضح؛ جاء رد الحزب عنيفًا، إذ دفع بعناصره لمواجهة التظاهرات؛ رغبةً في قطع الطريق على تبني رؤية تحييده أو نزع سلاحه، ومعلنًا تمسكه بوجوده كطرف رئيسي في حاضر ومستقبل المشهد اللبناني.

- **سوريا:** أدّى دخول قانون «قيصر» حيز النفاذ، والضغوط التي يتعرض لها «حزب الله» في لبنان مؤخرًا، إلى ظهور عمليات تبادل مهام التأمين والسيطرة على مناطق النفوذ الإيراني بسوريا لصالح مجموعات تابعة لدمشق أو قادمة عبر الحدود العراقية. وكشفت تقارير عن تسليم وحدات «حزب الله» اللبناني بعض مواقعها بمنطقة البوكمال لوحدات «الدفاع الوطني» التابعة لدمشق، ما يؤشر على أن هناك إعادة تموضع لحزب الله والميليشيات الإيرانية في سوريا، قد ينتهي لعودة القطاع الأكبر من عناصر الحزب إلى لبنان؛ لتفادي تطبيق العقوبات الأمريكية عليه، ولتخفيف حدة الانتقادات الشعبية له.

- **العراق:** تشير متابعة الأوضاع في هذا البلد إلى وجود انقسام آخذ في التعمق بين مجموعات الحشد الشعبي، فإحداها تلتزم بمرجعية «السيستاني»، وتتماشى مع عملية إعادة تقديم الحشد للداخل كمؤسسة

نظامية وفك ارتباطها بطهران، والثانية موالية لإيران، ومتمسكة بذلك التوجه. وتواجه المجموعة الثانية ضغوطًا تتعلق برؤية حكومة «الكاظمي» لدور الحشد، وأخرى مرتبطة بقلة الدعم الإيراني لها، وكذلك تصاعد احتمالات شمولها بعقوبات قانون «قيصر» لتورطها في أنشطة إيرانية داعمة لدمشق، فضلًا عن الاستنزاف المستمر لعناصرها في المناطق الحدودية من قبل تنظيم داعش والقوات الأمريكية والإسرائيلية.

- **اليمن:** قامت جماعة «الحوثي» بعدة خطوات تصعيدية بالداخل اليمني، فأصدرت تعديلات لقانون الزكاة تحصل بموجبه، ومعها القبائل الأخرى المنسوبة لـ«بني هاشم»، على خُمس (٢٠٪) مخصصَّات الزكاة وأملاك الدولة والمواطنين، وهي خطوة ترمي عبرها لاجتذاب تأييد العديد من المجموعات التي ستعود عليها منافع هذا القانون. كما تستمر الجماعة في توجيه ضربات صاروخية للعمق السعودي وضد الأهداف والمنشآت التابعة للمملكة، فضلًا عن سعيها لتهديد الملاحة بالبحر الأحمر بمنعها فرق تقييم حالات وصيانة ناقلات نفط راسية بميناء الحديدة لسنوات، ما ينذر بكارثة بيئية.

تحرك ذاتي أم موجّه؟

- بالإشارة إلى اتجاهات التحرك سابقة الذكر التي اعتمدها وكلاء طهران، فيما يتصل بنشاطهم في الملفات التي جرى تفويضهم للعمل فيها؛ فإن تحركاتهم جاءت متماشيةً مع الأهداف الإيرانية، وبالتالي فإن خُطى الوكلاء كانت موجّهة عبر طهران وإن صدر بعضها بشكل ذاتي. وهو ما يقود إلى أن مستوى الارتباط بين إيران وأذرعها الإقليمية ربما تجاوز حدود التوظيف، وصولًا إلى مراحل متقدمة من التماهي التكتيكي والاستراتيجي.

- تقوم الاستراتيجية التي تتعاطى بها إيران مع أذرعها على أولوية «البقاء»، ما يعني أن استمرار كيان الوكيل ذو أولوية هامة مهما كانت التداعيات. لذا فإن عمليات إعادة التموضع لـ«حزب الله» في سوريا، وتراجع حدة الخطاب المعارض داخل الفصائل الموالية لإيران بالحشد الشعبي قد ترتبط بالخوف من تأثيرات قانون قيصر على نشاط بعض وكلاء إيران في الساحات المتصلة بدعم النظام السوري.

3 تداعيات أزمة كورونا على «الأمن النفسي» للأفراد

يدفع غياب الأمن النفسي غالبًا إلى الشعور بالغضب والتوتر والإحباط والاكتئاب، ومن ثم عجز الفرد عن الإنتاج وافتقاد الطموح والشعور بالرضا. ولهذا المعنى، فإن الأمن النفسي جزء أساسي من الأمن الإنساني. وتزداد خطورة تأثير غياب الأمن النفسي إذا انتقل من الفرد للجماعة عندما تحدث الكوارث والحروب. لذا، فثمّة تداعيات لجائحة (كوفيد-١٩) على الأمن النفسي للأفراد، بما يجعل العلاج النفسي أحد متطلبات مواجهة الجائحة.

مؤشرات أساسية

- وصف العديد من قادة العالم جائحة (كوفيد-١٩) بـ«الحرب»، وبحسب هذا الوصف تمثل الجائحة قضية أمنية تتطلب تحليلًا نفسيًّا. فالأمن لا ينفصل عن تصورات الأفراد ومعتقداتهم فحسب، بل يحدد إدراك الأفراد للأحداث والظواهر والظروف الخارجية، ومدى تأثيرها على حالة الأمن العام في المجتمع. وعلى الرّغم من أن إدراك الأحداث الخارجية يتم بشكل ذاتي لكل فرد، إلا أن المعلومات الخارجية تساعد في تشكيل المعتقدات العامة، بالإضافة إلى المعتقدات الذاتية للفرد.

- قبل ظهور الجائحة، سجلّت إحصاءات الصحة العقلية والنفسية (كالاضطرابات العصبية، واضطرابات تعاطي المخدرات، وخطر الانتحار، وغيرها من الاضطرابات النفسية) نسبًا صادمة بدرجة كبيرة. فهناك ما يقرب من (٢٦٤) مليون شخص في العالم مريض اكتئاب، ويخسر الاقتصاد العالمي أكثر من تريليون دولار أمريكي سنويًّا بسبب الاكتئاب والقلق، ويعاني شخص من كل خمسة أشخاص ممن يقطنون في أماكن متأثرة بالنزاع من حالة اضطراب نفسي. وفي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ما بين (٧٦٪) و(٨٥٪) من الأشخاص يعانون من مشاكل الصحة العقلية ولا يتلقون أي علاج لحالاتهم. وعالميًّا هناك فقط أقل من متخصص واحد في الصحة النفسية لكل عشرة آلاف شخص.

- ارتفعت معدلات الاضطرابات النفسية في ظل أزمة كورونا، فقد أصبح مطلوبًا من مئات الملايين في جميع أنحاء العالم البقاء في منازلهم لحماية أنفسهم ومنع انتشار المرض. وازدادت تلك المعدلات مع تضارب البيانات والمعلومات وبروتوكولات علاج الفيروس، بالإضافة إلى تصاعد الصراعات السياسية، وإغلاق المطارات والمدارس والنوادي، وهناك دراسات اهتمت برصد هذه المعدلات:

  - رصدت الرابطة الأمريكية للطب النفسي قلقًا كبيرًا ومخاوف تتعلق بمرض الفيروس التاجي (COVID-19)، فما يقرب من نصف الأمريكيين (٤٨٪) قلقون من إمكانية الإصابة بالفيروس. وما يقرب من أربعة من كل عشرة

أمريكيين (٤٠٪) قلقون من الوفاة بسبب الفيروس، و(٦٢٪) من الأمريكيين ينتابهم قلق من احتمال إصابة أسرهم وذويهم بالفيروس.

- سجلت دراسة بجامعة إسطنبول نتائج مسح تم إجراؤه عبر الإنترنت لـ(١١٣٠) مشاركًا من (٢٨) مدينة تركية، حيث أظهرت أن نسبة (٥٢,٧٪) من المشاركين يعانون من آثار نفسية شديدة بسبب الفيروس، و(١٨,٦٪) لديهم أعراض اكتئاب شديد، و(٢٦,٥٪) يعانون من أعراض القلق الشديد، و(٧,٩٪) يعانون من مستويات متفاوتة من الإجهاد النفسي.

- جاءت نتائج استبيان صيني عبر الإنترنت أجاب عنه (١٢١٠) مشاركين من (١٩٤) مدينة بأن (٥٣,٨٪) من المشاركين عانوا من آثار نفسية شديدة بسبب تفشي الفيروس، وأفاد بأنه يوجد (٢٨,٨٪) إلى (٨,١٪) من المشاركين لديهم مستويات متوسطة إلى شديدة من الاكتئاب والقلق والتوتر. وفي دراسة أخرى عن العاملين في مجال الرعاية الصحية، رصدت ارتفاع معدلات الاكتئاب لديهم إلى (٥٠٪)، والقلق إلى (٤٥٪)، والأرق إلى (٣٤٪).

- سجل (٤٧٪) من العاملين في مجال الرعاية الصحية في كندا حاجتهم إلى الدعم النفسي، وبلغت نسبتهم في باكستان من (٤٢٪) معاناة نفسية متوسطة إلى (٢٦٪) معاناة نفسية شديدة.

- أصدرت الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان في مصر بيانًا يُفيد بأنه قد تم تقديم الدعم النفسي عبر الخط الساخن المخصص لذلك لعدد (٩١٣) من عموم المواطنين، و(٤٢٠) من المصابين، و(٨٠) شخصًا من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

استقصاء محلي يكشف عن ارتفاع معدل التوتر خلال COVID-19

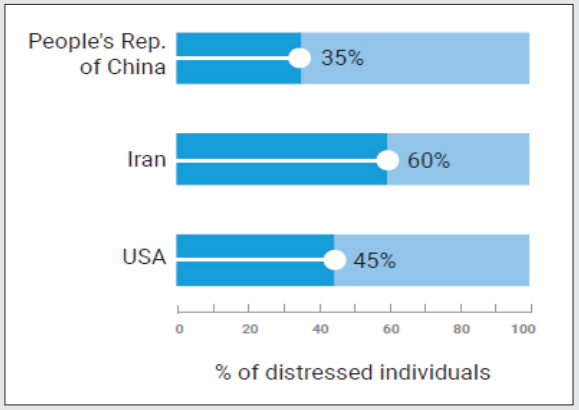

المصدر: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/un_policy_brief-covid_and_mental_health_final.pdf

الفئات الأكثر تضررًا

- **النساء:** سجلت النساء مستويات أعلى من الاضطرابات النفسية خلال جائحة COVID-١٩. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت نسبة الاضطرابات النفسية بسبب الجائحة (٦٦٪) من النساء مقارنة بـ(٣٤٪) من الرجال. وفي مصر بلغت نسبة النساء اللاتي تلقّين دعمًا نفسيًّا عبر الخط الساخن للأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان (٦٠٪) من إجمالي المكالمات. وليست الجائحة السبب الوحيد في ارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية بين النساء، بل يُعزى ذلك أيضًا لارتفاع معدلات العنف القائم على نوع الجنس بسبب الحجر المنزلي، وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر الأكثر احتياجًا، حيث تنبأت منظمة الصحة العالمية بحدوث (٣١) مليون حالة إضافية من العنف القائم على نوع الجنس إذا استمر الحجر المنزلي لمدة ٦ أشهر.

- **الأطفال:** على الرغم من عدم إدراك الأطفال للمعتقدات الأمنية المتعلقة بالجائحة، فإن هناك تأثيرًا سلبيًّا غير مباشر على سلام الأطفال نفسيًّا. فمع إغلاق المدارس وتعليق الأنشطة بالنوادي، أصبح الملاذ الوحيد للأطفال لملء أوقاتهم هي الألعاب الإلكترونية، وما تشمله من أضرار نفسية، خاصة إذا ما استُخدمت لفترات طويلة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التعرض لمحتوى إلكتروني مضر كمحتويات العنف أو المحتويات الجنسية، واحتمالات التعرض لجرائم الإنترنت والاحتيال الإلكتروني. وقد سجّل الآباء في إيطاليا وإسبانيا نسبًا مختلفة عن معاناة أبنائهم نفسيًّا بسبب جائحة COVID - 19 **كما يوضحه الشكل التالي:**

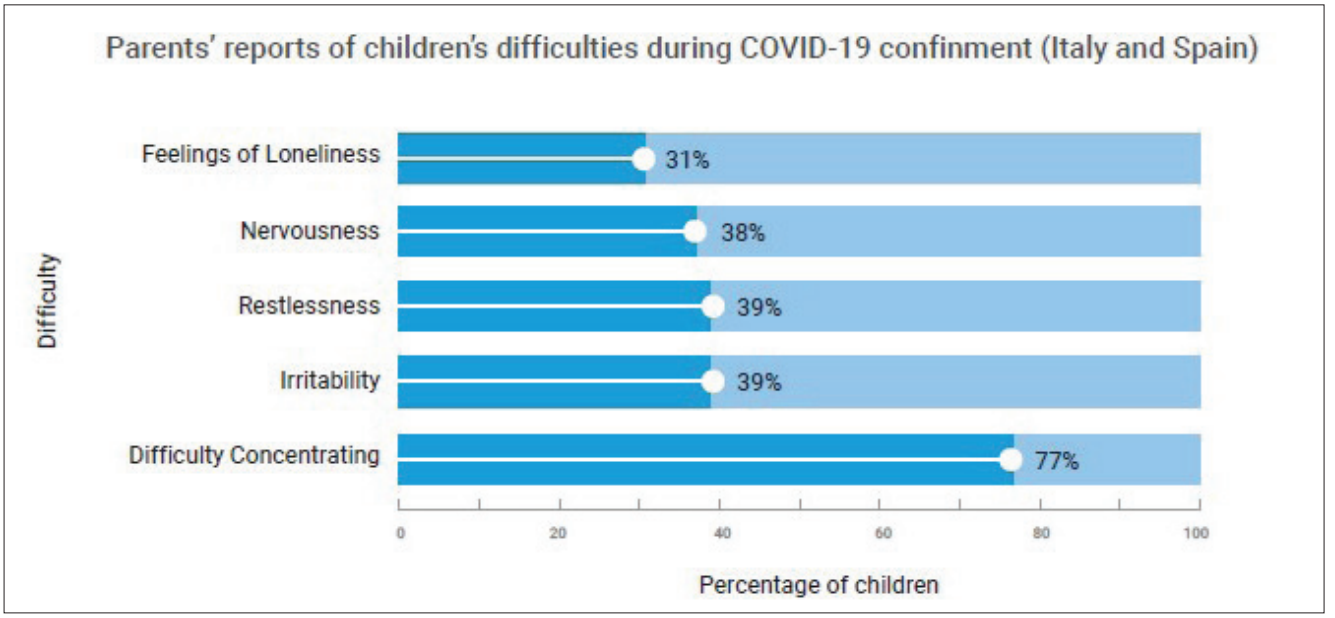

المصدر: https://www.un.org/sites/un٢.un.org/files/un_policy_brief-covid_and_mental_health_final.pdf

إجراءات ومتطلبات

- في ظلّ الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الجائحة من خلال تطبيق التباعد الاجتماعي، أصبح التخطيط للدعم النفسي عن بعد هو السبيل الآمن؛ لذا شرعت العديد من الدول في تخصيص أرقام ساخنة وتطبيقات ومواقع إلكترونية لتقديم الدعم النفسي، بالإضافة إلى توفير موارد توعوية مرئية ومسموعة عن الصحة النفسية. وقد حددت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ((Inter-Agency Standing Committee في (٢٠١٠)، نموذج هرم إجراءات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ (MHPSS)، **كما في الشكل التالي:**

هرم التدخلات للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ

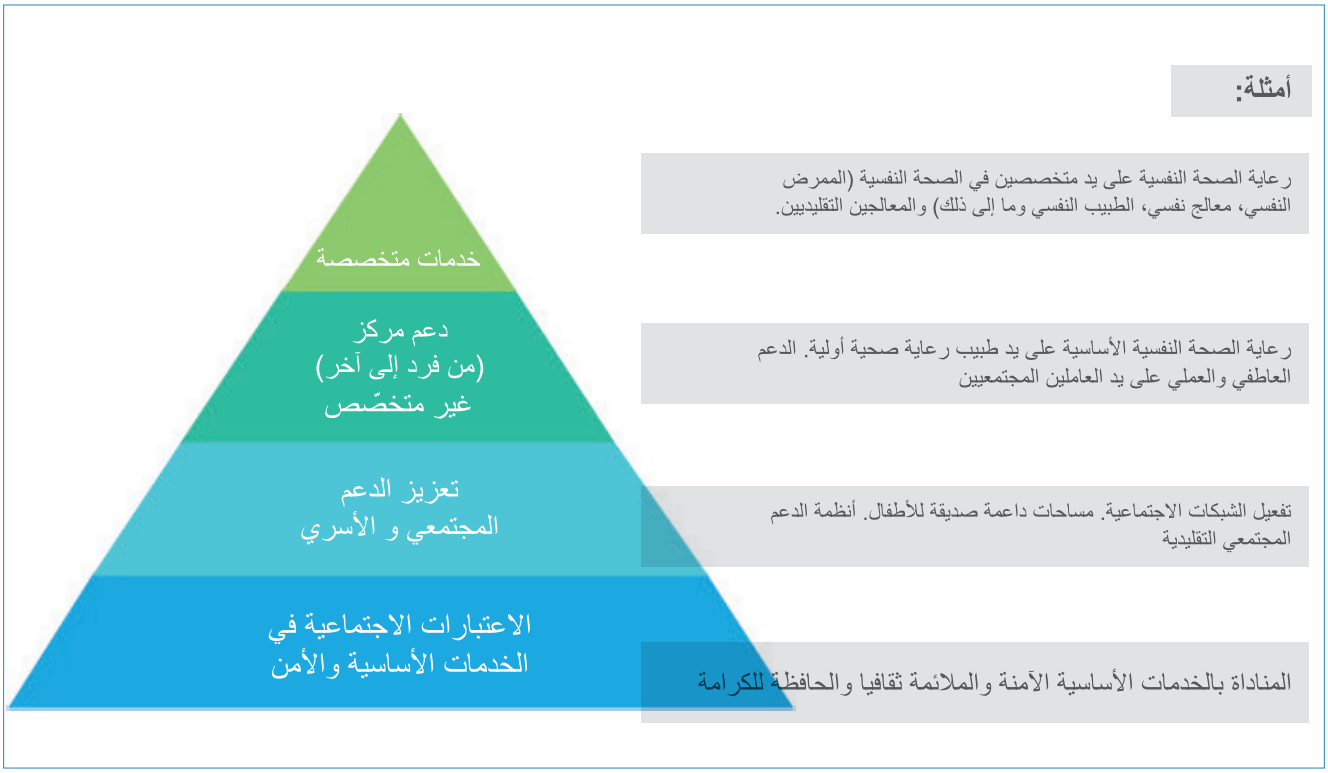

المصدر: https://interagencystandingcommittee.org/system/files/iasc_m_and_e_framework_arabic_small_file_size.pdf

- يوضّح الشكل السابق تدرج تدخلات الدعم النفسي من الأعم والأشمل إلى الأكثر تخصصية، مع تأكيد أن جميع طبقات الهرم مهمة، ويجب تنفيذها بشكل متزامن على مختلف المستويات المحلية، وذلك من خلال تقييم الوضع الراهن، ووضع خطط احتياجات الدعم النفسي، وتحديد مصادر التمويل، وتجهيز الموارد اللازمة لتنفيذ خطط الدعم النفسي، وتدريب فرق الدعم النفسي، وجمع وتحليل البيانات، وتقديم التقارير لصناع القرار.

- تختلف الاستجابات النفسية للجائحة، فمن الشائع أن يشعر معظم الأفراد بالضغط النفسي، والقلق، والتوتر، والخوف من احتمال الإصابة، أو احتمال إصابة أحد أفراد الأسرة، أو أحد الأصدقاء، وكذلك الشعور بالعجز وعدم القدرة على حماية أفراد العائلة، والشعور بالعجز والاكتئاب بسبب العزلة، والوسواس القهري بسبب التقييم المعرفي السلبي للحماية الذاتية المفرطة، وكل هذه الاستجابات تؤثر بشكل مباشر على وظيفة المناعة، وتدمر التوازن الفسيولوجي الطبيعي؛ لذا تتطلب إدارة خطة تقديم الدعم النفسي الأخذ بالاعتبارات التالية:

- إدارة وتوجيه تطبيع حالة القلق والتوتر العام يعتمد بدرجة كبيرة على مدى توافر بيانات صحيحة حول الجائحة من الجهات المختصة، مما يتطلب توفير قنوات تواصل رسمية مختلفة تخاطب جميع الفئات والأعمار، وتكون مصدرًا موثوقًا للبيانات حول الجائحة، وتُعزز الثقة في الخدمات الصحية.

- يتطلب صياغة الخطابات والبيانات والمعلومات والأخبار الصادرة عن الجهات الرسمية تحري استخدام عبارات لا تزيد على نسب القلق والتوتر، فقد اقترنت أخبار الجائحة عالميًّا بمصطلح «نهاية العالم» مما يُساهم في زيادة معدلات القلق.

- بناء خطط لحل مشاكل فرعية لا تتعلق بشكل مباشر بالجائحة، ولكنها تؤثر بشكل ما على زيادة معدلات الاضطرابات النفسية، مثل: مشاكل الفقر للأسر المتعففة، أو إدارة أوقات فراغ الشباب والأطفال.

- بناء خططٍ للدعم النفسي للفئات الخاصة، مثل (العاملين بالرعاية الصحية، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأطفال، والمحتجزين بالسجون، واللاجئين، والنساء الحوامل، وغيرهم)، على أن تضم الخطط مستويات مختلفة من الدعم النفسي في حالات الإصابة أو ما بعد الإصابة، أو حتى في حالة عدم الإصابة.

- توعية الآباء بفرض رقابة على أجهزة أطفالهم الإلكترونية، من خلال تحديد ساعات استخدام الأجهزة الإلكترونية حسب العمر، ومراجعة المحتويات الإلكترونية، حيث تفيد الدراسات بزيادة معدلات المقامرة الإلكترونية خلال الجائحة.

ختامًا، يظل من الممكن إسقاط مصطلح الأمن على القيم المادية بسهولة أكبر من إسقاطها على الإنسان، فالإنسان يتفرد بخاصية النسبية؛ لذا من الصعب توصيف الأمن النفسي في ظل الجائحة بشكل مطلق لأي دولة، فهذا يتطلب إما استبعاد الكثير من الظواهر، أو مراعاة الكثير منها. فأمن الإنسان هو نتيجة لتفاعله وإدراكه للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبيعية، وأمن المجتمع هو نتاج ثانوي لإحساس أفراده بالأمان، لذا يُعد توفير الأمن النفسي مكونًا رئيسيًّا من مكونات الأمن القومي.

قضايا السياسات العامة

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- عودة السياحة الدولية إلى مصر.. ضوابط وتحديات
- جدوى الإجراءات الصحية المصرية لمواجهة كورونا
- حلول ذكية مصرية ضد كورونا: روبوتات وتطبيقات

1 عودة السياحة الدولية إلى مصر.. ضوابط وتحديات

في الأول من يوليو ٢٠٢٠، تعيد مصر فتح أبوابها أمام حركة السياحة الدولية، بعد توقف لأكثر من ثلاثة أشهر، وذلك لتجاوز الأزمة الحادة التي يواجهها القطاع السياحي، حيث يعاني شللًا تامًّا منذ شهر مارس الماضي، بسبب تعليق حركة الطيران الدولي كإجراء احترازي للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، ما أحدث خسائر تقدر بأكثر من ثلاثة مليارات دولار. فما هي ضوابط العودة وتحدياتها؟.

ضوابط وحوافز

- اتخذت الحكومة المصرية قرارات باستئناف الحياة الطبيعية لتقليص التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، وشمل ذلك عودة حركة السياحة الدولية وفق ضوابط صحية ووقائية، ما يُسهم في حماية السائحين الوافدين إلى مصر والعاملين بالقطاع السياحي من خطر الإصابة بكورونا. فقد أطلقت وزارة السياحة والآثار، في الرابع من مايو ٢٠٢٠، اشتراطات السلامة الفندقية (Hygiene Safety)، حيث ألزمت الفنادق الراغبة في مزاولة أعمالها بالحصول على شهادة تفيد بتطبيقها تلك الاشتراطات.

- بلغ عدد الفنادق المصرية الحاصلة على شهادة السلامة ٢٣٢ فندقًا حتى ١٢ يونيو ٢٠٢٠، موزعة على ١٤ محافظة مصرية. كما فرضت وزارة السياحة والآثار ضوابط وقائية مشابهة على عمل أساطيل النقل السياحي، والبازارات، ومراكز رياضات الغطس، فضلًا عن إعدادها خطةً من أجل تشغيل عددٍ من المزارات السياحية والأثرية في ٧ محافظات مختلفة.

عدد الفنادق الحاصلة علي شهادة السلامة الصحية بحسب المحافظات المصرية حتي ١٢ يونيو ٢٠٢٠

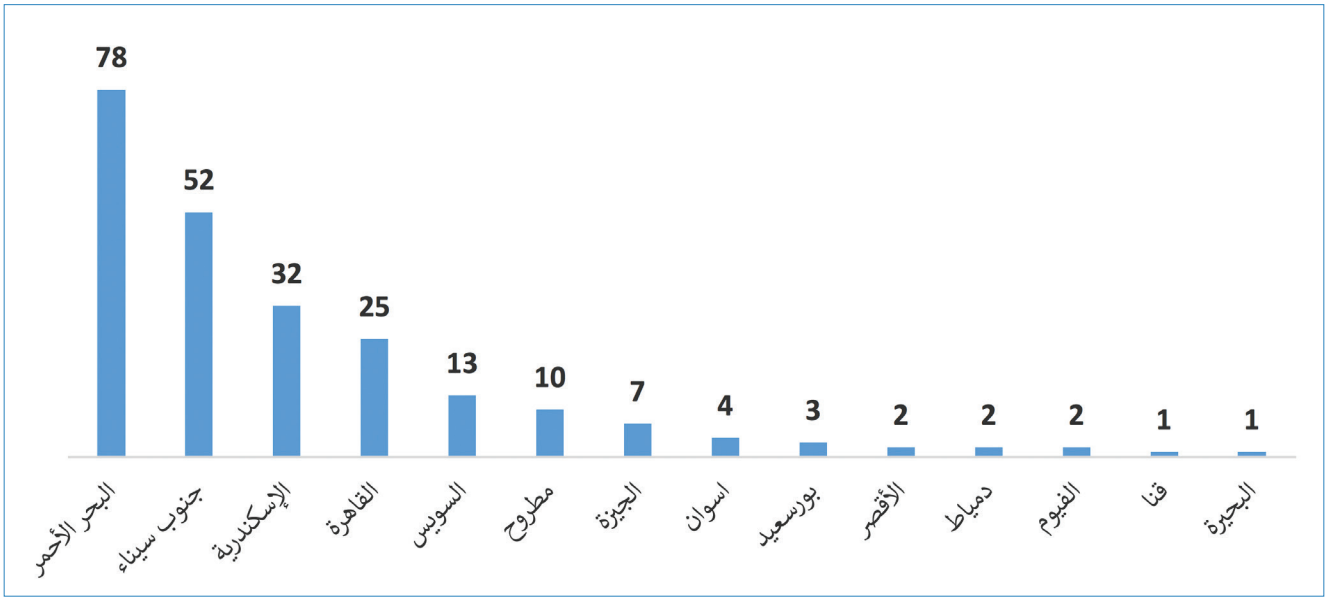

المصدر: وزارة السياحة والآثار المصرية.

- وضعت وزارة الطيران المدني إجراءات وقائية لتأمين حركة المترددين على المطارات الدولية المصرية، كما وضعت إجراءات أخرى ليلتزم بها مستخدمو ومشغلو الخطوط الجوية التابعة لشركات النقل الجوي المصرية. كما فرضت على كلّ المسافرين الوافدين إلى مصر ضرورة كتابة إقرار بعدم إصابتهم بفيروس كورونا أو مخالطتهم لأي مصاب بالفيروس، كما ألزمت القادمين من الدول التي ينتشر فيها الفيروس بشكل وبائي بعمل تحليل Polymer chain reaction أو المعروف اختصارًا بـPCR، وذلك للتأكد من خلوهم من الفيروس.

- أصدرت الحكومة قرارات بتفعيل حركة السياحة في ثلاث محافظات مصرية، هي: جنوب سيناء، والبحر الأحمر، ومطروح، والتي يتركز فيها أغلب المنتجعات السياحية، فضلًا عن انخفاض معدلات الإصابة بوباء كورونا المستجد فيها، كما أعلنت الحكومة عن نيتها فتح كافة المحافظات مستقبلًا أمام حركة السياحة الدولية، وذلك تبعًا لتطورات الموقف الوبائي بتلك المحافظات.

- طرحت الحكومة حوافز لتشجيع الحركة السياحية الدولية الوافدة إلى البلاد، منها: إعفاء السائحين الوافدين إلى محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومطروح من دفع قيمة التأشيرة السياحية، ومد أجل البرنامج الحالي لتحفيز الطيران حتى ٢٩ أكتوبر القادم، ومنح تخفيضات على خدمات الهبوط والإيواء لكافة خطوط الطيران القادمة إلى مصر بنسبة ٥٠٪، وتخفيض رسوم الخدمات الأرضية بنسبة ٢٠٪ لكافة الرحلات المتجهة إلى المحافظات السياحية الثلاث السابق ذكرها، وخفض سعر وقود الطائرات بقيمة ١٠ سنتات أمريكية للجالون الواحد وهو ما يعادل ١١٪ من قيمة الجالون، فضلًا عن خفض ٢٠٪ من قيمة أسعار التذاكر لكافة المتاحف والمواقع الأثرية التابعة للمجلس الأعلى للآثار.

تحديات ومقترحات

- لا يتوقع الخبراء أن تسهم الحوافز الحكومية للقطاع السياحي في التنشيط الكامل، خاصةً أن بعض الدول المصدّرة للسياحة لا تزال تدعو مواطنيها إلى عدم السفر خارج البلاد، وخاصة للدول النامية التي ترتفع فيها إصابات كورونا حتى بداية سبتمبر المقبل، كما الحال مع ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة. الأمر الآخر أن السائحين الغربيين قد يركزون أكثر على المناطق السياحية داخل دولتهم الأم أو الدول القريبة منهم، بسبب هبوط منحنى الإصابات فيها بكورونا مما يجعلهم أكثر أمانًا.

هبوط منحني الاصابات المسجلة يوميا بفيروس كورونا في بعض الدول المصدرة للسياحة إلي مصر

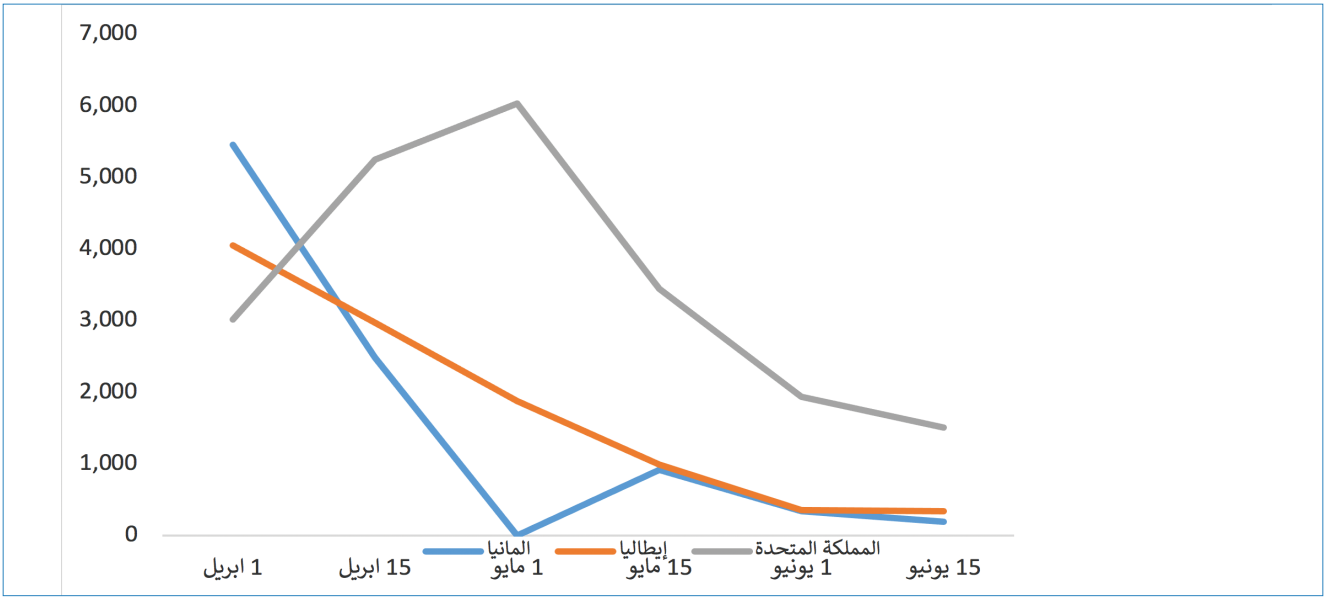

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

- مع التوقع بأن عودة السياحة الخارجية لمصر قد لا تعود بكامل قوتها قبل موسم الشتاء القادم ٢٠٢٠/٢٠٢١، يستدعي ذلك استغلال هذه الفترة في اختبار فاعلية الضوابط الوقائية في المنشآت الفندقية وحركة الطيران المدني والمزارات السياحية والأثرية, بخلاف تشغيل المنشآت المرتبطة بالمجال السياحي -مثل المطاعم والكافيهات السياحية- التي تعاني توقف أعمالها، ما يهدد قرابة ٧٥ ألف عامل بتلك الأنشطة.

- ثمة أهمية لإقرار ضوابط وقائية لنشاط رحلات السفاري السياحية في مصر، فليس منطقيًّا فتح محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء أمام حركة السياحة الدولية، مع بقاء هذا النشاط متوقفًا، بخلاف أن ثمة متطلبات لحوافز إضافية لجذب السائح الأجنبي إلى المقصد المصري، مثل عمل عروض وتخفيضات على أسعار التذاكر التي تطرحها شركات النقل الجوي الوطنية، وربط رحلات الطيران التي يقوم بها السائح إلى مصر بمنظومات نقاط الفنادق Hospitality rewarding points، التي تتيح للسائح الحصول على خصومات ومكافآت عينية ومادية عند قدومه إلى مصر.

- تطوير المنظومة الطبية الوقائية الخاصة بالقطاع السياحي التي سنعتمد عليها في حماية السائحين والعاملين بالقطاع السياحي من خطر الإصابة بكورونا، عبر فرض نوع من الاختبارات الطبية السريعة لكي تتم على كافة السائحين فور وصولهم إلى المطار، مع ربطه بالتطبيق الإلكتروني لتتبع حالة السائح الصحية يوميًّا، على غرار تجربة الصين.

- الدفع بتعاون القطاع السياحي مع نظيره الطبي الخاص لتوفير مستشفى أو أكثر في كل محافظة سياحية لتوفير خدمات الرعاية والعزل الطبي لحالات الإصابة بالفيروس بين السائحين، وتخصيص عدد من الوحدات الإسعافية المجهزة لخدمة المنشآت السياحية فقط. وقد يسهم هذا المقترح في توفير الاحتياجات الطبية للقطاع السياحي، وتخفيف مسئولية رعاية وعلاج المصابين الأجانب من على كاهل الدولة كي تركز أكثر في معالجة المواطنين.

- السعي لدى منظمة السياحة العالمية وحكومات الدول الغربية، لكي تعلن أن المقاصد السياحية في بعض المدن المصرية آمنة من خطر الوباء، وهو ما قد يؤثر في دفع الحركة السياحية خلال الأشهر القادمة.

- يظل أن السياحة المصرية قد تعود إلى معدلاتها الطبيعية بشكل هادئ، لكن لا تزال هنالك تحديات مع استمرار المخاوف الدولية من وباء كورونا، بخلاف أمر آخر هو ما يتعلق بالصراع الإقليمي والدولي على حصص السياحة ما بعد كورونا، لا سيما في ظل انخفاض الطلب السياحي خلال ما تبقّى من موسم الصيف انتظارًا إلى شتاء ٢٠٢٠/٢٠٢١.

2 جدوى الإجراءات الصحية المصرية لمواجهة كورونا

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات والسياسات للسيطرة على فيروس كورونا خلال الأشهر الستة الماضية للحد من آثاره السلبية على كافة القطاعات، خاصة الاقتصادية والصحية، ما قد يستدعي تقييمًا لتطور هذه الإجراءات خلال هذه الفترة، وما إذا كانت هناك إجراءات أخرى مطلوبة في ظل تصاعد معدلات انتشار الإصابة في مصر.

تطور الإجراءات

- **مرحلة الظهور المبكر لكورونا (٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - ١٠ مارس ٢٠٢٠):**

- برغم أن انتشار الفيروس لم يكن خطيرًا في بداية ظهوره بالصين في ديسمبر ٢٠١٩، لكن وزارة الصحة المصرية اتخذت حزمة من الإجراءات الوقائية للتصدي المبكر للفيروس، من خلال تشديد إجراءات الحجر الصحي في المطارات والموانئ المختلفة، ولكن لم يتم الإعلان عن رصد أي حالات مصابة بالفيروس قادمة من الخارج من خلال هذه الإجراءات.

- مع استمرار الزيادة السريعة في أعداد الإصابات بالفيروس بالصين، بدأت البلدان في تعليق الرحلات الجوية مع الصين للسيطرة على انتقال الفيروس، وهو الإجراء الذي اتخذته مصر في ٣٠ يناير ٢٠٢٠، وبدأت أيضًا في إجلاء المواطنين المصريين من بؤرة تفشي الفيروس، وهي مدينة ووهان الصينية، وتم تطبيق الحجر الصحي الإلزامي لهم لمدة ١٤ يومًا داخل مستشفى النجيلة المركزي بمرسى مطروح، وأصبحت أول مستشفى تخصصها وزارة الصحة للحجر الصحي بمصر، وبانتهاء مدة الحجر الصحي للعائدين من ووهان في ١٧ فبراير، تم الإعلان رسميًّا عن عدم وجود أي إصابات بالفيروس بينهم.

- لم يتم في هذه الفترة تطبيق إجراءات حجر صحي مماثلة على باقي المواطنين العائدين من دول أخرى غير الصين، واكتفت وزارة الصحة المصرية بمناشدتهم بضرورة العزل الذاتي لمدة ١٤ يومًا بالمنزل، وخصصت الخط الساخن (١٠٥) لتلقي أي استفسارات أو شكاوى من المواطنين حول الفيروس، مع تشكيل غرفة عمليات مركزية داخل الوزارة لمتابعة ورصد أي إصابات، وسُجلت بالفعل أول حالة إصابة في الـ١٤ من فبراير الماضي.

- **مرحلة إعلان كورونا جائحة عالمية (١١ مارس - ٣ أبريل ٢٠٢٠):**
  - مع استمرار توسع انتشار الفيروس في أغلب بلدان العالم، أعلنت منظمة الصحة العالمية في الـ١١ من مارس ٢٠٢٠، أن تفشي فيروس كورونا المستجد أصبح جائحة عالمية؛ أي إنه يجب على الحكومات اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية الفورية، كفرض قيود على التجارة والسفر للسيطرة على الفيروس.
  - بالفعل اتخذت الحكومة المصرية حزمة من الإجراءات الاحترازية خلال شهر مارس للسيطرة على انتشار الفيروس، بدءًا من إعلان الرئيس «السيسي» عن تخصيص تمويل بقيمة ١٠٠ مليار جنيه للتعامل مع التداعيات المحتملة لفيروس كورونا، مرورًا بتعطيل الدراسة في المدارس والجامعات، وإلغاء التجمعات العامة، وتعليق دور السينما والمسارح، ووقف كافة الأنشطة الرياضية، وانتهاء بإيقاف العمل نهائيًّا داخل العيادات الخارجية الخاصة بمستشفيات وزارة الصحة، وإطلاق ١٠٠٠ عيادة متنقلة بمواقع المشروعات القومية والمناطق الصناعية لتقديم الخدمة الطبية، وزيادة عدد المستشفيات المخصصة للعزل إلى خمسة مستشفيات (بمحافظات القاهرة، وقنا، والقليوبية، ومرسى مطروح) لاستيعاب أي إصابات جديدة.
  - مع تخطي عدد المصابين حول العالم حاجز النصف مليون إصابة بحلول نهاية شهر مارس، واتجاه الحكومات إلى الإغلاق التام لبعض المدن، وتحليلات الكشف الجماعي للسيطرة على الفيروس؛ اتخذت الحكومة المصرية إجراءات وقائية مماثلة للسيطرة على الفيروس، لكنها كانت أخف وطأة؛ نظرًا لانخفاض معدل الإصابات مقارنة مع باقي دول العالم، فتم تعليق رحلات الطيران الخارجية، وتخفيض أعداد العاملين في المصالح والأجهزة الحكومية، مع إعطاء إجازة استثنائية لأصحاب الأمراض المزمنة، كما تم فرض حظر تجوال جزئي في ساعات الليل في نهاية شهر مارس مع إغلاق كل المحال التجارية والحرفية، بما فيها محال بيع السلع وتقديم الخدمات، والمراكز التجارية للسيطرة على انتشار الفيروس.
- **مرحلة ما بعد الألف إصابة بمصر (٤ أبريل - ٣٠ مايو ٢٠٢٠):**
  - في الرابع من إبريل الماضي، تخطت أعداد الإصابات بفيروس كورونا في مصر حاجز الألف إصابة بكورونا، واستدعى ذلك ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات، وخاصة الإجراءات الصحية المتعلقة بزيادة أعداد مستشفيات العزل، حيث تم الإعلان عن تخصيص ٣٣ مستشفى لعزل المصابين،

مـع التوجـه لعـزل الحـالات المصابـة بأعـراض إكلينيكيـة خفيفـة منزليًّـا وتوفيـر العـلاج الـلازم لهـم، واسـتمر اقتصـار إجـراء تحاليـل الكشـف عـن فيـروس كورونـا علـى الحـالات التـي تظهـر عليهـا أعـراض المـرض بالفعـل، كمـا يتـم تحويلهـا لإجـراء التحاليـل مـن خـلال المستشـفيات الحكوميـة، مـع منـع المعامـل الخاصـة مـن إجـراء تلـك التحاليـل، وأيضًـا حظـر المستشـفيات الخاصـة مـن اسـتقبال الحـالات المصابـة بالفيـروس.

- تـم إطـلاق تطبيـق «صحـة مصـر» فـي منتصـف شـهر إبريـل ٢٠٢٠ الـذي تقتصـر وظيفتـه علـى إتاحـة المزيـد مـن التوعيـة والإرشـادات حـول الوقايـة مـن الفيـروس وكيفيـة التعامـل عنـد الاشـتباه فـي الإصابـة بالمـرض، دون أن يوفـر أي خدمـات إضافيـة مماثلـة للتطبيقـات العالميـة. علـى سـبيل المثـال، رصـد وتتبـع المصابيـن، وتنبيـه الأشـخاص الذيـن خالطـوا الحـالات التـي ثبتـت إصابتهـا بالفيـروس.

- أعـدّت وزارة الصحـة فـي منتصـف شـهر مايـو، خطـة مكونـة مـن سـتة محـاور رئيسـية تتمثـل فـي: الاشـتراطات الأساسـية لعمـل المنشـآت والجهـات ووسـائل النقـل المختلفـة، واسـتمرار كافـة أنشـطة التباعـد الاجتماعـي والحـد مـن التزاحـم، والحفـاظ علـى كبـار السـن وذوي الأمـراض المزمنـة، ونشـر ثقافـة تغطيـة الوجـه بالكمامـة، وتشـجيع الاهتمـام بالحالـة الصحيـة العامـة، واسـتخدام الأنشـطة الذكيـة لتفـادي التجمعـات.

- يتـم تنفيـذ هـذه الخطـة علـى ثـلاث مراحـل مـن أجـل عـودة الحيـاة إلـى طبيعتهـا والتعايـش فـي الفتـرات القادمـة مـع فيـروس كورونـا. تضمنـت المرحلـة الأولـى «مرحلـة الإجـراءات المشـددة لتفـادي أي نـوع مـن الانتكاسـة»، والتـي أوضحـت الـوزارة أنـه سـيتم تنفيذهـا بشـكل فـوري بعـد اعتمـاد الخطـة مـن قبـل مجلـس الـوزراء، وتتضمـن هـذه المرحلـة الفـرز البصـري والشـفوي، وقيـاس الحـرارة لجميـع الأشـخاص قبـل دخولهـم المنشـآت والمتـرو والقطـارات، مـع إلـزام المواطنيـن بوضـع الكمامـة عنـد الخـروج مـن المنـزل، وإلـزام أصحـاب الأعمـال والمراكـز التجاريـة بوضـع وسـائل تطهيـر اليديـن علـى أبوابهـا، والحفـاظ علـى كثافـة منخفضـة داخـل المنشـآت والمحـال التجاريـة.

- يبـدأ الانتقـال للمرحلـة الثانيـة «الإجـراءات المتوسـطة» التـي تسـتغرق ٢٨ يومًـا، والتـي تشـمل الإبقـاء علـى معظـم الإجـراءات الاحترازيـة مـع اسـتمرار غلـق دور السـينما والمسـارح والمقاهـي أو أي أمـاكن أخـرى للترفيـه. أمـا المرحلـة الثالثـة «مرحلـة الإجـراءات المخففـة والمسـتمرة» فتأمـل مصـر أن ينخفـض خلالهـا عـدد الإصابـات بالتزامـن مـع إعـلان منظمـة الصحـة العالميـة انخفـاض تقييـم المخاطـر عالميًّـا إلـى المسـتوى المنخفـض، وظهـور لقـاح معتمـد لفيـروس كورونـا.

- مع استمرار أعداد المصابين في الزيادة خلال شهر مايو، تم ضم جميع المستشفيات العامة والمركزية غير التخصصية إلى خدمة فحص الحالات المشتبه بإصابتها بفيروس كورونا، بواقع ٣٢٠ مستشفى على مستوى الجمهورية لاستيعاب إجمالي المصابين الذين بلغ عددهم وقتها حوالي ٢٥ ألف حالة، كما تم تخصيص ٥٤٠٠ وحدة صحية، و١٠٠٠ قافلة طبية ثابتة ومتحركة بجميع محافظات الجمهورية لتوزيع حقيبة الأدوية والمستلزمات الوقائية على المخالطين للحالات الإيجابية لفيروس كورونا.

مرحلة تصاعد الإصابات في مصر (يونيو ٢٠٢٠):

- بحلول شهر يونيو، بدأ معدل الإصابات بفيروس كورونا في مصر يتصاعد، فأصبح المعدل يتراوح من ١٠٠٠ إلى ١٦٠٠ إصابة في اليوم الواحد، وسط تكهنات عدد كبير من الخبراء بأن ذروة انتشار الفيروس ستكون خلال هذا الشهر. واستدعت تلك المعدلات المتصاعدة، اللجوء إلى تبني الإجراءات العالمية في مكافحة الفيروس؛ كزيادة أعداد التحاليل التي يتم إجراؤها للكشف عن الفيروس، في خطوة متأخرة قليلًا عن باقي دول العالم، عبر التعاون مع القطاع الصحي الخاص.

- تم التخطيط لإنشاء غرف عمليات مركزية لكل محافظة يتم ربطها بالغرفة المركزية الموجودة في وزارة الصحة، على أن تختص هذه الغرف بتسجيل جميع الحالات الإيجابية للمستشفيات في المحافظة، وتوزيع الحالات على مستشفيات المحافظة، مع متابعة وتشغيل غرفة عمليات إسعاف المحافظة، ولكن لا تزال آلية رصد ومتابعة مرضى العزل المنزلي حتى كتابة هذا التقرير غير واضحة.

- سمحت وزارة الصحة للمستشفيات الخاصة باستقبال الحالات المصابة بالفيروس، ولكن مع زيادة الطلب على تلك المستشفيات، تباينت تكاليف العلاج في كل مستشفى عن الآخر بشكل كبير، وتخطت تكلفة العلاج من الفيروس في بعض المستشفيات حاجز النصف مليون جنيه، في ظل الغياب التام للدور الرقابي على تلك المستشفيات من قِبل وزارة الصحة.

إجراءات إضافية مطلوبة

- تحتلّ مصر المركز السادس والعشرين عالميًّا والثاني إفريقيًّا من حيث عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (حتى ١٨ يونيو ٢٠٢٠)، ما يعني الحاجة إلى سرعة اتخاذ المزيد من الإجراءات والسياسات لتفادي تفاقم الوضع عما هو عليه حاليًّا. إذ يجب تقوية نقاط الضعف الموجودة في عملية إدارة الأزمة، ومنه: استمرار انخفاض وعي المواطنين حول الفيروس، وطرق انتقاله، وأعراض المرض، وكيفية التعامل معه والوقاية منه. فالوعي الصحي للمواطنين المقرين بالإجراءات البسيطة للسلطات الصحية مَكّن دولًا عِدة -وعلى رأسها اليابان- من تخطي أزمة فيروس كورونا بنجاح. لذا، ثمة أهمية للتركيز على توعية المواطنين عبر كافة الوسائل والإمكانيات المتاحة.

- ضرورة تطوير إدارة المخزون المتاح من الأدوية والمستلزمات الطبية والوقائية، لا سيما وأن الأزمات الصحية تزيد الضغط على الأدوية والمستلزمات لدورها الحيوي في تقديم الرعاية للمصابين وحماية الأطقم الطبية. لذا يجب وضع خطط استراتيجية لإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية بمعدل يوائم الضغط المتزايد على الطلب، مع وضع القواعد اللازمة لترشيد الاستهلاك، ووقف أي عمليات هدر تتمّ داخل المستشفيات أو الصيدليات، سواء العامة أو الخاصة لهذه المنتجات الطبية.

- تطوير آليات رصد وعرض البيانات والمعلومات المتوفرة حول الفيروس، كأعداد المصابين والوفيات، وتوزيعها على مستوى الجمهورية، فدقة تلك البيانات وإتاحتها للعلماء والخبراء سَيتيح وضع تصورات أفضل للمسارات التي من الممكن أن يَسلكها انتشار الفيروس في مصر. وبناءً على تلك المسارات المتوقعة؛ من الممكن اتخاذ قرارات أسرع وأفضل للسيطرة على الأزمة.

- ضرورة تطوير سياسة العزل المنزلي للحالات المصابة بأعراض خفيفة، فلا يمكن فرض هذه السياسة على كل المصابين نظرًا لصعوبة توفير العزل الجيد للمصابين داخل المنازل، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى إصابة باقي أفراد الأسرة، لذلك يجب تخصيص المزيد من منشآت العزل لاستيعاب المصابين الذين لن يتمكنوا من عزل أنفسهم بشكل تام داخل المنزل، ومن الممكن الاعتماد على المنشآت الطبية التي تم تجديدها وإنشاؤها ضمن مشروع التأمين الصحي الشامل، وكذلك توضيح آليات تحويل المرضى من العزل المنزلي إلى المستشفى في حال تدهور الحالة، سواء عبر الخط الساخن أو تطبيق «صحة مصر».

تطور أعداد المصابين بفيروس كورونا المستجد من يناير إلى يونيو ٢٠٢٠

الشهر	عدد الإصابات	النسبة من إجمالي عدد الإصابات	عدد الوفيات	النسبة من إجمالي عدد الوفيات
يناير	0	0	0	0
فبراير	1	% 0.001	0	0
مارس	709	% 1.014	46	% 2.37
إبريل	4827	%9.57	346	%17.85
مايو	19448	% 38.55	567	%29.25
١٨ يونيو	25452	%50.46	979	%50.51
الإجمالي حتي ١٨ يونيو ٢٠٢٠	٥٠٤٣٧ حالة مصابة بالفيروس		١٩٣٨ حالة وفاة بالفيروس	

تسلسل زمني للإجراءات المصرية في التعامل مع فيروس كورونا حتى ١٤ مايو ٢٠٢٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء.

3 حلول ذكية مصرية ضد كورونا: روبوتات وتطبيقات

دفعت مصر بحلولها التقنية إلى الخطوط الأمامية لمواجهة فيروس كورونا، لتتضافر جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاع الخاص، لتتجلى في جملةٍ من الروبوتات المبتكرة، والمبادرات المستحدثة، والتطبيقات الإلكترونية، والكاميرات الحرارية، وغير ذلك، وهي الجهود التي تُسهم في مجملها في مكافحة وتطويق فيروس كورونا.

روبوتات بمستشفيات العزل

- أطلقت جامعة المنصورة أول روبوت بمكونات مصرية خالصة، بهدف تقديم الخدمات لمرضى كورونا في مستشفيات العزل، والحفاظ على سلامة الأطقم الطبية والحيلولة دون إصابتهم بالعدوى، وتقليص فترات التعامل مع المرضى. وهو الروبوت الذي يُمكن التحكم به عن بعد، ويتنقل بين غرف المرضى لتقديم الأطعمة والأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة لهم، دون أي اتصال مباشر مع الأطقم الطبية.

- يمكن التحكم في الروبوت عن بعد يصل مداه إلى ١٠٠٠ متر في الأماكن المفتوحة، و٢٥٠ مترًا داخل المنشآت والمستشفيات. ويتميز بسهولة حركته، وإمكانية استخدامه بواسطة أي عضو من أعضاء الفريق الطبي. وهو الروبوت الذي يعمل بواسطة بطاريات شحن تدوم حتى ٦ ساعات، ويمكن إعادة شحنها خلال ساعتين على الأكثر. ويمكن للروبوت حمل أوزان تصل إلى ١٥٠ كلجم، بجانب وزنه الأساسي الذي يبلغ ٥٠ كلجم. وهو مزود بكاميرا (تنقل صورة الممرات)، ودائرة صوتية للتحدث مع المريض للتعرف على احتياجاته. ويمكن تعقيمه بسهولة بكافة أنواع المطهرات دون التأثير على مكوناته الداخلية.

أول روبوت مصري لمواجهة كورونا

- مصري الصنع بنسبة 100%
- يمكن التحكم فيه من غرفة خاصة
- لا يحتاج لمساحة كبيرة
- مزود بكاميرا للتحرك بحرية
- استغرق تصنيعه شهرا
- يتيح التواصل مع المرضى باللاسلكي

تطبيق «صحة مصر»

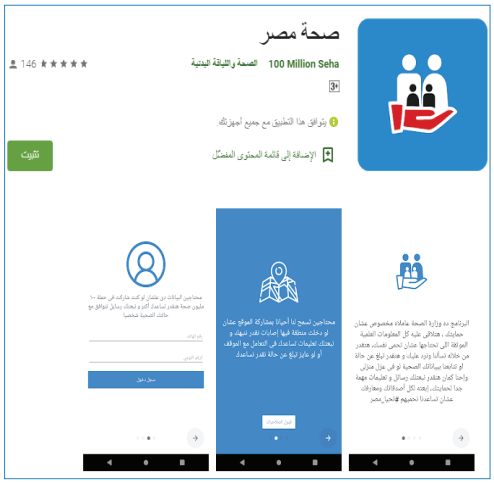

- يُعد تطبيق «صحة مصر» بديلًا عن الخط الساخن (١٠٥) للاستفسار عن فيروس كورونا والإبلاغ عن المشتبه بهم، وهو التطبيق الذي يتضمن إجابات عن الأسئلة الشائعة المتعلقة بالفيروس، كما يتيح استقبال البلاغات عن النفس والغير عند حدوث شك بالإصابة، عن طريق الضغط على شاشة «إبلاغ» الموجودة بالتطبيق، وتسجيل اسم الحالة والرقم القومي، على أن تقوم غرفة العمليات باستلام بيانات المريض والتواصل معه.

- يعرض التطبيق إجراءات العزل المنزلي وإرشادات العلاج، ويشرح إرشادات الوقاية لجميع المخالطين، ويسهم في المتابعة اليومية أثناء فترات العزل المنزلي عن طريق التسجيل اليومي للتغيرات التي تطرأ على الحالة الصحية. ويتضمن أيضًا بعض الإرشادات للوقاية الشخصية والتعايش مع الفيروس. كما يعرض الأخبار والمستجدات والإحصائيات اليومية لأعداد المصابين وحالات الشفاء، ويشمل مقالات وفيديوهات ونصائح عامة حول الفيروس وسبل التعامل معه. ويصدر إشعارات وتنبيهات يومية مخصصة لكل فرد على حدة بناء على حالته الصحية.

كاميرات حرارية

- ركّبت المطارات كاميرات حرارية عالية الدقة للكشف عن حالات المشتبه بفيروس كورونا خلال لحظة خروج الركاب. وهي الكاميرات التي سيتم تفعيلها وتشغيلها استعدادًا لعودة السياحة والطيران في القريب. ومنذ 0 يونيو ٢٠٢٠، بدأت الشركة القابضة للمطارات في تركيب تلك الكاميرات (التي تعمل بالأشعة تحت الحمراء) بصالات الوصول بمطار القاهرة الدولي، على أن يتم استكمال تعميم الكاميرات الحرارية على جميع مطارات الجمهورية خلال الفترة القادمة، على عدة مراحل تبدأ بمطارات: القاهرة، وشرم الشيخ، والغردقة، وسوهاج، وأسيوط، وبرج العرب، كمرحلة أولى.

- تعمل الكاميرات الحرارية على تصوير وجه الراكب وقياس درجة حرارته، وتطلق إنذارًا لحظيًّا في حالة وجود ارتفاع حرارة أحد الركاب بما يفوق المسموح به. وتلتقط الكاميرات صورة الركاب من الرأس حتى منطقة الخصر، ثم تحول البيانات إلى صورة مطابقة عبر الكاميرات، وتخزين تلك الصور بعد وضع علامة على الشخص الذي تجاوزت درجة حرارته الدرجة الآمنة. وتستطيع تلك الكاميرات أن ترصد التجمعات البشرية التي تصل إلى ٤٠ مسافرًا بسهولة، وتخزن بياناتهم وصورهم، ثم تنتقل لترصد ٤٠ آخرين.

الروبوت الصيدلي

- اعتمدت إحدى الصيدليات الكبرى بمدينة نصر على الروبوت لتقليص عدد العاملين في الصيدلية، فضلًا عن تحضير الوصفات الطبية في أقل وقت ممكن. وهو الروبوت الذي بدأت الصيدلية في استخدامه في نهاية ٢٠١٧. فلم تكن فكرة الروبوت وليدة انتشار فيروس كورونا؛ بيد أنها برزت للغاية في أعقاب انتشاره. ويُعد الروبوت تكنولوجيا ألمانية ذات صناعة إيطالية، ومن خلاله يمكن تحضير الروشتات الطبية في أقل من ٣٠ ثانية دون أدنى احتمال للخطأ؛ إذ من المستحيل أن يقع الروبوت في الأخطاء البشرية كصرف دواء منتهي الصلاحية أو بتركيز مختلف.

- يُقلل الروبوت الاعتماد على البشر والصيادلة ويوفر الوقت والجهد، الأمر الذي يعود بالنفع على العاملين في ظل انتشار فيروس كورونا. وعليه، لا تحتاج الصيدلية إلا لطبيب واحد للتعامل مع المواطنين، والردّ على الهاتف للاستفسارات بجانب الروبوت الذي يقلل الوقت الذي يتواجد فيه المرضى داخل الصيدلية، كما يُسهم في الحدّ من ملامسة علب الأدوية، فلا يلمسها سوى المواطن الذي يحصل عليها، وهو ما يمكن فهمه بالنظر إلى عدم تعامل الروبوت بشكل مباشر مع المواطنين لما يخالفه ذلك من قوانين المهنة.

وحدات للتطهير والتعقيم

- تلقت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أفكارًا ومقترحات مبتكرة على منصة بنك الابتكار المصري التابع للأكاديمية لتصنيع وحدات أوتوماتيكية غرضها تطهير وتعقيم الأشخاص، لمجابهة انتشار فيروس كورونا. وقد تكون الوحدة متنقلة أو ثابتة، وقد تزوّد بحساس أو كاميرا لقياس درجة الحرارة. وهي الوحدة التي أمكن تصنيعها محليًّا على أن تعمل ذاتيًّا عبر مرور الأشخاص من خلالها، ويمكن استخدامها في: مداخل الأماكن العامة، والفنادق، والمولات، والنوادي، وغير ذلك.

- تكمن عناصر الابتكار في التصميم، والمستشعرات، وقياس الحرارة، والمواد المطهرة المستخدمة. وهي وحدة آمنة للأشخاص، والملابس، والأجهزة الإلكترونية المحمولة، بما يتسق مع تعليمات منظمة الصحة العالمية. وعليه، تقدم الأكاديمية جوائز مالية قدرها ٤٠-٣٠-٢٠ ألفًا للفائزين الثلاثة الأوائل على الترتيب. على أن يتبع ذلك توقيع عقود مع أصحاب الأفكار الفائزة للبدء في التطبيق والإنتاج التجريبي ثم التسويق، على أن توفر الأكاديمية التمويل اللازم بالكامل كمنحة من الدولة، مع ضمان حقوق الملكية الفكرية.

هاكاثون مصر الافتراضي

- أطلقت مصر في أواخر مايو الماضي مبادرة «الهاكاثون المصري الافتراضي» الوطنية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وتوحيد الجهود والموارد عن طريق استخدام سلاح التكنولوجيا والعلم في مواجهة الوباء، وإيجاد الحلول التكنولوجية اللازمة للتعامل مع الأخطار الناتجة عن تفشي الفيروس، والحد من انتشاره. وهي المبادرة التي أطلقتها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية بالشراكة مع عدد من الوزارات المصرية، منها: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة الصحة والسكان، وذلك بالتعاون مع منظمة «سي آر دي إف جلوبال» الأمريكية غير الربحية.
- ويستهدف الهاكاثون المصري الافتراضي الأول مهارات وإبداع الشباب المصري الخبراء وغيرهم لإيجاد حلول تكنولوجية ذكية للتحديات التي تواجهنا، ويقدم جميع أنواع الدعم الفني والتقني والمادي للأفكار الفائزة. وفي الهاكاثون سيجتمع افتراضيًّا العديد من المطورين والمبدعين بشكل مكثف لتطوير أكثر من ١٢٠ فكرة ومشروعًا في النسخة الأولى من كل المجالات التكنولوجية المختلفة للخروج بأفضل الأفكار العملية والمبادرة في تطبيقها وتنفيذها ومد المجتمع بها في أسرع وقت.

الاختبار الآلي للأعراض

- أطلقت مصر في ٢٠ مايو الماضي خدمة الاختبار الآلي لأعراض فيروس كورونا بتقنية «الشات بوت» (chatbot) بلغة الإشارة باستخدام الذكاء الاصطناعي، بهدف إتاحة هذا الاختبار من خلال تطبيق «واصل» للصم وضعاف السمع وموقع «تمكين»، وذلك في إطار جهود وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمواجهة فيروس كورونا، واستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل مجتمع دامج لفئاته كافّةً.

- لقد أطلقت مصر الخدمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة أفايا العالمية لنشر الوعي الصحي المجتمعي بين الصم وضعاف السمع. وهي الخدمة التي تتاح للمرة الأولى في الوطن العربي وإفريقيا، بهدف الرد على الاستفسارات، وتقديم الخدمات التقنية المساندة لمواجهة الأزمة، والحفاظ على سلامة المواطنين.

قضايا نوعية

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- مغالطات إثيوبية وأسانيد مصرية حول نهر النيل
- فرص مصرية في أزمة سلاسل الإمداد العالمية
- تراجع الجنيه وعوامل انخفاض الاحتياطي النقدي

1 مغالطات إثيوبية وأسانيد مصرية حول نهر النيل

تشهد العلاقات بين مصر وإثيوبيا توترًا، خاصةً مع بناء الأخيرة لسد النهضة على مجرى النيل الأزرق، وعزمها بدء المرحلة الأولى من ملء خزان السد في موسم الأمطار المقبل في يوليو القادم، دون اتفاق مسبق مع دول الحوض المتضررة بالمخالفة لما تقتضيه قواعد القانون الدولي ذات الصلة. لذا، يأتي هذا التقرير للرد على الادّعاءات الإثيوبية المغلوطة في هذا الشأن، ولاستعراض الأسانيد والحجج القانونية التي تدعم حقوق مصر المكتسبة في مياه النيل.

اتفاقيات مياه النيل

- فيما يتصل بالاتفاقيات الدولية المنظِّمة للانتفاع بمياه النيل، تتذرع إثيوبيا للتحلل من التزاماتها وفقًا لهذه الاتفاقيات بأنها قد أُبرمت إبان العهد الاستعماري في وقت لم تكن فيه أغلب دول حوض النيل كاملة السيادة، كما أنها -أي إثيوبيا- لم تصدق عليها أو تنضم إليها بعد حصولها على الاستقلال. وهذا القول ينطوي على مغالطة قانونية مهمة، فالثابت -وفقًا لاتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في المعاهدات لعام ١٩٧٩- أن الاتفاقيات العينية التي محلها جزء من الإقليم وتنتج آثارًا مادية على الأرض (كاتفاقيات ترسيم الحدود الدولية، واتفاقيات تنظيم المرور بالمرافق والممرات الدولية المختلفة) لا تتأثر بانتقال السيادة على هذا الإقليم.

- تظلّ تلك الاتفاقيات الدولية سارية المفعول باعتبارها اتفاقيات موضوعية ممتدة تمثّل التزامًا وقيدًا على الدولة الوارثة أو الخلف، ولا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا باتفاق الدول الموقّعة عليها مجتمعة. وقد اعترفت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها بقاعدة التوارث الدولي للمعاهدات فيما يتعلق بصلاحية اتفاقيات الحدود بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال، فيما عُرف بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار؛ مغلبةً في ذلك اعتبارات الاستقرار وحفظ السلم والأمن الإقليميين داخل القارة.

- أن السلوك اللاحق لإثيوبيا ذاتها قد أبان اعترافها ببعض الاتفاقيات محل التحليل، كما هو الحال مثلًا بالنسبة لاتفاق أديس أبابا المبرم بين بريطانيا العظمى وإثيوبيا في مايو ١٩٠٢، بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني وكلٍّ من إثيوبيا وإريتريا، والذي تعهّد الإمبراطور «مينيليك الثاني» -ملك ملوك إثيوبيا-

بموجبه بعدم بناء أو السماح بإقامة أية مشروعات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها إيقاف إيراد أو تصريف مياه في نهر النيل، إلا بالاتفاق المسبق مع كل من بريطانيا العظمى وحكومة السودان المصري – الإنجليزي، وهو الاتفاق الذي اعترفت بصحته إثيوبيا بموجب مذكرات تبادلها الإمبراطور «هيلاسيلاسي» مع الرئيس السوداني الأسبق «جعفر نميري»، في ١٨ مايو ١٩٧٢، لترسيم الحدود بين البلدين، كما أنها لم تطعن في صحة الاتفاق المذكور أمام لجنة تعيين الحدود بينها وبين إريتريا.

- في ٢٣ مارس ٢٠١٥، وقع الرئيسان المصري والسوداني ورئيس وزراء إثيوبيا في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة «إعلان مبادئ سد النهضة»، وقد جاء هذا الإعلان مؤكدًا للعديد من قواعد ومبادئ القانون الدولي المستقرة ذات الصلة. صحيح أن موضوعه يقتصر على تداعيات بناء سد النهضة فقط، ولا يتجاوزه للاتفاق حول أسس الاستغلال المشترك لموارد نهر النيل؛ إلا أنه يؤكد -في مجمله- أهمية بل وضرورة تعزيز التعاون بين الدول المعنية، وعلى ضرورة التزام الجانب الإثيوبي بالتشاور المسبق مع كل من مصر والسودان بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

مبدأ السيادة على الموارد

- تدعي إثيوبيا، إعمالًا لمبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية، حقها المطلق في استغلال مياه النيل التي تجري في إقليمها. وينطوي هذا الادّعاء أيضًا على مغالطة قانونية مهمة، فالنيل كما هو معلوم، نهر دولي يحكم استغلال موارده المشتركة مجموعة من القواعد القانونية المستقرة عرفًا وفقهًا واتفاقًا وقضاءً، وصدقت عليها الممارسات الدولية، وفي مقدمتها مبدأ المساواة في المراكز القانونية بين دول الحوض، وحق كل منها في حصة عادلة ومنصفة من مياهه بغض النظر عن إسهامها في إيراد النهر.

ومن هذه القواعد أيضًا ضرورة التزام كل دولة من دول النهر باحترام الاستخدامات الأخرى لبقية دول النهر، وعدم المساس بحقوقها المكتسبة في مياهه، والالتزام بالتشاور عند القيام بأي مشروعات يكون من شأنها المساس بحقوق أو مصالح الدول الأخرى المشتركة معها في ذات الحوض.

- تروّج إثيوبيا -على غير الحقيقة- أنّ مصر تُهيمن على مياه النيل، إذ تحظى بنصيب الأسد من موارده (٥٥,٥ مليار م٣) من الإيراد السنوي للنهر، رغم أنها -أي مصر- لا تُسهم في تدفق هذه الموارد. ويمكن القول ردًّا على هذه المغالطة، إن الحقائق الجغرافية والطبيعية للنهر إنما تشير إلى تحيزه إلى مصبّه. فالنهر يسير آلاف الكيلومترات من أقصى منابعه في الجنوب، ولكنه يستمرّ نحو الشمال باندفاع وقوة، وصولًا إلى دولة المصب (مصر). كما أنّ الظروف

المناخية لحوض النيل تصبّ أيضًا في مصلحة مصر التي تعمل كمصرف لكافة دول المنابع، والتي لا يمكنها استيعاب زيادة الهطول المطري في بعض المناطق أو التحكم في جريان الماء نتيجة الانحدارات.

- أن متوسّط الإيراد السنوي للنهر يقدر بحوالي ٨٤ مليار م٣ من المياه، في حين أن حجم الموارد المائية التي يستقبلها حوض نهر النيل سنويًّا تتسم بالوفرة الهائلة، وتقدر بحوالي ١٦٠٠ مليار م٣، غير أن نحو ٩٥٪ من هذه الموارد يهدر ويفقد سنويًّا نتيجة عمليات البخر والتسرب الأرضي. وبالتالي، فإن ما يُثار من أن هناك تعارضًا بين مصالح دول حوض النيل تتعلق بالاستغلال المشترك لمياهه، هو أمر غير صحيح وتعارض غير حقيقي، فأزمة مياه النيل ليست أزمة ندرة، بل هي أزمة إدارة وسوء استغلال لموارد النهر في ظل غياب استراتيجيات لتحقيق الإدارة المتكاملة والرشيدة والمستدامة لموارد النهر، على نحو يكفل المحافظة عليه والاستفادة المثلى منه وتنميته.

حق الفيتو على مشاريع النهر

- تدّعي إثيوبيا أن مصر تحتفظ لنفسها بحق الفيتو، أو الاعتراض على بناء مشاريع على النهر أو أي من روافده بغرض التحكم في تدفقه. وهذا الادعاء مردود عليه بالقول إن مصر تعترف تمامًا بالحق المشروع لدول الحوض في بناء السدود على مجرى النيل بما يخدم خططها التنموية. ولكن وفقًا للضوابط القانونية المستقرة في هذا الشأن عرفًا وفقهًا واتفاقًا وقضاءً، ونعني بها التوازن بصفة خاصة بين الحق في الاستخدام المنصف والمعقول لموارد النهر ومبدأ عدم الإضرار ومبدأ احترام الحقوق المكتسبة.

- تقضي هذه القواعد بأن الحق في استخدام موارد الجزء من النهر الدولي المار عبر إقليم الدولة المعنية ليس مطلقًا؛ بل يظل مشروطًا ومقيدًا بعدم الإضرار بالدول النهرية الأخرى الواقعة على ذات المجرى المائي المشترك، وبغيرها من القواعد ذات الصلة، وفي مقدمتها مبادئ: الإخطار والتشاور المسبق، وحسن الجوار، وعدم التعسف في استخدام الحق، وحسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، والتعاون المشترك فيما بين الأطراف المعنية من أجل الحفاظ على موارد النهر الدولي المشاطئين له وتنميتها وصولًا إلى الانتفاع الأمثل بمياهه، وكذلك المحافظة على النظام الإيكولوجي للنهر وحمايته وصيانته.

مصر وحسن الجوار

- بتحليل الخبرة التاريخية العملية لعلاقة مصر بدول حوض النيل، وبخاصة دول المنابع يكشف وبوضوح عن إعلاء مصر دومًا لمبادئ حسن الجوار فيما بين الدول المعنية على المستويين الثنائي والجماعي على حد سواء، والتشاور في تنظيم الانتفاع بالمياه وإدارة بعض المشروعات المشتركة ذات الصلة. كما حرصت مصر دائمًا على المشاركة

الفعالة في كافة مشروعات الري وتوليد القوى وحماية النهر وتطهيره بدول حوض النيل من خلال تقديم الخبرة الفنية والمعونة المادية. وقد ظهر هذا الدور المصري جليًّا في العديد من المشروعات، حتى إن العديد من السدود المنشأة على طول مجرى النهر قد بنيت بسواعد مصرية كسدي الروصيرص وسنار بالسودان، وسد أوين بأوغندا.

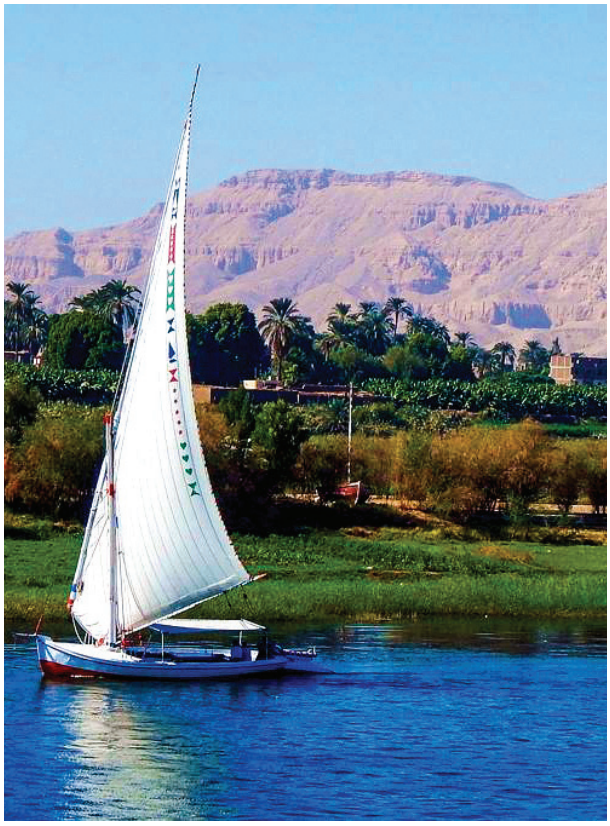

- تتبنّى مصر فيما يتعلق بالقضايا التي تثيرها نزاعات المياه نهجًا تعاونيًّا قوامه السعي إلى التوفيق بين مصالح كافة الأطراف من أجل الوصول إلى أقصى انتفاع بموارد حوض النيل، بل والعمل على خلق مصالح مشتركة جديدة من أجل تفادي أي تصعيد في المستقبل. وذلك انطلاقًا من قناعة راسخة لدى صانع القرار المصري بوحدة حوض النيل، والمصير المشترك لدوله وشعوبه، وحتمية بناء جسور التعاون لتحقيق المنافع المشتركة، لا سيما وأن الموارد المائية المتوفرة هي موارد متجددة وتكفي -بل وتزيد- لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة لمصلحة الجميع، إذا ما أحسن استغلالها وتكاتفت الأيدي من أجل الاستفادة منها، بدلًا من أن تكون سببًا يُنذر بنشوب حروب بين دول الحوض بشأنها.

- **أخيرًا وليس آخرًا،** يبقى أن نؤكد أن الإدارة المصرية لأزمة سد النهضة مؤخرًا تنطلق من موقف قوة، حيث إن حقوق مصر المائية تتسق مع مجمل القواعد القانونية المستقرة في هذا الشأن، عرفًا وفقهًا واتفاقًا وقضاءً. لذا، فإن مصر جدّ حريصة على الاستمرار في النهج الدبلوماسي وصولًا لاتفاق يُرضي الجميع ويفي باحتياجاتهم، لا سيما وأن نهر النيل هو المصدر المائي الأول إن لم يكن الأوحد بالنسبة لمصر قديمًا وحديثًا، ولا يوجد أي مصدر آخر يمكن مقارنته به، إذ يسهم وحده بنحو ٨٠٪ على الأقل من إيرادات مصر المائية السنوية.

علمًا بأن التعنت الإثيوبي تجاه الجهود التعاونية السلمية المصرية، والضرب بالوساطة الأمريكية عرض الحائط؛ قد أدّى إلى لجوء مصر للمجتمع الدولي بتقديم شكوى لمجلس السلم والأمن الدوليين، خاصة أن هدف القاهرة هو تأمين حقوقها المكتسبة في مياه النيل، لأنها مسألة حياة أو موت بالنسبة للدولة المصرية.

2 فرص مصرية في أزمة سلاسل الإمداد العالمية

على الرغم مما أحدثه وباء كورونا المستجد من تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي على صعيد أزمة سلاسل الإمداد العالمية؛ إلا أنه طرح -في المقابل- فرصًا لبعض اقتصادات الدول النامية كمصر للاستفادة منها، بفعل ما تملكه من مميزات جغرافية واقتصادية وتجارية، بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. فأي القطاعات الصناعية المصرية المؤهلة لذلك؟.

تداعيات اقتصادية لكورونا

- تترك الأزمات ندوبًا على جسد الاقتصاد العالمي، لا تتلاشى مع تقدمه وتطور بنيته، خصوصًا تلك التي تتفشى على النطاق الدولي أو تطال القواعد الأساسية المُنظِّمة للسوق ذاتها. فعقب أزمة الكساد الكبير في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، انتهى بغير رجعة ما عُرف تقليديًّا بـ«الدولة الحارسة» التي تكتفي بالمُشاهدة دونما تدخُّل، لتترك «اليد الخفية» تُنظم السوق وتُرتبه، فتحل بدلًا منها دولة «كينز» «المُتداخلة» التي تمارس تأثيرًا مُتفاوتًا على السوق يبدأ من تقديم إعانات البطالة وحتى تنظيم المواصلات العامة في الدول الرأسمالية.

- أسفرت الأزمة المالية العالمية في العقد الأول من القرن الحالي أيضًا عن انتهاء عصر السيادة المُطلقة للبنوك التجارية، لتُلجمها مُقررات بازل ٣، بلجامٍ حديديٍ، وتُخضعها الدول لطبقات داخل طبقات من التفتيش والرقابة، بحيث لا تسمح بخلق أزمة «رهن» تقتلع النظام المصرفي من جذوره مُجددًا.

- بينما كان الاقتصاد العالمي يتعرض قبل كورونا لضغوطٍ قاسية على مركزه وأطرافه طوليًّا، وعلى قطاعاته الاقتصادية بكاملها تقريبًا عرضيًّا، بسبب عدم اليقين الناتج عن الحروب التجارية والبريكست والتغيرات المُناخية؛ أتت الجائحة لتُفاقم هذا الضغط، وتُحوله إلى كارثة عالمية تشل القطاعات الاقتصادية المضغوطة فعلًا، لتخلق جرحًا غائرًا بالتأكيد سيترك ندوبًا من العيار الذي لا يتلاشى في المُستقبل، ذلك أن الأزمة الراهنة تسير في عكس اتجاه الأزمات السابقة التي بدأت مُعظمها من القطاعين المالي والنقدي لتنتقل إلى القطاعات الحقيقية.

- تضرب الأزمة الاقتصادية الحالية بعد كورونا قطاعات الاقتصاد الحقيقي السلعية والخدمية من تصنيع وسياحة ونقل وتعليم وصحة، لتنقل تأثيرها إلى القطاعين المالي والنقدي، وهو ما سيعقبه بالتأكيد تغيرات جذرية على مستوى بنية هذه القطاعات، لتفادي ذات الحجم من الخسائر في المُستقبل حال تعرض العالم لجائحة فيروسية جديدة على النطاق ذاته.

أزمة خطوط الإمداد

- تجاوز تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي ما وجهه من ضربات مُباشرة لعمليات الأنشطة التجارية والصناعية، مُتمثلةً في إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي وإغلاق أماكن العمل ليتشرد عشرات الملايين من العُمال في أرجاء العالم، إلى إحداث تأثيرات عميقة غير مُباشرة في خطوط الإمداد العالمية التي توفر مُدخلات الإنتاج من حول العالم لتتضافر عند مصنع واحد، فيخرج مُنتج نهائي يصلُح للاستخدام البشري، إذ ضرب الفيروس نقطة بداية هذه الخطوط بشدة في آسيا مطلع العام الجاري، مما تسبب في إرباك فوري لعمليات الإنتاج حول العالم، رغم كون العدوى لم تكن قد تعدت بعد الحدود الصينية، ثم انتقل ليضرب نقطة نهايتها في الولايات المُتحدة وأوروبا في الوقت الذي كان قد خفت فيه تأثيره عند بدايتها بحلول شهري إبريل ومايو ليُسبب تراكمًا كبيرًا في بعض المُنتجات دفعت أصحاب الأعمال إلى التخلص منها تخفيفًا لنفقات التخزين.

- عند بداية خط الإمداد أغلق الفيروس المصانع في آسيا فتوقفت عمليات إنتاجها، وبالتالي انخفضت مُدخلات الإنتاج المُتوجهة إلى الغرب، وهو ما أدّى إلى توقف عمليات الإنتاج في المصانع الأوروبية والأمريكية، خاصة في ظل اتجاه الشركات العالمية إلى خفض المخزون إلى أدنى درجة تحت تأثير ما يُعرف بنظام «الإنتاج اللحظي» أو «just-in-time manufacturing» الذي يربط الطلب بالإنتاج، بحيث يُصنَّع فعليًّا إنتاجٌ يساوي تقريبًا حجم الطلب، بهدف خفض تكلفة تخزين المُنتج، وفي الوقت ذاته يسمح بدخول الموديلات الجديدة للسوق بسلاسة لانخفاض المعروض من المُوديلات القديمة، وهو ما يرفع أرباح الشركات.

- يأتي هذا النظام مع عيب واحد فقط، وهو انخفاض المخزون من مُدخلات الإنتاج بشدة ليكون قادرًا على تحقيق الميزتين السابقتين، وبالتالي فإن أي تعطل في سلاسل الإمداد يؤدي لحظيًّا إلى توقف الإنتاج بسبب عدم كفاية المخزون، وهو ما تعرضت له صناعة الإلكترونيات، حيث أعلن تقرير لشركة «Trend Force» المُتخصصة في تحليل سلاسل الإمداد خلال فبراير من العام الجاري عن انخفاض توقعاتها للإمداد من الحواسب المحمولة إلى ٢٧,٥ مليون وحدة بدلًا من ٣٥ مليون وحدة في الرُبع الأول من ٢٠٢٠، خصوصًا في فبراير الذي خفضت توقعاتها فيه من ١٠,٨ إلى ٥,٧ ملايين وحدة فقط بما يُكافئ ٤٧,٦٪، وذلك بسبب توقف مُدخلات التصنيع من لوحات الدوائر المطبوعة، والبطاريات، والمفصلات، التي تُعد الصين المُنتج الرئيسي لها في العالم دون بديل حقيقي.

توقّعات شركة Trend Force للإمداد من المُنتجات التكنولوجية تأثرًا بكورونا

----------	التوقع في يناير ٢٠٢٠ بالمليون	التوقع في فبراير ٢٠٢٠ بالمليون	نسبة التغيُّر
الساعات الذكية	14.4	12.1	-16%
الهواتف الذكية	307	275	-10.40%
الحواسب المحمولة	35	27.5	-21%
الشاشات	29	27.5	-5.20%
التليفزيونات	48.8	46.6	-4.50%
السيارات	21	19.3	-8.10%

المصدر: Trend Force, Feb 2020

تحدي سلاسل التوزيع

- ستواجه التجارة العالمية فيما بعد كورونا تحديًا جديدًا يتعلق بسلاسل التوزيع، وهو تركز مُنشآت التصنيع في جنوب شرق آسيا. فعلى سبيل المثال، تمتلك «شركة نيسان لتصنيع السيارات» ١٣ مُنشأة إنتاج في جنوب شرق آسيا تعرضت أو ما زالت مُعرضة للإغلاق الكامل في الوقت الحالي، منها خمس في الصين وحدها، والباقي ينتشر في دول تتصل اتصالًا وثيقًا بالاقتصاد الصيني كتايوان وفيتنام وماليزيا، بينما يقتصر تواجدها في الشرق الأوسط على مقر إداري واحد في دُبي، وثلاث مُنشآت إنتاجية في كامل إفريقيا؛ في كُلٍّ من مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا، ما زالت تعمل جميعها بنحو ٩٠٪ من طاقتها في الوقت الحالي.

توزيع مُنشآت إنتاج نيسان حول العالم

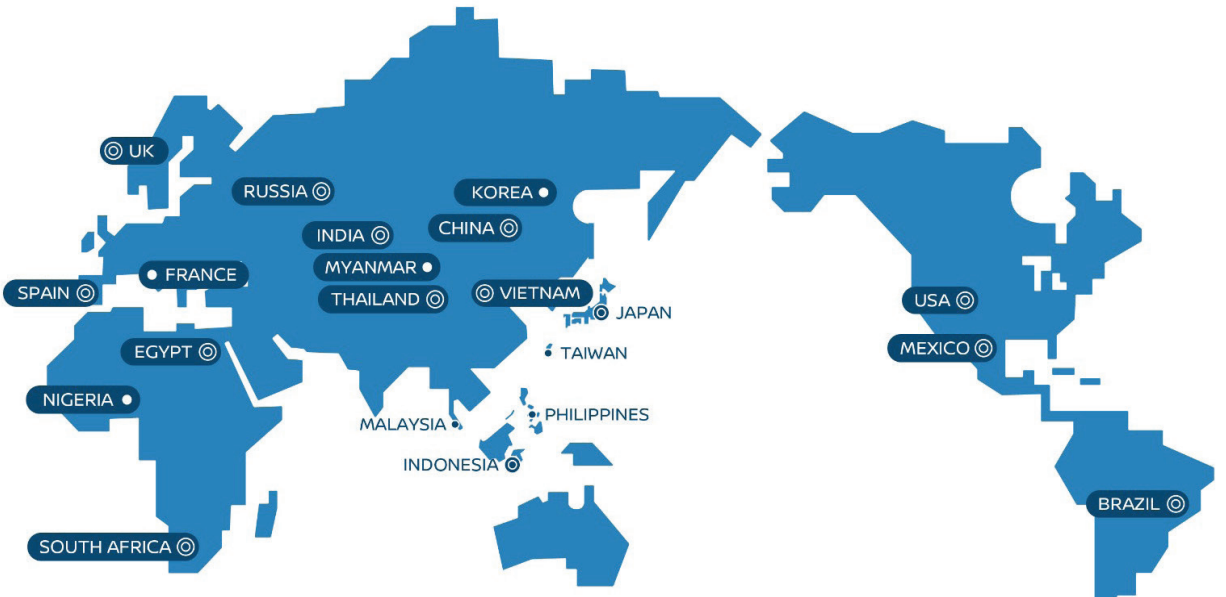

المصدر : https://www.nissan-global.com/en/plant/index.html

- تفرض ظاهرتا «الإنتاج اللحظي» و«تركز المُنتجين» في ظل المُعطيات الجديدة لكورونا -إذن- توزيع عملية تصنيع المُدخلات بين عدد أكبر من المُنتجين، بحيث إذا تعطل أحدهم لأي سبب يعوضه الآخر، بالإضافة إلى توزيع مُنشآت التصنيع جغرافيًّا، وذلك لتفادي الوقف الكامل لعمليات الإنتاج في حالة التعرض لجائحة جديدة، وهو عكس الوضع القائم حاليًّا أو في عهد «ما قبل كورونا»، وهو وضع ستتجه الشركات بسرعة إلى تصحيحه، إذ ستلجأ إلى توزيع أكبر لاستثماراتها في الخارج جُغرافيًّا بين قارات العالم المُختلفة، بدلًا من تركيزها في جنوب/شرق آسيا، بحيثُ تُقلل المخاطر وتتفادى توقف إنتاجها بالكامل دُفعة واحدة، وتُحافظ على عملائها وعقودها حتى في ظل القوة القاهرة.

فرص مصرية

- تُعطي هذه التغيرات في مُعظمها فُرصًا للاقتصادات النامية -ومن بينها مصر- للاستفادة سواء باجتذاب بعض مُنشآت التصنيع النهائي التي سيجري نشرها في العالم، وخاصة إفريقيا التي تضررت بشكل أقل من الفيروس، أو الدخول في سلاسل التوريد العالمية الجديدة التي سيجري تأسيسها، وهي فرص لن تتكرر مُجددًا في المُستقبل القريب، خاصة في ضوء أن مصر تقع على شواطئ الاتحاد الأوروبي إحدى أهم مناطق الاستهلاك في العالم، وتجمعها بالاتحاد اتفاقية تبادل تجاري حُر، يجعل المُنتجات المصنوعة بها ذات تنافسية عالية للغاية إذا ما نظرنا إلى انخفاض أجور العمالة من ناحية وتدنّي تكلفة تأسيس الأعمال بها.

- لعل أهمّ القطاعات المؤهلة للاستفادة من التحولات المُتوقعة هما قطاعا الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، حيث كانت الحكومة قد وضعت خطة لتطوير القطاع قبل أن تضرب جائحة كورونا، وصلت تكلفتها إلى ٢٠ مليار جنيه، تهدف من خلالها إلى دمج شركات الغزل والنسيج في ١٠ شركات فقط بدلًا من ٣٢. كما قامت بإنشاء أول محلج جديد بتكنولوجيا هندية في الفيوم، بلغت تكلفته ٢٠٠ مليون جنيه، يحتوي على ١٤ ماكينة بإنتاجية ١٠٠ قنطار في الساعة، ومن المقرر أن يتم تعميم التجربة في تطوير ١٠ محالج أخرى خلال الشهور المقبلة، بحيث تُعيد للقطن المصري من جديد فرصه التنافسية.

- بدأت الدولة المصرية في تدشين أكبر مدينة لصناعة المنسوجات والملابس في الشرق الأوسط تُسمى «مان كاي» على مساحة ٣,١ ملايين متر مربع في مدينة السادات، لتضم ٥٩٢ مصنعًا، وتوفر ١٦٠ ألف فرصة عمل، وتتكامل هذه الخطوات معًا لتُشكل سلسلة إنتاج أفقية كاملة في مصر تخدم السوقين الأوروبية والإفريقية، بداية من زراعة القطن ذاته وحتى خروج مُنتج نهائي ليد المُستهلك.

- الفُرصة المُتاحة -إذن- تُوجب على الحكومة رغم انشغالها في الوقت الحالي بمواجهة الفيروس ونتائجه الاقتصادية، أن تخصص لهذه التحولات جهودًا كافية لدراستها وتسخيرها لخدمة الاقتصاد المصري، خاصة وأن الاقتصاد العالمي سيتسارع بشدة ويبدأ في تحقيق مُعدلات نمو عالية عند اكتشاف مصل أو لقاح للفيروس، ما سيجعل العائد على الاستثمار في أعلى مُعدلاته.

3 تراجع الجنيه وعوامل انخفاض الاحتياطي النقدي

طالت الآثار العالمية لانتشار وباء كورونا المستجد القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصري، حيث أسهمت في تقليص موارد النقد الأجنبي، وهو الأمر الذي أثّر على انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار الأمريكي من ١٥,٨ جنيهًا إلى ١٦,١٩ جنيهًا خلال عشرة أيام فقط عقب استقراره على مدار خمسة أشهر. وبالتالي، ما هي الأسباب البارزة لتراجع الجنيه وتوقعات وأسعار الصرف عقب انحسار الأزمة الراهنة؟

مؤشرات التراجع

- جاء فيروس كورونا ليضغط على أهم مصادر النقد الأجنبي لمصر خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، خاصة السياحة وتحويلات العاملين المصريين في الخارج، إضافة إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من أسواق الدين المحلية، وهو ما ترتب عليه تراجع الاحتياطي النقدي لمصر بحوالي ٩ مليارات دولار منذ فبراير الماضي.

تطور الاحتياطي النقدي المصري من ديسمبر ٢٠١٩ إلى مايو ٢٠٢٠ (مليار دولار)

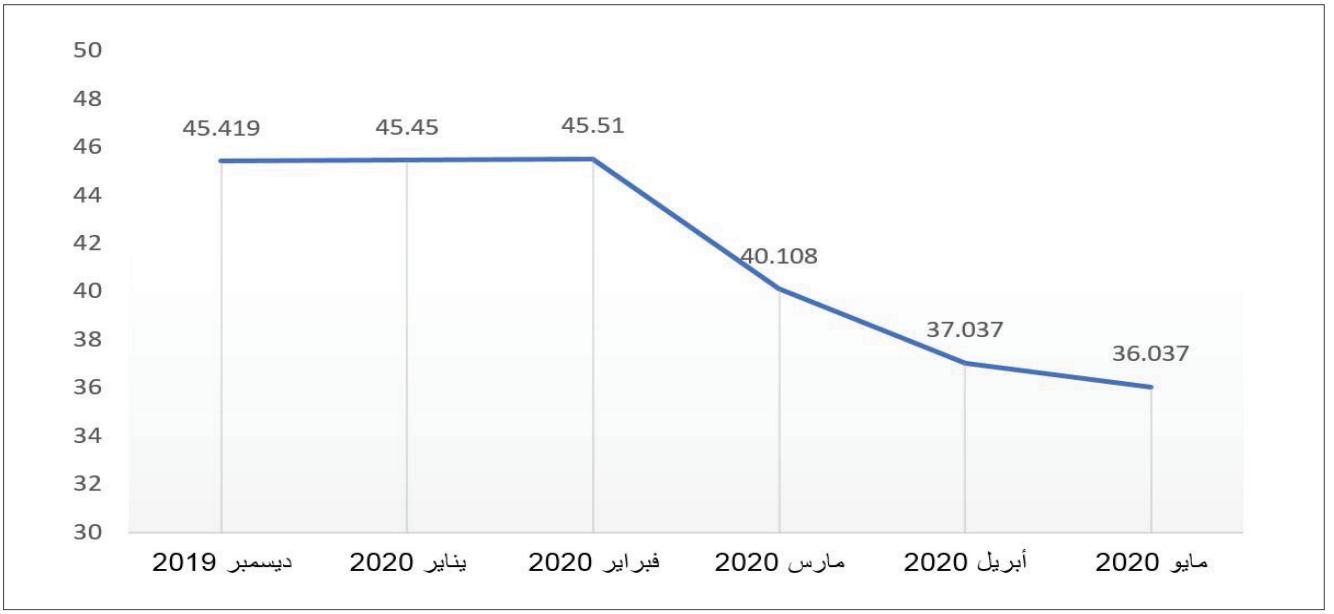

المصدر: البنك المركزي المصري

- يتضح من الرسم البياني السابق تراجع الاحتياطي النقدي بحوالي ٥,٤ مليارات دولار بين شهري فبراير ومارس، وذلك بسبب استخدام هذا المبلغ لتغطية احتياجات السوق المحلية من النقد الأجنبي وضمان استيراد السلع الأساسية، بالإضافة إلى سداد الالتزامات الدولية الخاصة بالمديونية الخارجية للدولة، ثم قلص احتياطي النقد الأجنبي من تراجعاته خلال شهر مايو المنصرم وفقد نحو مليار دولار فقط بسبب انخفاض وتيرة تخارج الاستثمارات الأجنبية من السوق المحلية، واللجوء إلى تأمين قروض من صندوق النقد الدولي.

أسباب تراجع الاحتياطي النقدي

- **تحويلات العاملين المصريين بالخارج،** حيث تعد من أهم مكونات النقد الأجنبي في مصر، كما أنها من أبرز العناصر التي شهدت تأثرًا بسبب أزمة كورونا، حيث تشير توقعات البنك الدولي إلى تراجعها بنحو ٢١,٥٪ خلال العام الجاري مقارنة مع نسبة نمو بلغت ٥٪ في العام الماضي، ويرجع ذلك إلى ضعف اقتصادات دول الخليج، وتراجع أسعار النفط، واضطراب سلاسل التوريد والإنتاج، وكذلك إجراءات الاحتواء التي أعاقت قطاع الخدمات.

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٩ (مليار دولار)

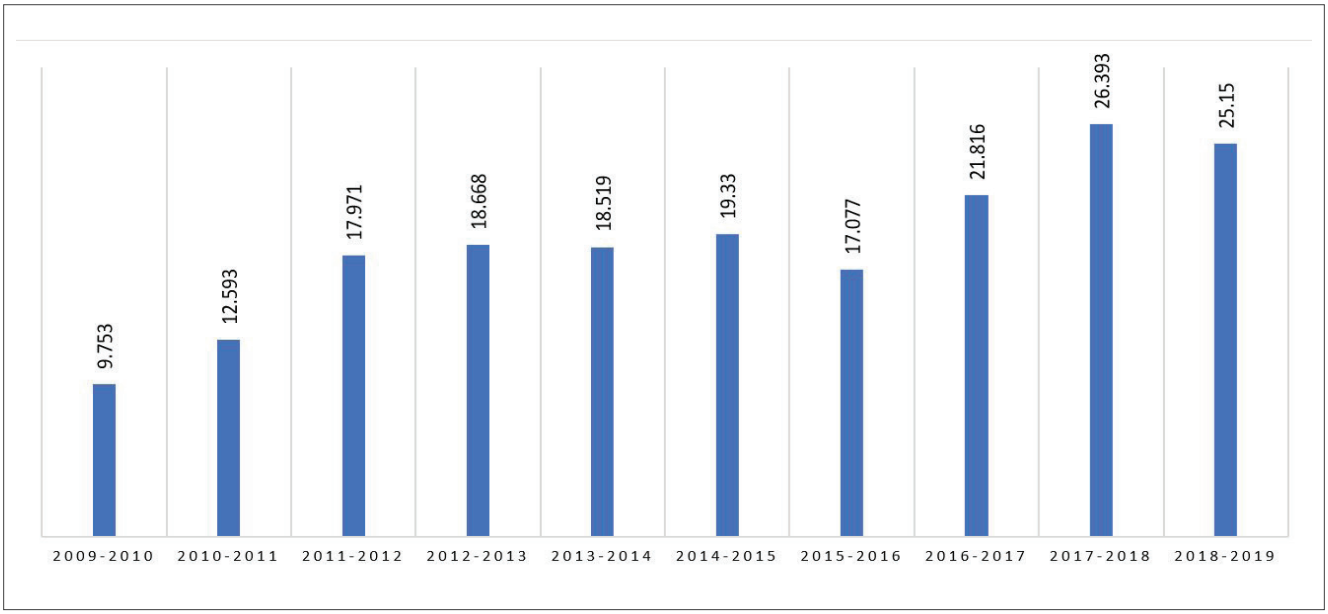

المصدر: البنك المركزي المصري

- يتبين من الشكل السابق أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج سجلت أعلى مستوياتها خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ عند ٢٦,٣٩٣ مليار دولار، وعلى الرغم من انخفاض هذا المستوى عند ٢٥,١٥ مليار دولار خلال العام التالي؛ إلا أنها سجلت ثاني أعلى مستوى خلال هذا العام، ولكن أزمة فيروس كورونا ستؤدي إلى فقدان مصر جزءًا من أحد مصادرها المهمة من النقد الأجنبي.

- **الصادرات المصرية:** حيث حققت في الفترة الأخيرة نتائج إيجابية انعكست على دعم الاقتصاد، وتوفير العملة الأجنبية، وزيادة موارد الخزينة العامة للدولة، وارتفعت الصادرات غير البترولية خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة ٢٪، حيث سجلت ٦,٧٢ مليارات دولار، فيما تراجعت الواردات بنحو ٢٤٪ إلى ١٣,٨ مليار دولار، وهو ما ساهم في انخفاض العجز في الميزان التجاري لمصر بقيمة ٤,٦ مليارات دولار.

يتضح من ذلك أن الصادرات لم تتأثر بانتشار كورونا خلال الربع المنتهي في مارس ٢٠٢٠ بسبب زيادة طلب الدول على المنتجات الغذائية والسلع الأساسية نتيجة لزيادة الاستهلاك عن المستويات الطبيعية، ولهذا ارتفعت الصادرات في تلك الفترة بدعم من سيطرة صادرات الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات المصرية.

تطور الصادرات المصرية ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٩ (مليار دولار)

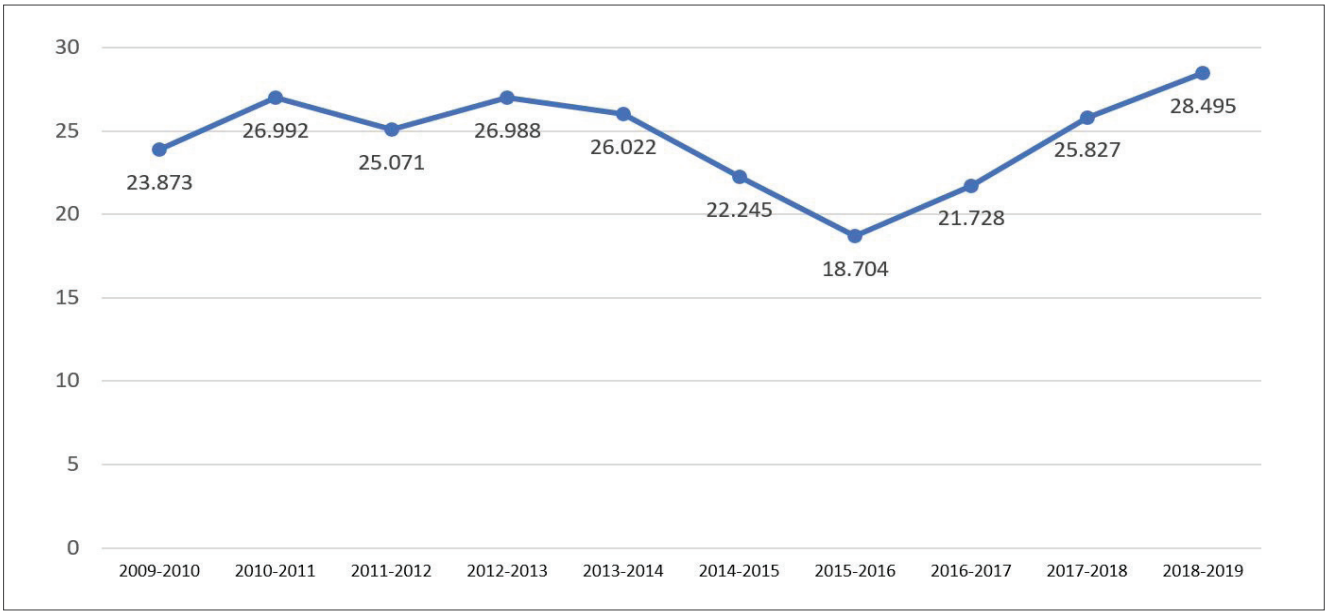

المصدر: البنك المركزي المصري

- يتبين من الرسم السابق أن الصادرات المصرية حققت مستويات مرتفعة خلال العام المالي ٢٠١٨-٢٠١٩ عند ٢٨,٤٩٥ مليار دولار، كما سجلت زيادة خلال الربع الأول من العام الجاري كما سبق القول، بينما من المتوقع أن تتراجع على مدار العام الجاري في ظل تراجع حركة التجارة الدولية بين الدول بشكل عام؛ إذ تنبأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تتراجع تجارة السلع الدولية بنحو ٢٠٪ خلال ٢٠٢٠.

- **إيرادات السياحة:** حيث حققت السياحة المصرية أعلى إيرادات في تاريخها خلال العام الماضي ٢٠١٩ لتتجاوز ١٣ مليار دولار، بما يفوق أعلى معدلاتها السابقة المحقق في ٢٠١٠ البالغ ١٢,٥ مليار دولار، ويؤكد ذلك على تعافي هذا القطاع المهم الذي ظل يعاني منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وكانت التوقعات تشير إلى إمكانية زيادة الإيرادات السياحية لأكثر من ١٦ مليار دولار خلال العام الجاري؛ إلا أن فيروس كورونا جاء ليُحبط هذه التوقعات ويُهدد قطاع السياحة -الذي يعتبر مصدرًا أساسيًّا للدخل الأجنبي في مصر- مع إغلاق المطارات ووقف النشاط السياحي حول العالم للحد من انتشار الوباء.

تطور الصادرات السياحة المصرية ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٩ (مليار دولار)

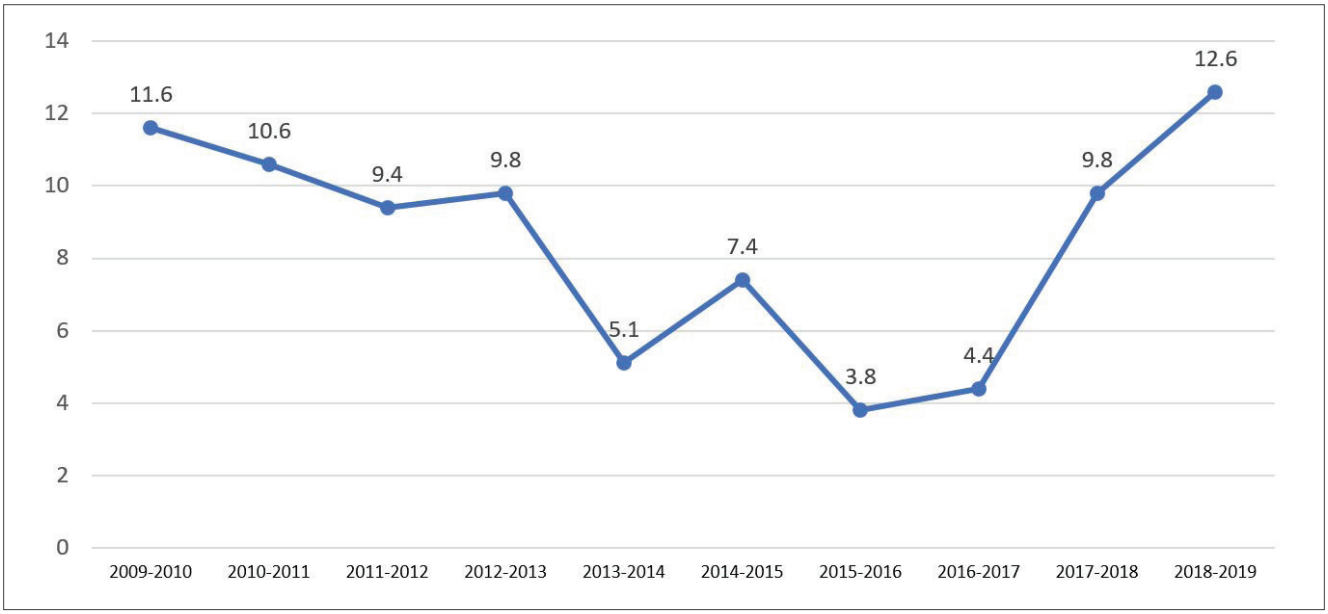

المصدر: البنك المركزي المصري

الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المحلية: حيث تُعتبر مصر من الأسواق الجاذبة للاستثمارات الأجنبية بسبب ثقة المستثمرين في السوق المحلية، ولارتفاع أسعار الفائدة على هذه الأذون. وكان وزير المالية قد كشف عن انخفاض استثمارات الأجانب بأدوات الدين المحلية منذ منتصف مارس الماضي لتصل إلى ١٣,٥-١٤ مليار دولار، وهو ما يمثل انخفاضًا بمقدار ٤١-٤٣٪ مقارنة مع استثمارات بلغت ٢٤ مليار قبل أزمة كورونا.

تطور الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة خلال عام ٢٠١٩ والربع الأول من ٢٠٢٠ (مليار دولار)

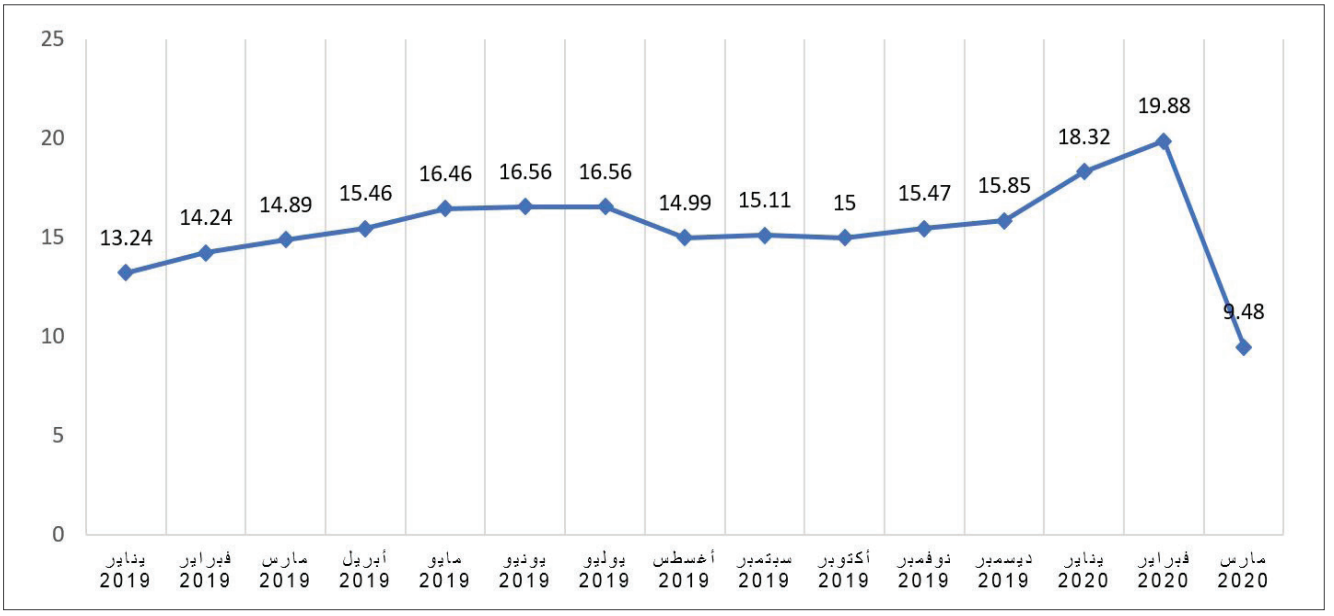

المصدر: البنك المركزي المصري

- سجلت إجمالي استثمارات الأجانب في أذون الخزانة ٩,٤٨ مليارات دولار بنهاية مارس الماضي بتراجع قدره ١٠,٤٢ مليارات دولار، وهو الانخفاض الأكبر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بسبب حالة الخوف التي تنتاب مستثمري أدوات الدخل الثابت وخروج جزء منهم من مصر، بجانب قرار البنك المركزي بخفض الفائدة بنحو ٣٪ في اجتماع استثنائي لتحفيز النشاط الاقتصادي.

- **إيرادات قناة السويس:** يبدو أن حركة الملاحة في قناة السويس لم تتأثر حتى الآن بتداعيات تفشي فيروس كورونا، حيث شهدت القناة عبور ١٧٣١ سفينة من الاتجاهين خلال أبريل الماضي مقابل ١٥٨٠ سفينة في الشهر نفسه من ٢٠١٩. فيما حققت إيرادات قناة السويس زيادة قدرها ٢٪ في الفترة بين يناير وأبريل ٢٠٢٠ إلى ١,٩٠٧ مليار دولار.

تطور عائدات قناة السويس ما بين ٢٠٠٩ و٢٠١٩ (مليار دولار)

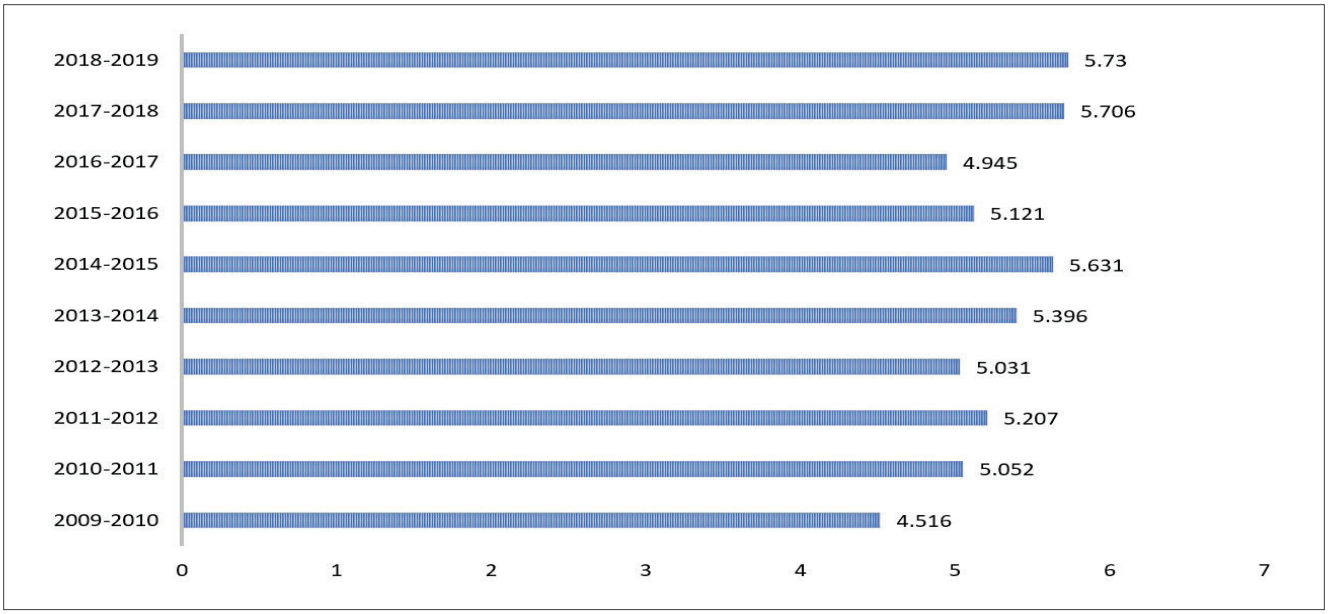

المصدر: البنك المركزي المصري

- رغم النتائج الإيجابية التي حققتها قناة السويس خلال الثلث الأول من ٢٠٢٠، إلا أنه من المتوقع تراجع إيراداتها بسبب أزمة كورونا وتداعياتها على حركة التجارة العالمية خلال الفترة المقبلة. ووفقًا لتقرير التنمية الاقتصادية الصادر عن وزارة التخطيط والإصلاح الإداري، من المرجح تراجع الإيرادات المتوقعة من رسوم عبور الناقلات، فضلًا عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس خلال عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، ليبلغ نحو ٨٨,٨ مليار جنيه، مقابل ٩٥,١٠١ مليار جنيه في العامين السابقين.

أداء الجنيه مقابل عملات الأسواق الناشئة الأخرى:

- لا يجب أن ننظر إلى أداء الجنيه المصري خلال الفترة الماضية بشكل مطلق، فعلى الرغم من تراجع مصادر النقد الأجنبي وما ترتب عليها من انخفاض في قيمة الجنيه؛ إلا أن العملة المحلية قد نجحت في تحقيق أداء قوي نسبيًّا أمام الدولار يفوق جميع عملات الأسواق الناشئة منذ بداية العام الجاري، وفقًا لتقرير حديث صادر عن وكالة «بلومبرج».

- وأوضح التقرير أن الجنيه المصري اكتفى بتسجيل تراجع هامشي لم تتجاوز نسبته ٠,٨٩٪ رغم تداعيات فيروس كورونا، بينما هبطت عملات الأسواق الناشئة الأخرى (مثل: الروبل الروسي، والليرة التركية، والراند الجنوب إفريقي، والريال البرازيلي) بنسب تراوحت بين ٩ و١٨ في المائة منذ بداية العام الجاري ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى الأسس القوية التي يقف عليها الاقتصاد المصري بدعم من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ ٢٠١٦، ونجاح البنك المركزي في تكوين احتياطي نقدي قبل بدء أزمة كورونا.

جهود وتوقعات:

- اتخذت مصر عدة خطوات لدعم السيولة الأجنبية شملت إصدار سندات دولية وأذون خزانة، كما حصلت مصر على قرض عاجل من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢,٧٧ مليار دولار، فضلا عن موافقة الصندوق للحصول على قرض جديد بقيمة ٥,٢ مليارات دولار لأجل عام ضمن حزمة مواجهة كورونا للمساعدة في تخفيف حدة تداعيات الوباء الاقتصادية.

- بناء على ما سبق ذكره من توقعات بتراجع مصادر الاحتياطي النقدي خلال الفترة المقبلة، توجد عدة سيناريوهات تتعلق بأداء الجنيه المصري أمام الدولار، ويتمثل السيناريو الأول والأكثر تشاؤمًا في تراجع قيمة العملة المحلية أمام نظيرتها الأمريكية بشكل ملموس حتى نهاية العام الجاري، وذلك في حالة استمرار وتفاقم أزمة كورونا طالما لم يتم التوصل لعلاج للفيروس. ويتمثل السيناريو الثاني في التوصل للقاح قبل انتهاء ٢٠٢٠ مما قد يؤدي إلى تخفيف حدة تداعيات الفيروس على مصادر العملة الأجنبية لتعود مصادر النقد الأجنبي إلى مستويات قريبة من المستويات التي سجلتها قبل الأزمة.

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- مخاطر متصاعدة لتفاقم الهجرة غير الشرعية في ليبيا
- الصناديق السيادية وتعافي الاقتصادات من كورونا
- تداعيات محتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد التركي

1 مخاطر متصاعدة لتفاقم الهجرة غير الشرعية في ليبيا

توالت انتقادات المنظمات الإنسانية لإيطاليا ودول الاتحاد الأوروبي على خلفية تمديد اتفاق مكافحة الهجرة غير الشرعية بين إيطاليا وليبيا في فبراير الماضي. إذ ترى منظمة العفو الدولية أن تمديد الاتفاق دون إجراء أي تعديلات عليه يعني «تجاهل» الانتهاكات التي ارتُكبت ضد عشرات الآلاف من الأشخاص في مراكز الاحتجاز وأثناء اعتراض خفر السواحل قوارب المهاجرين. في هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المعنون «ليبيا ومهاجروها يواجهون تحديات جديدة» والمنشور على موقع معهد «بروكينجز» في ٢٠ مايو الماضي، للكاتب «عمر كارسبان».

انتهاكات إنسانية

- تقدم (LIMUM) الدعم الإيطالي للسلطات البحرية الليبية لإيقاف السفن وإعادة طالبي اللجوء إلى معسكرات الاعتقال في ليبيا، في انتهاك صارخ لقواعد الاتحاد الأوروبي والقوانين والتشريعات الدولية، وهي الاتفاقية التي تم تمديدها لمدة ٣ سنوات في فبراير ٢٠٢٠. وقد بلغ الدعم المقدم ١٠٠ مليون دولار لأغراض التدريب وبناء السفن وتحديث المعدات. وهو الدعم الذي تقدمه إيطاليا بجانب الصندوق الإنمائي الأوروبي.

- على الرغم من إغلاق طريق الهجرة إلى إيطاليا، واجه ما يقرب من ٤٠ ألف شخص (بما في ذلك آلاف الأطفال)، محنًا مروعة في طريق عودتهم إلى ليبيا. وعلى الرغم من جهود الاتحاد الأوروبي البحرية وسفن الصيد الخاصة التي استأجرتها مالطا، احتُجزت سفينتا إنقاذ غير حكوميتين من قبل إيطاليا في مايو ٢٠٢٠.

- وفقًا لمنظمة العفو الدولية، يواجه المهاجرون وطالبو اللجوء الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى (المحتجزون في مراكز الاحتجاز) التعذيب، والاغتصاب، والاعتداء الجسدي، وظروفًا صحية مروعة. وتتفق «هيومان رايتس واتش» (HRW) ومنظمة «أطباء بلا حدود» مع منظمة العفو الدولية في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر عملية بيع المهاجرين مقابل الإفراج عنهم أو الحد من العنف الممارَس عليهم.

- وفقًا للكاتب، يُقدَّر عددُ المحتجزين في مراكز الاعتقال الرسمية التي تُديرها حكومة الوفاق (المعترف بها من قبل الأمم المتحدة) بجانب المراكز التي تسيطر عليها الميليشيات بقرابة ١٥٠٠ محتجز. وعلى الرغم من تراجع هذا الرقم عن السنوات السابقة، فإنه يصعب الحصول على أرقام موثوقة.

- تقول مفوّضة مجلس أوروبا لحقوق الإنسان «دنيا مياتوفيتش» إنها قلقة للغاية بشأن بعض أنواع المساعدات المقدمة -ولا سيما إلى خفر السواحل الليبي- لأنها فاقمت اعتراضات المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يتعرضون -عند عودتهم لاحقًا إلى ليبيا- لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية. كما قال وزير الخارجية الإيطالي، إن روما طلبت من ليبيا إجراء تغييرات على الاتفاقية، لمنح الجماعات الإنسانية بعض المسئولية غير المحددة عن المهاجرين الذين قبض عليهم خفر السواحل.

- لطالما كانت ليبيا نقطة عبور إلى أوروبا. وفي تقديرها لأوضاع ما يقرب من ٢,٥ مليون مهاجر غير شرعي في ليبيا في عام ٢٠١١، أكدت المنظمة الدولية للهجرة وقوع انتهاكات بحق المهاجرين، بما في ذلك: الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والتهديد بالترحيل، وغير ذلك. إذ يعد عام ٢٠١١ نقطة تحول في ظاهرة المهاجرين الليبيين، لا سيما مع طول الساحل الليبي غير المحمي الذي يبلغ قرابة ١٠٠٠ كم.

- مع تأجج الصراع الليبي، ترسخ الوضع المأساوي الحالي، وتفاقمت ظاهرة بيع المحتجزين في مراكز الاحتجاز. ومع ذلك، تواصل ليبيا العمل على إعادة أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يذهبون إلى أوروبا. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه في فبراير ٢٠٢٠ كان هناك على الأقل ٦٥٤ ألف مهاجر في ليبيا (٢١٪ نيجريون، ١٦٪ تشاديون، ١٥٪ مصريون، و١٢٪ سودانيون، و٨٪ جنسيات أخرى). وبينما يشكل الرجال ٨٩٪ من المهاجرين، يشكل النساء والأطفال ١١٪ و٧٪ منهم على الترتيب.

ظاهرة الهجرة الليبية وأبرز مؤشراتها

Monthly trends - people rescued/intercepted at sea by the Libyan Coast Guard in 2019-2020

In January-February 2020, **2,043 people** were rescued/intercepted at sea by the Libyan Coast Guard, an increase of **162%** compared to the same period in 2019.

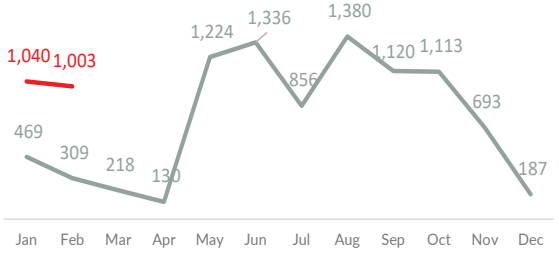

Total 2019: 9,035

Monthly trends - recorded loss of life in Libyan waters in 2019-2020

In January-February 2020, **0** dead bodies were recovered in Libyan waters, compared to **8** over the same period in 2019. In addition, **2** people were reported **missing**, compared to 138 in the same months in 2019.

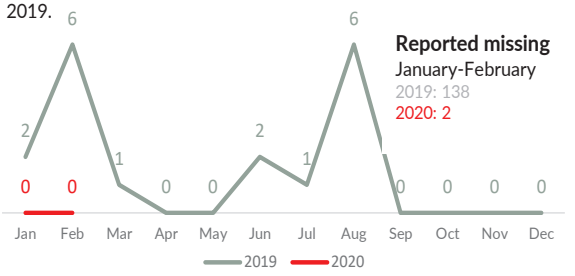

Total 2019: 18

Nationalities rescued/intercepted at sea by the Libyan Coast Guard in 2020

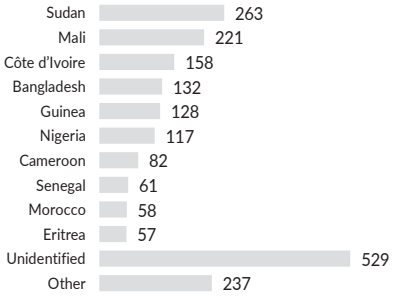

People rescued/intercepted at sea by the Libyan Coast Guard in 2020 by group

Of the total of 2,043 people rescued/intercepted at sea by the Libyan Coast Guard, **1,265** were **men**, **224 women**, **130 children** and **424 unidentified.**

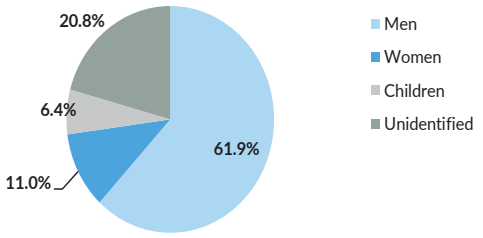

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

ناقوس خطر

- دقّ الاتحاد الأوروبي جرس الإنذار مع تفاقم ظاهرة الهجرة السرية على خلفية اندلاع أزمة كورونا؛ فلا شكّ في تضرر اقتصادات الدول الإفريقية، بسبب الاضطرابات وتزايد معدلات العنف وانعدام الأمن الغذائي، ومن ثم تجدد ظاهرة الهجرة الليبية، لا سيما بعد أن توقفت سفن الإنقاذ عن حماية وانتشال المهاجرين في البحر المتوسط. ومع إغلاق الحدود والمطارات في مختلف الدول، علقت مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة رحلات إعادة التوطين كافّة.

- على الرغم من تضرر عددٍ كبيرٍ من الدول الأوروبية جراء فيروس كورونا -لا سيما: إسبانيا، وإيطاليا، وفرنسا- لا يزال حلم الهجرة إلى ما وراء البحر المتوسط يراود الشباب الإفريقي، ما دفع عصابات تهريب البشر من الدول الإفريقية إلى السواحل الليبية على الرغم من مخاطر الرحلة. وعوضًا عن تراجع معدلات الهجرة الليبية، أكدت المنظمة الدولية للهجرة وصول ٢٠٠ مهاجر غير شرعي إلى سواحل إيطاليا ومالطا في الأسبوعين الأخيرين من شهر مايو الماضي.

- يتضمن المهاجرون الليبيون عددًا من المصريين بجانب جنسيات أخرى، وعليه لا يمكن إغفال المخاطر التي يتعرضون لها التي تصل إلى حد الوفاة. وفي حالة نجاتهم، عادةً ما يسلّمهم جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ومراكز الترحيل والإيواء إلى الحدود الليبية-المصرية كي يتم تسليمهم إلى الجانب المصري بمستندات تسليم وتسلّم. ولا شك أن تفاقم الصراع الليبي يُنذر بموجة جديدة من الهجرة الليبية، ما يُنذر -بدوره- بعودة العمالة المصرية، وتزايد المخاطر الأمنية التي يتعرضون لها.

- تتزايد المخاوف جراء إمكانية استخدام تركيا لورقة اللاجئين والمهاجرين الليبيين للضغط على الدول الأوروبية، وسط تحذيرات أوروبية ودولية عدة من احتمال بسط تركيا أياديها على سياسة الهجرة الليبية، إذ من شأن ذلك أن يُعزز موقف أنقرة في مواجهة الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن ليبيا هي الطريق الآخر للمهاجرين نحو أوروبا، وهو ما قد يؤثر بدوره على مواقفها تجاه مصر.

2 الصناديق السيادية وتعافي الاقتصادات بعد كورونا

ثمة أهمية لصناديق الثروة السيادية في الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق التوازن بين المسئولية العامة والمصالح الخاصة في اقتصادات ما بعد كورونا. في هذا السياق، نشرت مجلة «السياسة العالمية» ((Global Policy Journal مقالًا بعنوان «سدّ فجوة تمويل الأسهم خلال أزمة كوفيد-١٩: ظهور صناديق الثروة السيادية ذات تاريخ صلاحية» للباحثين «جويرجن براونستين» (زميل مركز بلفر للعلوم والشئون الدولية)، و«ساشين سيلفا» (باحث دكتوراه بجامعة هارفارد)، وذلك في ٢٩ مايو ٢٠٢٠.

الماهية والأهمية

- يُعد تزايد الأدوار التي تضطلع بها الدول إحدى السمات الرئيسية لاقتصاد ما بعد (كوفيد-١٩). ففي الوقت الذي تحاول فيه الحكومات إعادة تشغيل الاقتصاد، لا يرغب أحد في التدخل. ومن ثمّ تزايد انخراط الدول على نحو غير مسبوق. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، واعتبارًا من أبريل ٢٠٢٠، التزمت الدول بإنفاق ٨ تريليونات دولار لمكافحة الوباء، ما تسبب في أضرار اقتصادية بالغة.

- للحدّ من تدخل الدولة مستقبلًا، يمكن استخدام آليات تمويلية عدة مثل صناديق الثروة السيادية (SWFs)، ولكن بشرط محدودية أجلها. وعند انتهاء ذلك الأجل، يمكن تحويل المساعدات التي تقدمها الدولة إلى حصة ملكية خاصة، يُمكن تجميعها بعد ذلك في محفظة صندوق الثروة السيادية.

- تُشير صناديق الثروة السيادية إلى صناديق الاستثمار المملوكة للدولة، وهي الصناديق التي أُنشئت تقليديًا لإعادة تدوير الاحتياطات الزائدة من الموارد الطبيعية أو الإيرادات غير السلعية. وبحسب تعريف «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأونكتاد)، تعد تلك الصناديق قنوات رأسمالية تُسيطر عليها الحكومة، وتستثمر من خلالها أصولها في الأسواق الأجنبية. ومن الجدير بالذكر أن هيئة الاستثمار الكويتية تعد واحدةً من أوائل صناديق الثروة السيادية التي أُنشئت في خمسينيات القرن الماضي.

- ارتبطت الموجة الثانية من صناديق الثروة السيادية بشكل وثيق بالاقتصادات الناشئة، حين تراكمت الفوائض التجارية والاحتياطات الأجنبية، واستثمرتها الدول في مجموعة واسعة من الأصول عبر الأسواق العالمية. وتعد مؤسسة الصين للاستثمار وهيئة الاستثمار الكورية من الأمثلة البارزة على ذلك.

- تستثمر هذه الصناديق أموالها في مجموعة متنوعة من الأصول المالية والاستثمارية كأسهم الشركات والسندات الحكومية. وقد أصبحت أحد الروافد المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المؤسسي طويل الأجل. وبحسب وثيقة تمويل التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة في يوليو ٢٠١٥، عولت الدول على تلك الصناديق لتمويل برامج التنمية المستدامة، وذلك من خلال تخصيص نسبة من محافظها للتمويل طويل الأجل في مشروعات البنية الأساسية. ومنذ بداية أزمة (كوفيد-١٩)، تسارعت وتيرة إنشاء هياكل جديدة للصناديق السيادية، ومع ذلك لم يكن هذا التسارع استجابة لارتفاع الفوائض، بل لإعادة تشغيل الاقتصاد والخروج من الإغلاق الناجم عن انتشار فيروس كورونا.

ضرورة مُلحّة

- تسمح صناديق الثروة السيادية محدودة الأجل بالحفاظ على المصلحة العامة مع تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ومن خلال إعادة رسملة المؤسسات، تنمو أصول الصندوق عندما تكون هناك حاجة إلى ضخ رأس المال، بينما تتقلص قيمة الصندوق خلال فترات التعافي الاقتصادي. وتضمن صناديق الثروة السيادية محدودة الأجل تحول الأسهم إلى ملكية خاصة. وهنا، يمكن استخدام عائدات نقل الأصول لتعزيز الأهداف الوطنية الأوسع، مثل تمويل الطاقة منخفضة الكربون.

- ويمكن أن تساعد أيضًا في منع العواقب غير المقصودة والشائعة خلال أوقات الاستقطاب الشديد (عندما تزاحم الحكومات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على سبيل المثال). ويسمح صندوق الثروة السيادية للحكومات بتعويض عدم ثقة المواطنين في عمليات الإنقاذ الضخمة من خلال تحسين مساءلة الحكومة أمام دافعي الضرائب.

- أنشأت ألمانيا «صندوق الاستقرار الاقتصادي» (Wirtschaftsstabilisierungsfonds) في أبريل ٢٠٢٠. وهو الصندوق الذي يبلغ إجمالي قيمة أصوله ٦٠٠ مليار يورو، منها ١٠٠ مليار يورو لأغراض الاستثمارات في الأسهم، و٤٠٠ مليار يورو لأغراض الضمانات، و١٠٠ مليار يورو لأغراض إعادة التمويل (من خلال بنك التنمية المملوك للدولة في ألمانيا). وبالمثل، أنشأت الحكومة النمساوية وحكومة ولاية بافاريا وكالات التمويل الفيدرالي لكوفيد-١٩ (COFAG)، والتمويل البافارية (BayFoG).

- وفقًا لبيانات معهد صناديق الثروة السيادية، فإن هناك ٩٣ صندوقًا سياديًّا حول العالم، يبلغ إجمالي أصولها ٨,٢٢٩ تريليونات دولار، سواء كانت أصولًا مالية أو استثمارية، بما يقترب من ١٠٪ من إجمالي الناتج العالمي. ومن الجدير بالذكر أن أغراض إنشاء الصناديق وكيفية إدارتها تتباين تبعًا لطبيعة كل صندوق. ومن حيث حجم الأصول، يتصدر صندوق المعاشات الحكومي النرويجي بإجمالي ١,٠٩ تريليون دولار. ويحل في المركز الثاني مؤسسة الاستثمار الصينية بإجمالي ٩٤٠,٦ مليار دولار، تليه هيئة أبو ظبي للاستثمار بما يزيد على ٥٧٩ مليار دولار، ثم هيئة الاستثمار الكويتية بما يزيد على ٥٣٣ مليار دولار.

- لقد عملت هذه الصناديق على إحداث طفرة بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، وذلك حين أصبحت الأسواق العالمية على شفا الانهيار، كأسواق الولايات المتحدة وأوروبا، حين تدخلت صناديق الثروة السيادية لإنقاذ الشركات والمؤسسات الضخمة.

أكبر عشرة صناديق سيادية حسب أصولها

Rankings by Total Assets

Rank	Profile	Total Assets	Type	Region
1.	Norway Government Pension Fund Global	$1,186,670,000,000	Sovereign Wealth Fund	Europe
2.	China Investment Corporation	$940,604,000,000	Sovereign Wealth Fund	Asia
3.	Abu Dhabi Investment Authority	$579,621,120,000	Sovereign Wealth Fund	Middle East
4.	Kuwait Investment Authority	$533,650,000,000	Sovereign Wealth Fund	Middle East
5.	Hong Kong Monetary Authority Investment Portfolio	$528,054,000,000	Sovereign Wealth Fund	Asia
6.	GIC Private Limited	$440,000,000,000	Sovereign Wealth Fund	Asia
7.	SAFE Investment Company	$417,844,700,460	Sovereign Wealth Fund	Asia
8.	Temasek Holdings	$375,383,000,000	Sovereign Wealth Fund	Asia
9.	Public Investment Fund	$360,000,000,000	Sovereign Wealth Fund	Middle East
10.	National Council for Social Security Fund	$324,996,000,000	Sovereign Wealth	Asia

المصدر: Sovereign Wealth Fund Institute

صندوق مصر السيادي

- بالنسبة لمصر، أصدر الرئيس «عبدالفتاح السيسي» في أغسطس ٢٠١٨، قراره بقانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ لإنشاء صندوق مصر السيادي، بحيث يعمل بالأساس على إدارة الأصول غير المُستغلّة من أراضٍ ومبانٍ حكومية، بالشراكة مع القطاع الخاص والصناديق السيادية العربية والأجنبية. ويحل الصندوق السيادي المصري بالمرتبة الـ٤٣ بين صناديق الثروة العالمية. ووفقًا لبيانات معهد صناديق الثروة السيادية، تُقدر أصول صندوق مصر بـ١١,٩٥٩ مليار دولار، مستحوذًا بذلك على نسبة ٠,١٤٪ من إجمالي أصول الصناديق السيادية العالمية. وتتوقع الحكومة المصرية أن يصل رأسمال الصندوق إلى تريليون جنيه (٦٣ مليار دولار) مقارنة بـ٢٠٠ مليار جنيه حاليًّا.

- بحسب الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، من المقرر تخصيص جزء كبير من موارد الصندوق خلال الفترة المقبلة ليشمل أيضًا أنشطة الخدمات والتكنولوجيا المالية، لما يحتويه ذلك النشاط من فرص استثمارية جاذبة جعلته قطاعًا مصنفًا عالميًّا. وعلى الرغم مما قد يبدو عليه نهج الصناديق السيادية وكأنه تحول دراماتيكي عن الرأسمالية؛ إلا أن صندوق الثروة السيادية قد يكون أفضل من الأشكال التقليدية لتدخل الدولة، مثل: مساعدات الإنقاذ، وضخ الأسهم، وشراء الأصول، وضمانات القروض، وغير ذلك.

- وقد سبق وأن لجأت الدول لصناديقها السيادية في أوقات تقلب أسعار السلع الأولية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط، وذلك بهدف دعم موازنات الدول في تلبية احتياجات الإنفاق العام العاجل. ونتيجة لهذا الوباء، من المؤكد تزايد الإنفاق العام خلال الأشهر والسنوات المقبلة، ومن المرجح أن تسير زيادة الإنفاق بلا شك جنبًا إلى جنب مع زيادة التدقيق والطلب على الانضباط المالي. ومن هنا، يمكن أن يكون الصندوق السيادي أفضل أمل للحكومة في تحقيق التوازن بين المسئولية العامة والمصالح الخاصة في اقتصاد ما بعد الوباء.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصرية

3 تداعيات محتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد التركي

فرض فيروس كورونا تحديات اقتصادية على الدول والحكومات ودفعتها إلى التحرك السريع لتقليل واحتواء التداعيات الاقتصادية لـ(كوفيد-١٩) على الاقتصاد العالمي، مع الأخذ في الاعتبار امتداد آثاره السلبية إلى معظم الاقتصادات تقريبًا، وهو ما انعكس بشكل واضح في انخفاض العرض وتراجع الطلب. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «التأثير الاقتصادي لـكوفيد-١٩ على تركيا»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لمعهد أبحاث الشرق الأوسط في ٢٦ مايو ٢٠٢٠، لأستاذة الاقتصاد بجامعة «كوك» التركية «سيلفا ديمرالب».

مؤشرات أساسية

- يرجع انخفاض المعروض بشكل أساسي إلى خروج شريحة كبيرة من السكان من سوق العمل، بعد أن عجزت عن المساهمة في عجلة الإنتاج، في الوقت الذي أرغم فيه أغلب القطاعات غير الأساسية على الإغلاق أو خفض إنتاجيته على أفضل تقدير. وعلى جانب الطلب، تسبب تفشي الوباء في تغير كبير في أنماط الاستهلاك، وهو ما تجلى بوضوح في تجنب الجماهير لمراكز التسوق، وعدم المشاركة في الفاعليات المختلفة تجنبًا للإصابة بالعدوى.

- بجانب أزمتي العرض والطلب، تتجلى حالة عدم اليقين حول مسار الوباء الحالي؛ فلا يتضح ذلك المسار، وهل يتجه صوب الانتشار أم الانحسار؟ وهو ما يؤثر بشكل مباشر في الكيفية التي يتعامل بها المواطنون مع مدخراتهم. ولا شك أن الأسواق الناشئة -كما هو الحال في تركيا- هي الأكثر عرضة لهروب رؤوس الأموال، بفعل تراجع الرغبة في المخاطرة لا سيما في وقت الأزمات، وجنوح المستثمرين لوضع رؤوس أموالهم في أصولٍ أكثر استقرارًا مثل سندات الحكومة الأمريكية على سبيل المثال.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (ربع سنوي)

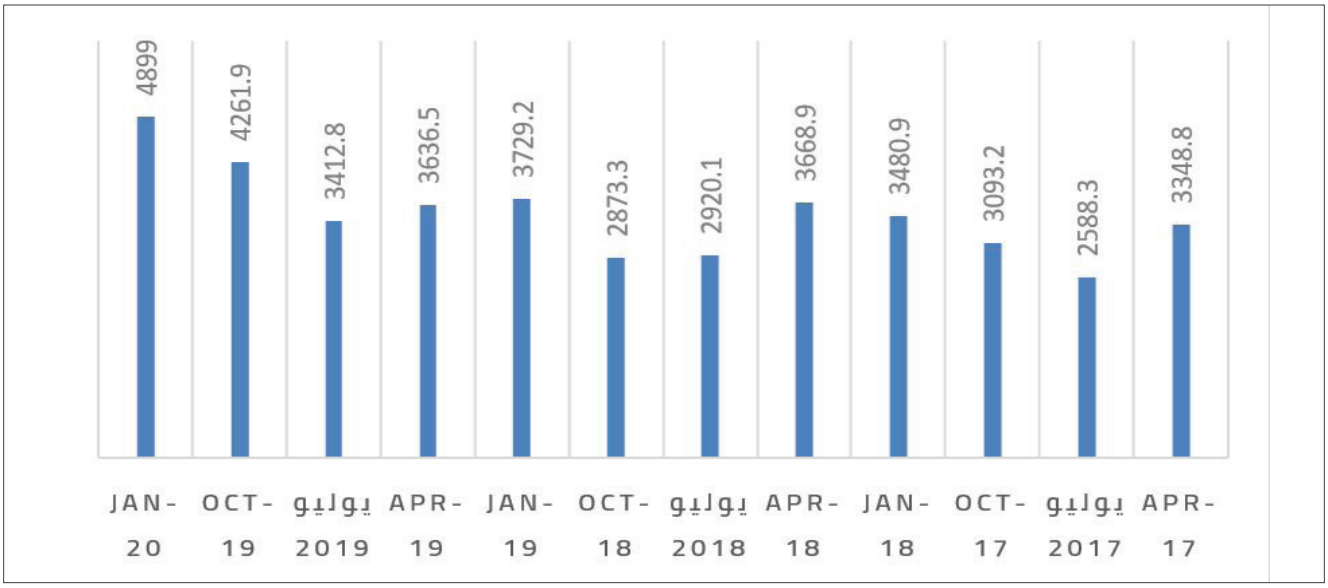

المصدر: Trading Economics

- وفي دولة مثل تركيا، يمثل معدل الدين الخارجي ٥٦٪ من إجمالي الدخل القومي، على نحو يدق ناقوس الخطر، نتيجة هروب رؤوس الأموال الأجنبية من الأسواق الناشئة، في الوقت الذي تتراجع فيه احتياطات أنقرة من النقد الأجنبي، ليؤدي ذلك في النهاية إلى تراجع كبير في قيمة الليرة التركية.

تطور الدّين الحكومي التركي ما بين يونيو ٢٠١٩ وإبريل ٢٠٢٠

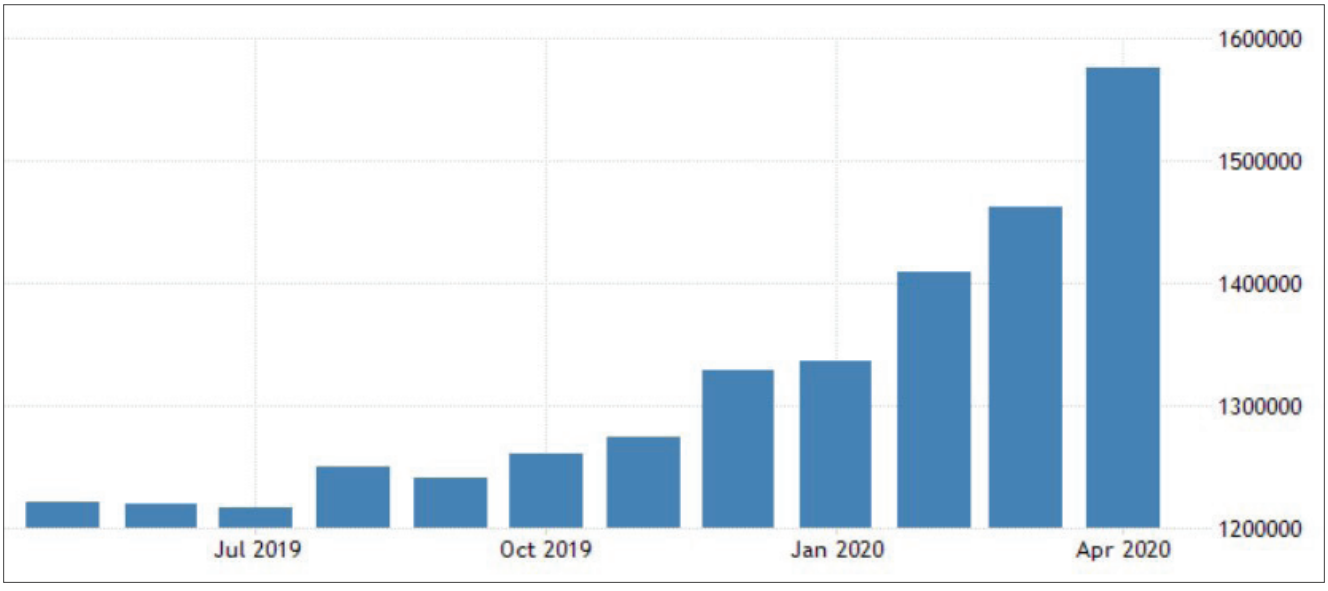

المصدر: Trading Economics

- يُمكن التقليل من تبعات (كوفيد-١٩) على الاقتصاد التركي من خلال تطبيق سياسات إغلاق فعالة في اتجاه مضاد للاعتقاد السائد في قدرة الإغلاق الجزئي على زيادة الطلب من جديد. فلن تُجدي سياسات الإغلاق الجزئي مع تزايد أعداد المصابين، وفي الوقت نفسه، إذا امتدت فترة الإغلاق المتوقعة إلى عام كامل فإن ذلك سيكلف الاقتصاد التركي ما قيمته ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

- وعلى الجانب الآخر، تمكن سياسات الإغلاق الكلي (التي ينتج عنها إيقاف معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية ما عدا تلك التي يمكن أداء أعمالها عن بعد) من احتواء الجائحة في فترة أقصاها ٤٠ يومًا، كما تنفرد هذه السياسة بقدرتها على حماية عدد كبير من الأرواح، بيد أن تكلفتها الاقتصادية تصل إلى ٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإن أدى الإغلاق الكامل إلى تراجع معدلات النمو بنسبة ١٢٪ في الربع الذي يتم فيه الإغلاق. وعليه فإن التأخر في تطبيق الإغلاق الكامل أو تخفيف القيود قد يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية.

- بالنظر إلى الحالة التركية، استقبلت أنقرة بداية تفشي الوباء بسياسات الإغلاق الجزئي إلى أن فرضت مزيدًا من القيود تدريجيًّا. وفي الوقت الحالي، يخضع ٤٠٪ من السكان لسياسات الإغلاق الشامل، وتحديدًا كبار السن والشباب، وهي السياسات التي تطبق على جميع السكان في نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية لمنع الاختلاط. وعقب مرور شهرين تقريبًا، يشير تراجع أعداد الإصابات إلى فعالية المزج بين سياسات الإغلاق الكلي والجزئي التي اتبعتها تركيا.

- وعمومًا، وللحد من الأثر السلبي لسياسات الإغلاق الكامل على الاقتصاد، يمكن إطلاق حزم من السياسات المحفزة للاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك فإن حزم الإغاثة الاقتصادية في تركيا (التي توقفت عند ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) تظل أقل من نصف القيمة التي توقفت عندها حزم الإغاثة الاقتصادية في مجموعة العشرين، حيث بلغت ١٠٪.

- اعتمدت تركيا على برامج «التحفيز الكمّي» لدعم الاقتصاد الوطني. وهي البرامج التي يشتري بموجبها البنك المركزي السندات ويضخ العملة المحلية لتحفيز الاقتصاد. وبذلك، تمكن البنك المركزي التركي من مضاعفة السندات التي يحوزها منذ إبريل الماضي.

- يواجه البنك المركزي تحديات جمة يأتي في مقدمتها غياب الاستقلالية التي يتمتع بها، ولذا يظل البنك المركزي بحاجة إلى سياسات أكثر شفافية تتعلق بالإعلان عن شروط التسهيل الكمي ومحددات سحب الأموال. وبشكل أدق، فإن مقدار الزيادة في ضخ العملة المحلية ينبغي أن يرتبط بقدر من التوازن مع تدفق النقد الأجنبي، للحيلولة دون مزيد من الارتباط بين العملة المحلية والدولار.

- وحتى الآن، تغيب الشفافية عن ممارسات البنك المركزي التركي. وتظهر -في الوقت ذاته- محاولات لإنشاء قنوات تبادلية مع دول مجموعة العشرين لتأمين تدفق العملة الأجنبية. وحسب السيناريو المتوقع، لو انتهى الوباء سريعًا ولم تشهد تركيا الموجة الثانية من الفيروس، فقد توفر تلك القنوات التبادلية الدعم الاقتصادي اللازم. وفي حال قدر للجائحة أن تستمر أكثر من ذلك، ستزداد الحاجة إلى ترتيبات طويلة الأجل مع مؤسسات مالية دولية.

التداعيات المحتملة

- لا شك في تضرر الصناعة المصرية بشدة جراء انخفاض أسعار المنتجات التركية عند دخولها الأسواق المصرية. وهو ما يتضح في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: صناعة المنسوجات، والمنتجات الغذائية، والسيارات. وما يُفاقم هذا التأثير هو تعدد اتفاقيات التبادل التجاري التي تربط بين الجانبين المصري والتركي. وهي الاتفاقيات التي أزالت الجمارك على منتجات الجانبين في كلا الاتجاهين. ومن شأن انخفاض الليرة التركية أن يُسهم في جذب السياحة التركية التي تُعتبر منافسًا قويًّا للسياحة المصرية التي بدأت في التعافي في الفترة الأخيرة.

- غير أن الاقتصاد المصري -في المقابل- قد يستفيد من تنافسية الليرة التركية مع الجنيه المصري، على نحو يساهم في جذب الاستثمارات في أدوات الدين المصري، وهو ما يعني أن جزءًا من تلك الأموال التي خرجت من الاقتصاد التركي سيدخل الاقتصاد المصري إن لم يكن في الوقت الحالي بسبب عدم اليقين المُصاحب لفيروس كورونا ففي المستقبل المنظور عقب انتهاء الأزمة وارتفاع مستوى اليقين. وقد يؤدي انخفاض الليرة التركية إلى جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة وغير المباشرة. وهو ما يعني تحرك رؤوس الأموال من سوق ناشئ مثل مصر إلى السوق التركي؛ خاصة وأنه يتمتع بمزايا أخرى جاذبة للاستثمار.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٥) - ١ يوليو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

المياه بمصر .. مسألة حياة وقضية وجود

المياه بمصر .. مسألة حياة وقضية وجود

تحتل قضية المياه اليوم مكان الصدارة من اهتمامات دول العالم، وتأتي مصر على رأس الدول ليس فقط في القارة الأفريقية وإنما أيضا على مستوي العالم من حيث الاهتمام بالمياه وحُسن إدارتها واحترامها، وذلك لثبات - بل واحتمالات انخفاض - الايراد الكلي لمصر من مياه نهر النيل بالمقارنة بالنمو السكاني المتزايد.

- وتمحورت خطة الدولة في اتجاهين رئيسيين وهما خفض استهلاك المياه الزراعية والصناعية والمنزلية إلى ٨٠٪ من الاستهلاك الحالي بحلول عام ٢٠٣٠، وكذلك تنمية الموارد الحالية. لذا اتجهت مصر إلى حلول بديلة لتنمية مواردها المائية كزيادة عدد محطات التحلية إلى أن اصبحت تملك المحطات الأكبر بالشرق الأوسط لتحلية المياه فهي تستهدف زيادة طاقة محطات تحلية مياه البحر في العام ٢٠٢٠، إلى ١,٧ مليون م٣/يوم بما نسبته ٦,٦٪ من إجمالي مياه الشرب، مع الاستمرار في تنفيذ المخطط الموضوع حتى عام ٢٠٣٧، ليبلغ عندها إجمالي طاقات محطات التحلية التابعة للشركة القابضة نحو ٢,٧ مليون متر مكعب /يوم.

- وتملك مصر ٥٨ محطة تحلية قائمة، تعمل بطاقة ٤٤٠ ألف م٣ / يوم، وجار تنفيذ ٢٣ محطة جديدة بطاقة إجمالية ٧٣٤ ألف م٣ / يوم، بتكلفة نحو ١١ مليار جنيه.

- كما اتجهت لإقامة محطات معالجة الصرف الصحي لسد عجز المياه. وقد تم تنفيذ نحو ٥٨٨ مشروعا للصرف الصحي، باستثمارات تجاوزت ٢٧,٣ مليار جنيه، حيث تم تنفيذ نحو ٦٦ محطة معالجة للصرف الصحي، بطاقة إجمالية تقدر بـ٢,٩ مليون متر مكعب يوميا، بإجمالي استثمارات يتجاوز ١٤,٣ مليار جنيه، خلال الفترة عام ٢٠١٤ وحتى سبتمبر ٢٠١٨. وتقسم محطات معالجة الصرف الصحي والبالغ عددها ٤٢٠ محطة لـ١٦٪ منها تعمل بنظام المعالجة الابتدائية، و٨٢٪ معالجة ثنائية، و٢٪ معالجة ثلاثية. وفيما يلي أبرز إحصاءات المياه بمصر (الحالية والمستهدفة)، وفقًا لبيانات رؤية مصر ٢٠٣٠، الهيئة العامة للاستعلامات، fanack water، وزارة الموارد المائية والري.

حجم المياه الواردة إلى مصر والسودان من مياه السيول على الهضبتين الاستوائية والأثيوبية

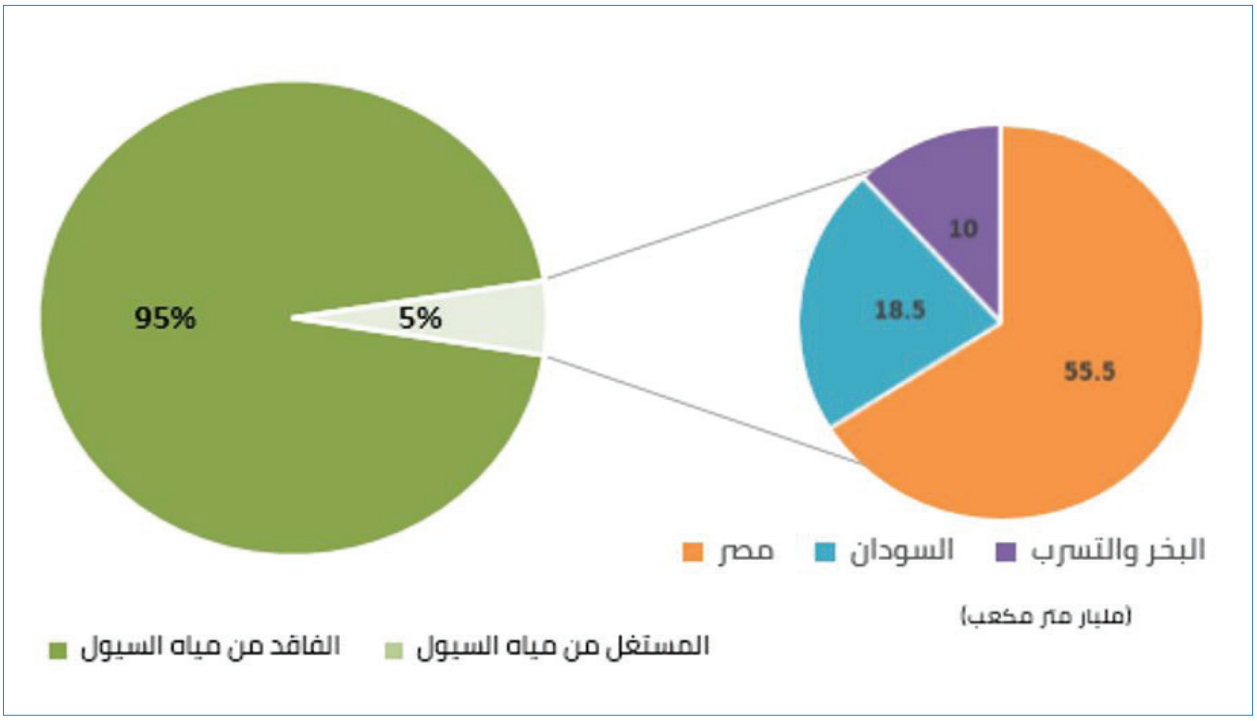

الموارد المائية بمصر (بالمليار متر مكعب/سنة)

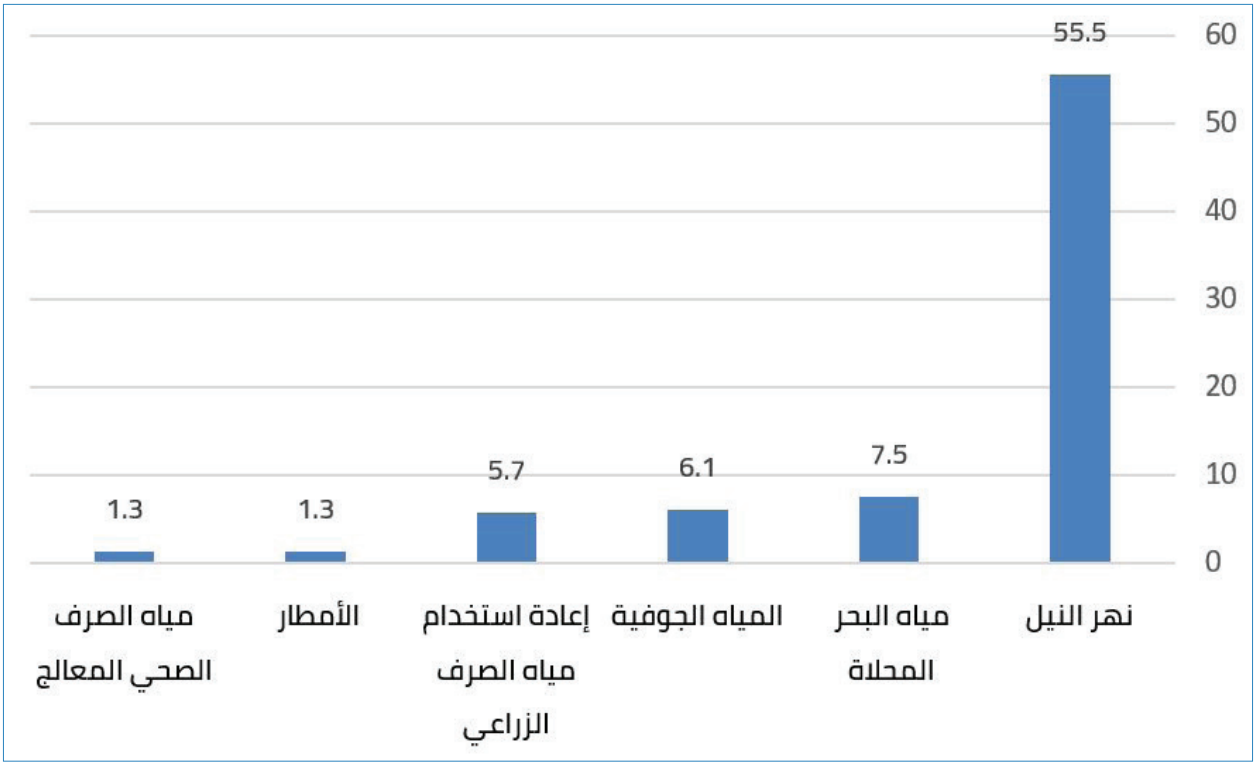

أوجه استهلاك المياه بمصر (٪)

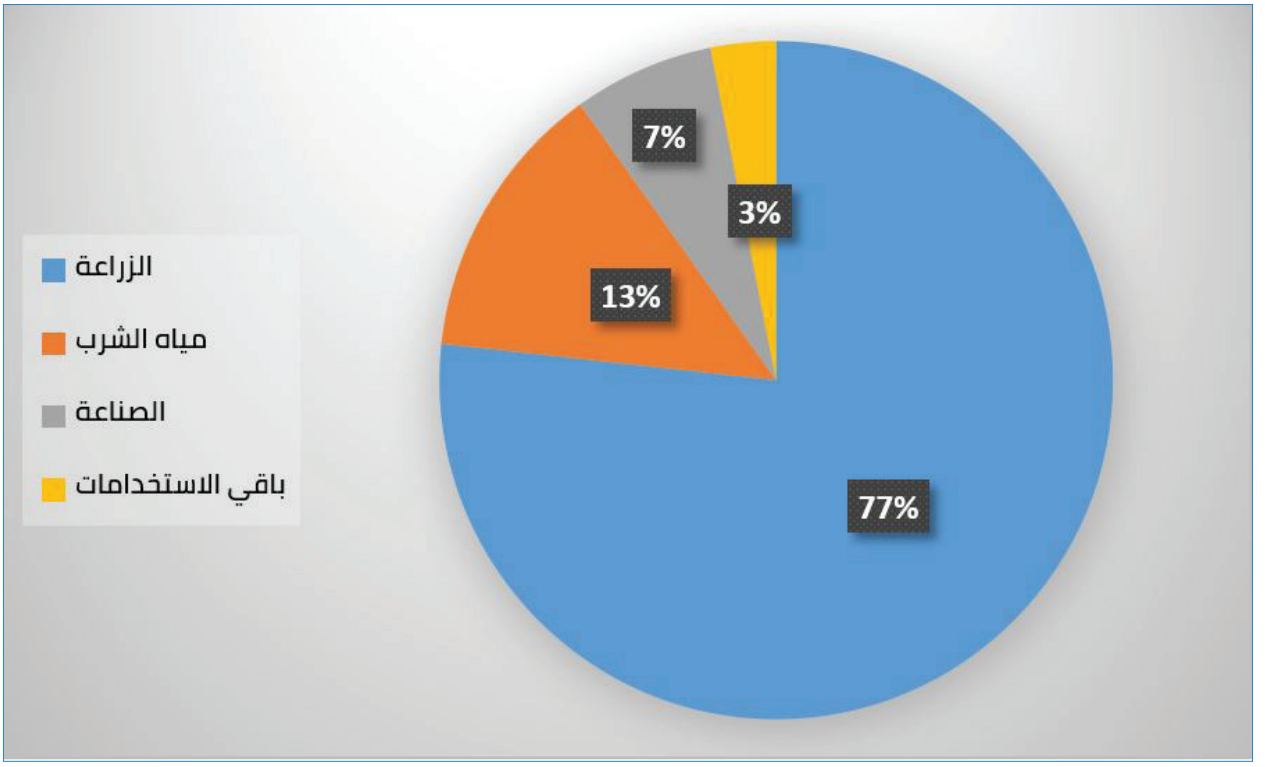

نصيب الفرد من المياه العذبة سنويًا (متر مكعب)

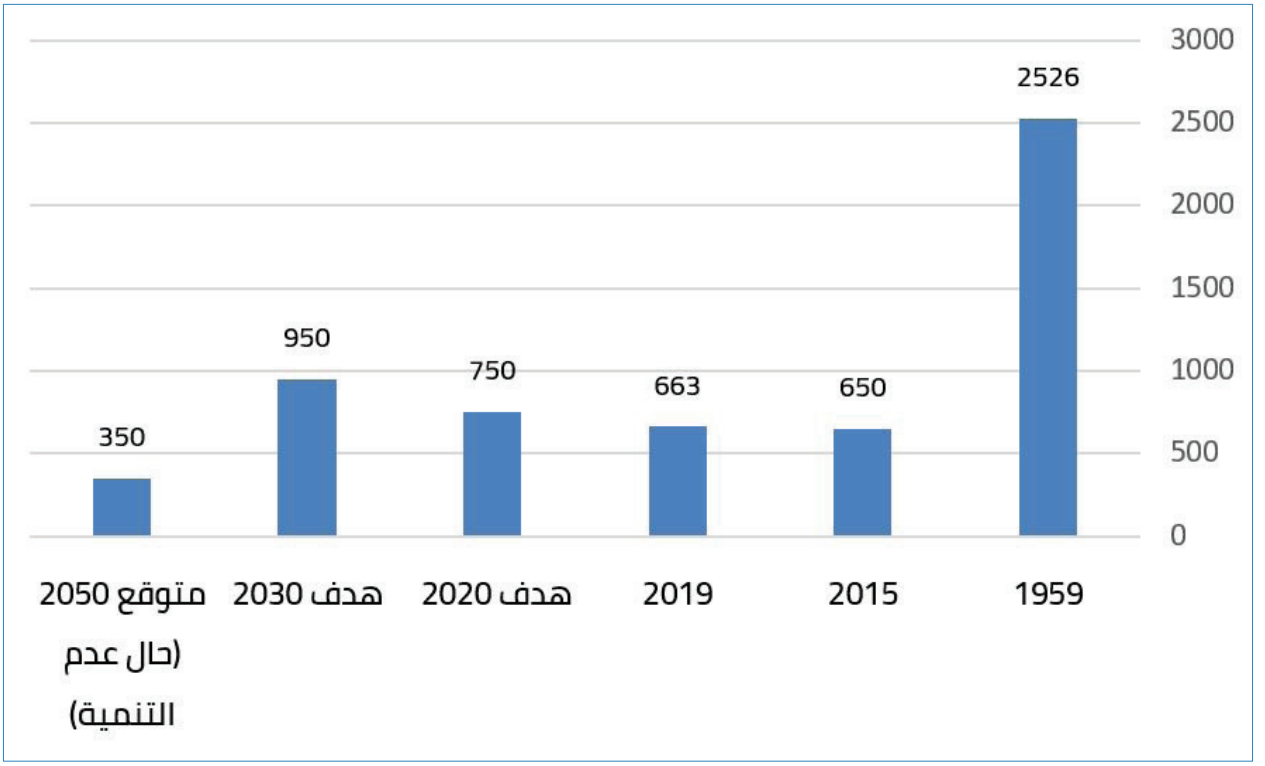

الطاقة الإنتاجية لأبرز محطات تحلية المياه بمصر (متر مكعب)

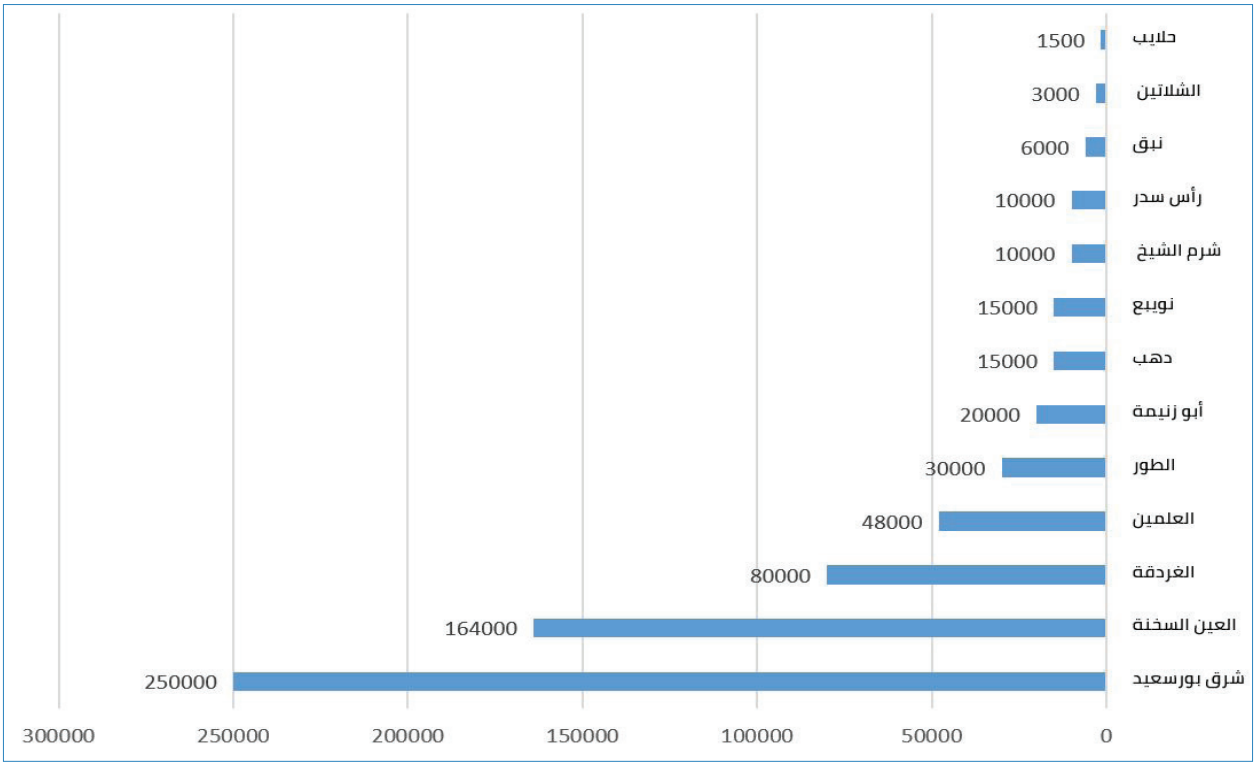

الطاقة الإنتاجية لأبرز محطات معالجة الصرف الصحي بمصر (متر مكعب)

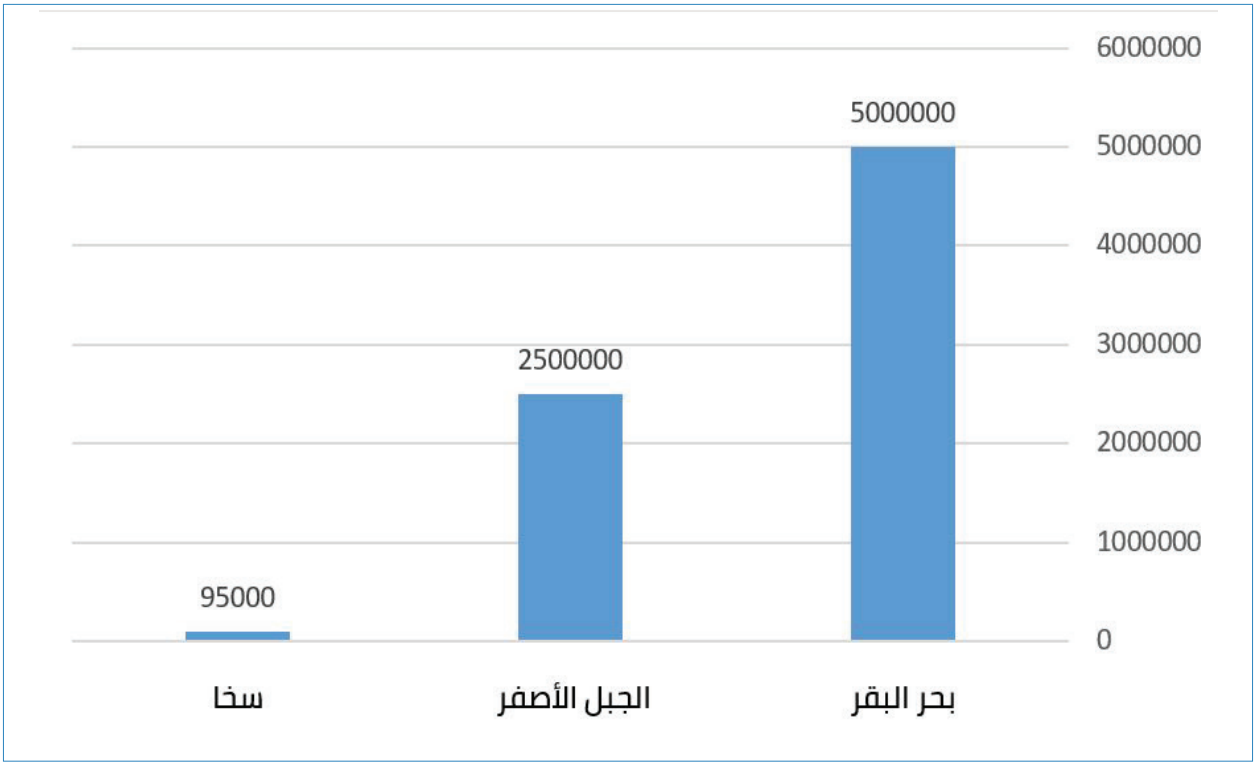

نسبة الموارد المائية المستهلكة (٪)

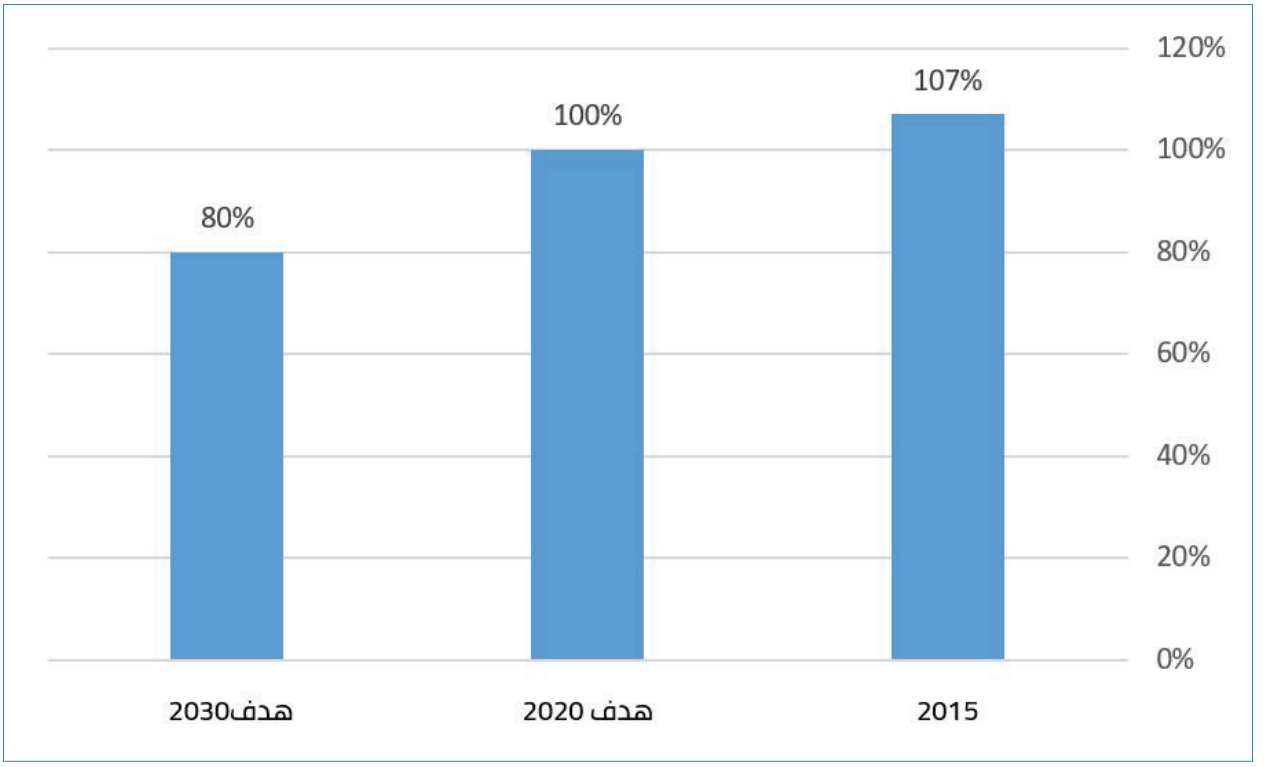

نسب الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية والصرف الصحي المعالج (٪)

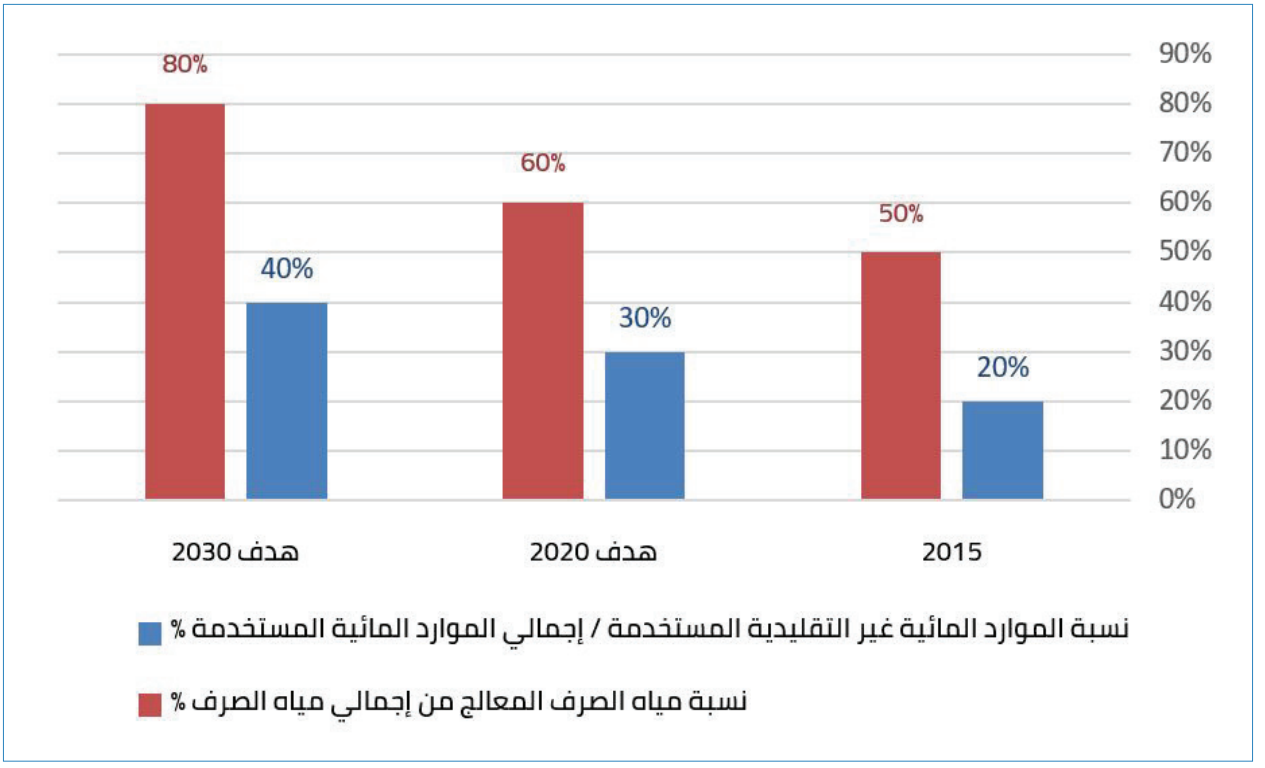

عدد محطات المياه النقية طبقًا لمصادرها عام ٢٠١٨

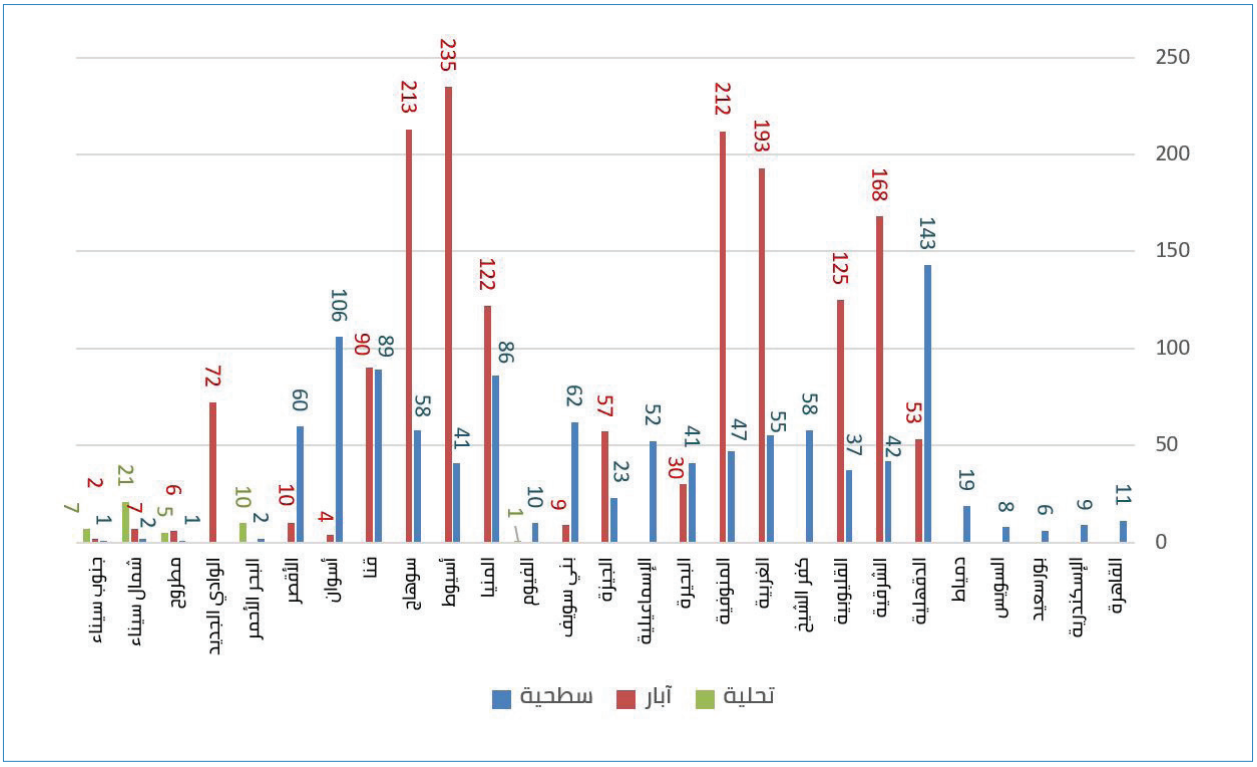

أطوال المصارف المغطاة بكل محافظة (كيلو متر)

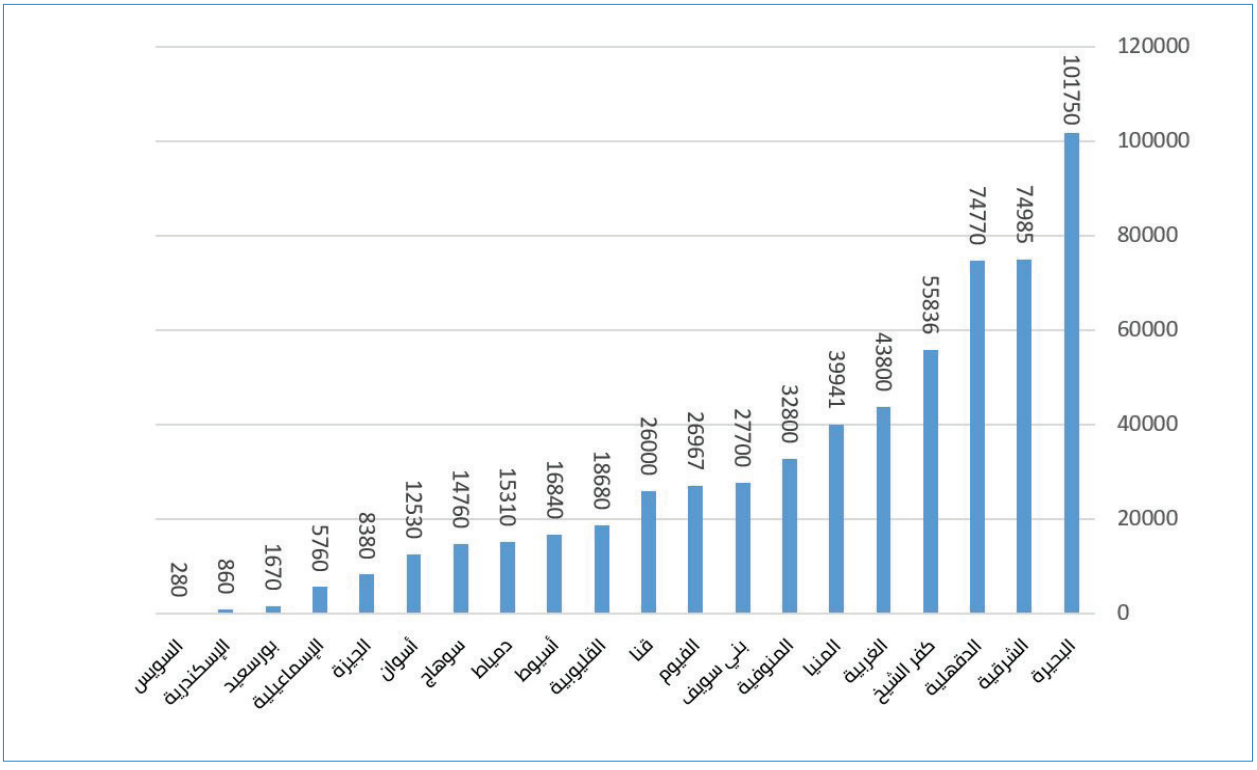

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861
/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies